۲۲۹

۲۲۹ معزی
۲۱۱۹۵۲

جمهوری اسلامی ایران

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

کتاب: مطول

مؤلف:

موضوع:

شمارهٔ ثبت کتاب: ۲۱۱۹۵۲

شمارهٔ اختصاصی (۲۲۹) ازکتب اهدائی: آیت الله معزی

۲۲۹

۲۲۹ معزی
۲۱۱۹۵۲

جمهوری اسلامی ایران

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

کتاب: مطول

مؤلف:

موضوع:

شمارهٔ ثبت کتاب: ۲۱۱۹۵۲

شمارهٔ اختصاصی (۲۲۹) ازکتب اهدائی: آیت الله معزی

۲۲۹

۲۲۹ معزی
۲۱۱۹۵۲

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب ۲۱۱۹۵۲
کتاب مطول
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۲۲۹) از کتب اهدائی : آیت الله معزی

بسم الله

من ترکة والدی مولانا محمد طاهر بن محسن

قد صار من املاکی محمد جواد

تم ... ۱۲۷۸

۵۱ ورق قد صار [illegible] المشتملات

ملکی بعون الله ربه [illegible]

وانا [illegible] رضا ابن محمد [illegible]

[illegible] الرابع [illegible]

[illegible]

مطول

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدائی
[illegible]
سال ۱۳۷۱

و [illegible]

۲۲۹/ع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وعصمنا
من بدائع الايادي وروائع الاحسان الفن بحكمته نظام العالم على احسن
ما يستقر الحال ... ... رفوف ... في طرق العام والافضال
والصلوة على نبيه محمد خير من ... الكرم والسماحة
واشرف من نبع من ... اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه
الذين بهم تلالأت غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل
ولمع نور اليقين فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في
استيجاب التعظيم ... التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة
باقي الصناعات من النكت واللطائف لاسيما علم البيان المطلع على نكت
نظم القرآن فانه كشاف عن حقائق التنزيل ... مفتاح لدقائق
التأويل فايق تبيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم
الاعجاز واثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله
تقريب للخوض على فرايد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح على
ابواب التاويل ... شافية عن ... الاكباد الى اسرار التنزيل ... لباب

لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدى السلوك طريقه من
غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست بين اشتغال
التحصيل فرصا مع ما تجرع من الزمان غصصا وطفقت اقتحم موارد
السهر غايصا في لجج الافكار والتقط فوايد الفكر من مطارح الانظار
وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة
الكتب المصنفة في فن البيان لاسيما ودلايل الاعجاز واسرار البلاغة
فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا
الكتاب ما يذلل صعاب عويصات الابنية ويسهل طريق الوصول
الى ذخاير كنوزه الخفية وادعت فوايد نفيسة ... بها كتب القدماء
وفوايد شريفة ... بها اذهان الاذكياء وغرايب نكت اهتديت
اليها بنور التوفيق ولطايف غرر اقتنصتها من عين التحقيق وتمسكت
في دفع اعتراضات ... العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد
عليه من ... واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح
والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشراح للفاضل العلامة
في شرح المفتاح واومات الى مواضع ... فيها الاقدام الاخذين
في هذه الصناعة واعرضت عما وقع لبعض ... على هذا الكتاب و
... التاسي بجماعة ... والتحقيق الواجبات ... على

نفسي سنتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت من تسويد الصحايف
بتلك اللطايف رماني الدهر بالارزاء حتى فواتحي في عشاء من نبال
فدرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من توارد
الاخبار بتفاقم المصايب في العشاير والاخوان عند طلاطم امواج
الفتن في بلاد خراسان لاسيما هديار حل الشباب تميمي واول ارض
مس جلدي ترابها ولقد جرت على اهاليها سيف العدوان واباد
من كان فيها من السكان فلم تدع من اوطانها الا دمنة لم يتكلم من
ام اوفى ولم يبق من حزبا الاقوم سا ع عجمي كان لم يكن بين الحجون الى
الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجر
ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا
وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من الدهر اذا
اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال
وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وبحر الى وقع الى خفض حتى
انخت عجزي وسرها حماها الله تعالى عن الافات ففتح الله عيني منها على
جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها
جاحسنها الايمان واليمن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم
والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية فظل ظل المملكة ممهدا وداو

لواء

لواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى دوائره واضى روض
الفضل الى مائه ونظم شمل الخلايق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب
البتات القطع واستظل الانام بظل العدل والاحسان وان تبعها في
رياض الامن والايمان كل ذلك عيانا من دولة سلطان الاسلام
ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل
الايمان ماحي اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريق
المستقيم باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف
والى لواء الولاية في الافاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد
في نصب سرادق الامن والامان الممتثل لنص ان الله يامر بالعدل
والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق بغيته في احياء
سنة رسول ضيف مالك الافاق سطوته والحق كان مولاه ايده
سلكا بجوم مول فزاد العالمين كرا ورى الحجيج بيت الله محترما يحيى
نسيم رضى منه الزمان وكم كافح بلظى من سخطه هلكا اطار صاعقة
من نصله فبها نفى الله مالك لواء الشرع قد سمكا وصادق الرشد
منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قرير
العين مبتسما والملك اقبل بالاقبال مستمسكا فاصبح بدعو الورى
ملكا وريفا عوا عينا على ملكا وهو السلطان الغازي الجاهد

فى سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث
المسلمين ابو الحسين محمد كوت لا زال اعلام دولته محفوفة بالنصر
والتاييد وخيام عظمته ملحوظة بالعز والتاييد واقطار الارض
مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحاب رافته فهو
الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشبك ببيان الهدى
اشرف ما اشرف على انهدام وامطر على العالمين سحايب الافضال والانعام
وخص من بينهم المعالمين بمزيد الاشمال والاكرام اقامت فى الرقاب
لا ايادى هى الاطواق والناس الحمام فعزات الحمد لله الذي اذهب عنا
الحزن ورسمت بنسيان الاحبة والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا
محفوظا وبعين عنايته محفوظا ملحوظا فشد ذلك عضدى وهز
من عطفى حتى هدانى الله سبحانه وتعالى سواء الطريق وافاض على سجال
التوفيق رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه و
استنهضت الرجل والخيل فى تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما
سنح به فى اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر القاصر فجاء
بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوايد وبحرا مشحونا بنفايس
الفرايد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته لا زالت ملجأ
لطايف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام

بالنبرص والمرجو من خلانى وخلص اخوانى ان يسعفونى بصالح الدعا
ويشكروا لى ما عانيت فى هذا التاليف من الكد والعنا والى الله اتضرع
فى ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن الطريق العناد
ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين و
لعمرى موصوف عزيز المرام قليل الوجود فى هذه الايام فلقد غلب
على الطبايع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولان فاتنى
من الناس الثناء الجميل فى العاجل فحسبى ما ارجوا من الثواب الجزيل فى
الاجل وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف ه
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله سبحانه اداء لحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه التى تاليف
هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى
سواء تعلق بالفضايل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم
المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة
بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده
ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه
يكون وحده النعمة فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر
بالعكس ومن هذا تحقق تصادقهما فى الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان

وتفارقهما فى صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق
الشكر فقط على الثناء بالجنان فى مقابلة الاحسان والله اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او
الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه لجميع المحامد ولذا لم يقل
الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على
الاستحقاق الذاتى تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء
المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم فى نفسه على ان صاحب
الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه
به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام فى الحمد لتعريف
الجنس دون الاستغراق ليس كما توهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال
العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة
اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب
والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على
الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب مناب وفيه نظر لان النائب
مناب الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام عليك وحينئذ لا مانع
من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس
مبنى على انه المتبادر الى الفهم الشائع فى الاستعمال لا سيما فى المصادر

دعنو

وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد الاستغراق
سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق
وما فى على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول
الى تقدير اى انعم به مع تعذره فى المعطوف عليه اعنى علم لكون
ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل
من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير فعل اعنى فقد تعسف و
اما معنى فلان الحمد على الانعام الذى هو من اوصاف المنعم امكن من الحمل
على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به و
لئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ وليذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه فى بقاء النوع
بيانه ان الانسان مدنى بالطبع اى محتاج فى تعيشه الى التمدن وهو
اجتماعه مع بنى نوعه يتعاونون ويتشاركون فى تحصيل الغذاء واللباس
والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما فى ضميره
بالاشارة لا تفى بالمعلومات والمعقولات الصرفة وفى الكتابة مشقة
فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ثم
ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع
عليه لان كل واحد يشتهى ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع

لفساد اللفظ والمعنى صح

الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير
المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرايع ولا بد لها من
واضع يقرها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد
ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان شريعته من
عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا ع القران الفارق بين الحق والباطل
فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على
جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان و
من البيان بيانا لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة والسلام
على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين
وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرايع على
ما فسر صاحب الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند
نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب
اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز وتبين للكلام البين فصل بمعنى مفصول
ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به و
لا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق
والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام
وتبليغها الى العباد بقوله وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل خص

الاستعمال

انار تراكيبه وصفي ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصفي لا يدرك الواصف
المطري خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي
جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتلمظون به من غير تدبر وقد يحكمون
في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقصرون عن تقرير لطايفه على
ذكر المقام والحال لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض
التحقيق احداقهم ولا يرفع غشاوة التعصب عن بصايرهم حتى ينطبع دقايق
التعقل في ضمايرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن
منهج الرشاد فهيهات التنبيه للرموز الدقيقة الشان والتفطن للنكتة الخفية
المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري وانجلت في مستودعات
اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في ارتقائها الى معارج الكمال وفرط
الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال
الافاضل ومخيم ارباب الفضايل صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها
عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف
واقتناء الاناسي من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى
الفحص عن دقايق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق
في مضماره واباحث الحذاق الذين خاضوا غمرات الفرايد في بحاره وكثيرا ما كان
يختلج قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة

بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على
دقايق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى
تصديق النبي ص في جميع ما جاء به النبي ليقتضي اثره فيفاز بالسعادة
الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل
المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة معلومه
وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح
من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا فنفس وجه الاعجاز لا يمكن
كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه
كالملاحة وقد صرح بذلك وما ذكره ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه
بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من
العلوم وليس الحصر المستفاد من قوله به حقيقيا حتى يرد الاعتراض
عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في
مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس
الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين و
في موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز
من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته
لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدرك كنه بلاغة

القران

القران الا محيط علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس
بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة
تخييلية وذكر وجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصورة الحسنة استعارة بالكناية
واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على
اصطلاح القوم والقران فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي
صلى الله عليه واله وسلم ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف
ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالیها في النطق من غير اعتبار معنى حتى لو قيل
مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ فلهذا اختار
النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر المنتظمة
وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما
صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا
تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة
من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مراتب بعضها
اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال
فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لاليه

الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين
محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب
الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ هو مختصر جامع معاقد اصول
الفن وقواعده حاو بالنكت مسايله وعوايده محتو با على حقايق هي لباب
آراء المتقدمين مشتمل على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين ما يلايم غاية
الاطناب ونهاية الايجاز لاحتوائه على مخايل السحر ودلايل الاعجاز ففي كل
كلمة من الفاظه روضة من المعنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان
يعنيني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده و
معالمه وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه و
عفت اطلاله ومعالمه حتى اشفقت شموس الفضل على الافول واستوطن
الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضايل
ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل كانه يذهب
الزمان الى العبر ... العلم فيه ... لكن لما رايت توفر
رغبات المحصلين على تتبع الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة
بجمله وتفصيله واكثرهم قد ... لتوضيح الابتداء الى ما فيه من مطويات
الرموز والاستار ... شرح يكشف عن وجوه خرايد الاسرار تري
بعضهم ... كتبوا بانهم من ظاهر المقال من غير ان يكون

لهم

استعمال في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول
اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابة
الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
فوقعت كلمة اما موقع هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما
فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء
لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر
الامكان ويجيء لهذا زيادة تحقيق في مبحث متعلقات الفعل فلما كان
لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال
سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه
حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت
الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو
البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم
بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما
سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم
فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيرها من العلوم يعرف دقايق
العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه
الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد

ولكونه اتمها تحريرا وهو بهذا الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد
وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم على الموصول
لكونه لتقدم جزء من شيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان
المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما
رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ماؤول بشيء حكمه
حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل لان له شانا ليس لغيره
لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع
في الظروف بما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي
محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو
الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب
وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه
قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا
خبر بعد خبر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد
عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما يقدم سببا للتاليف
مختصرا يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة
هي حكم كلي منطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل
حكم العقيدة على المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان

عمروا

عمروا قاعد وغير ذلك مما يلقى على المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر
وكل منكر يؤكد فعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى
عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي يذكر لايضاح القواعد
وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد
بها في اثبات القواعد لكونها في التنزيل وكلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي
اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح
الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل
الالو في قولهم لا الوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك
جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا
في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي
تنقيحه وترتيبه اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل
مد اليد الى الشيء ليوخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم
الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار
لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت
المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي لتناوله وطلبا لتسهيل فهمه
على طالبيه ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت ما ذكرناه لكان المعنى ان
المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا

مبني على اصل ذكره الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم
النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد
وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم ياتك القوم اجمعون كان نفيا
للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف
في وصف قسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا
وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر
منقح سهل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم
الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيره فوائد عثرت اي
اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على القواعد وزوائد لم اظفر اي
اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها
بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها
يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره
ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب القوم فوائد ومخترعات خاطره
زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله تعالى لما نوى لتقديم
المسند اليه جهة حسن اذ لا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد
جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار
فيه نظر لحصوله من المضارع نفسه كما سيجيء في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله

حال

حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم
الثالث منه انه اي الله تعالى ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل
غيره فعلى هذا كان الانسب والاشبه السائل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف
على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف
الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو
نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح
وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن
المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راي
لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في
المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور
فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة
والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تادية المراد فهو الفن الاول
والا فان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني
والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر
يدفع بالاستقراء وقيل رتبته على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني
ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن
الثالث كما تبين هناك انشاء الله ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى

انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف العهد
بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يبق لتعريفها
معنى فنكرها فقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة
وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك ينساق اليه
الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة
وفي وجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذ من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
منها من قدم بمعنى تقدم يق مقدمة العلم لما يتوقف عليها مسائله كمعرفة
حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام قدمت
امام المقصود لارتباط له بها وانتفاعها فيه سواء توقف عليها او
لا ولعدم الفرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل
عليهم امران احتاجوا في التفصي عنها الى تكلف احدهما بيان توقف
مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب
المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب
من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما
منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة
والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان
نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة هي في الاصل

تنبئ

تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه
وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها
المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يق كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة
في النظم والمتكلم يق كاتب فصيح وشاعر فصيح وهي تنبئ عن الوصول
والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد
يق كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء
الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء
شرط محذوف اي اذا وصفت به الاخيرين فقط اي فانته عن وصف
الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عند من يق لكون اللفظ جاريا
على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة
العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدوران
فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات
ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح
ما يكون سالما عن مخالفة القياس والتنافر والغرابة والتعقيد وقد
تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر
ثم لما كان المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت
الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد مختص بالكلام حتى صار فصاحة

والبلاغة

للمفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة عندهم يق
لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة و
البلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى اخر نادرا ولا الى تقسيمها باعتبار ما يقعان
وصفا له ثم عرف كلا منها على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة
في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين
الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة
من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر و
البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للذهب والشمس
وغيرهما فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم نجده في
كلام الناس لكنه اخذ من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض
على قوله ولم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به لانه لا مدخل للراي في
تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودين
كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة
لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب
تقديم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام فالفصاحة الكائنة في المفرد
خلوصه من التنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي المستنبط
من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصيحا

فالتنافر

فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب
التناهي نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى
الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره
اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات
اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي
بالفتح من استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى
تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة
وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى
يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص
ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره و
نعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي
هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء
المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو
لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل
منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر
بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطفرة ولا
بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الاخر كالمشي في القيد

لما نجد غير متنافر من القرب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم
اعهد ومن البعيد ما هي بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب
ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق
لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكلما عدّه
الذوق الصحيح ثقيلا على اللسان متعسر النطق فهو متنافر سواء كان
من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل
ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى
الذوق السليم وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة
المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية
عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايد بعضهم
بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل
وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة
الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة
وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس
على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو
سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاغلب الاعم

ولم

ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما يشترط في فصاحة
الكلام ان يكون كل كلمة فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم
انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام
غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما
يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى سبحانه عما يقول الظالمون علوا
كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال
فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة
كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن
واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا
عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله
العلامة في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة
وهاجت به مرة اي غلب صفراء فوثب عليه قوم يعضون ابهامه ويؤذنون في اذنه
فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤكم على ذي جنة
افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية و
ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة و
حاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم
ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء

وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان
وهذا اقرب من قولهم سرج الله وجهه بالكسر اي حسن وسرج وجهه
اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على
هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا ومستحدثا من السراج على انه
لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب
مجمل اللغة فقد قال سرج وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع
لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي
مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة
على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز
ان يكون عذبا فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد
لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة
بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في
كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار و
استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها والوحشي قسمان غريب
حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله
على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر
(غليظ اليدين والرجلين) (اي ارتفع) (اسم ارتفع)
واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القران و

الحديث

الحديث والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ
وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق
ويسمى المتوعر ايضا مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك
وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونه
مخلا بالفصاحة المتنازع فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة
معنى اخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا
مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب
اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو
قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو الي
يابى واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة
في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي
في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصورة بل المخالف ما لا
يكون على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله
العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن
الكراهة في السمع بان تمج السمع من سماعه كما يتبرا عن سماع الاصوات
المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات منها ما تستلذ النفس من سماعه
ومنها ما تستكرهه نحو الجرشي في قول ابي طيب في مدح سيف الدولة

الي الحسن علي مبارك الاسم اغرّ اللقب كريم الجرشي اى النفس شريف
النسب فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين علي عم واللقب
مشهور بين الناس والاغرّ من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل
واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية
لظهور ان الجرشي اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش والطلخم
وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت
التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القايل في بيان
هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت
بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان
الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من اللفظ فصيح يستكره في السمع
اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ
اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشي للقطع باستكراه
الجرشي دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا جفخت وملع
دون فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى و
دسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة
ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ متفاوت
باختلاف المقامات كما سيجي في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة

في

في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات مع فصاحتها حال
من الضمير في خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن
نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حال من
الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر
الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام
على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور
كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان
مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش
وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله
لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ويرد بان الضمير للمصدر
المدلول عليه بالفعل اى رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى اى العدل وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن
فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا
على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة

على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر اسم رجل قبر صدره وقبر
حرب بمكان قفر اى خال من الماء والكلا ومنه ما دون ذلك مثل قوله اى قول ابي تمام
كريم متى امدحه امدحه والورى معى واذا ما لمته لمته وحدى والورى مبتدا خبره
معى والواو للحال اى لا يشاركنى احد فى ملامته لانه يستحق المدح دون الملامة
لاستعمال اذا والفعل الماضى هنا اعتبار لطيف وهو ايهام بثبوت الدعوى
كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او
الهجا مما عابه الصاحب قال المصنف امدحه ثقيلا لما بين الحاء والهاء من القرب
ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثانى تضاعف
ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير
فصيح فان مثله واقع فى التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام
غير فصيح مما لا يجترى عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب
هذا البيت على ابى تمام حيث قال هذا التكرير فى امدحه امدحه مع
الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن الحد الاعتدال
نافر كل التنافر ولو قال فان تكرير امدحه ثقيلا لكان اولى وبين المثالين
فرق اخر وهو ان منشاء الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى
حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع مع اخرى غير مناسبة
لها كجمع سطل مع قفل بل ذو سجد بالنسبة الى الحامى وهو وهم لانه لا يوجب
الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلام معقدا
على ان المصدر من المبنى للمفعول

ان

فامر اخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع لما نرى
وكثير من مهرة هذا الفن نراه لا يقتدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما
هو فى الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف
الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما
يقرب منه مما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذى
اليه ينتهى البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا
كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز فى كلام غير البشر
وما يقرب منه فى كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثانى
لا يمكنه ان يجاوزه والمراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية
وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فينبغى الا يفهم من اللفظ مع ان البحث فى
بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما
الثانى فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز يعنى مرتبة من
مراتب البلاغة ودرجة هى الاعجاز والاضافة للبيان ويؤيده قول صاحب
الكشاف فى قوله تعالى لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اى
لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا
حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت به النوم
والتقصير ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير فى منه عائد

الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة
مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان
البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه
من طرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كما
في شرح ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركة في امتناع المعارضة وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما
يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اى طرف البلاغة اذا غير
الكلام عنه الى ما دونه اى مرتبة التي هي الى منه او انزل التحق الكلام وان
كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التى تصدر عن محالها
بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد و
بينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب
الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة
والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى
علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج
عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة
بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون

المتكلم

المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة
بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان انحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه
تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما
تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان
الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اى ليس
كل فصيح بليغا وهو ظاهر و الثانى ان البلاغة في الكلام مرجعها و
ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى
طباق الحكم للواقع ولا طباقه اى ما به يتحققان ويحصلان الى الاحتراز
عن الخطأ في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق
لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر في تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح
من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا
لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام
الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت فلم يفسر
مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها وبالغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو

يعني الخطأ في التادية علم المعاني فالمراد بالاول الاول من الامرين الماضيين
اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح
عن غيره فانما هو احتراز عن الخطاء لا نفس و ما يحترز به عن التعقيد
المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر على علم المعاني
والبيان وان كانت البلاغة يرجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك
بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة
الى علم اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله و ما يعرف به وجوه التحسين
علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده
في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى
الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلثة
علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة الفن الاول علم المعاني وانما
قدم على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف
به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه
زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع
في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة
بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة يضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا
تفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة يضبطها جهة واحدة فعليه

ان يعرفها

ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولئلا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال
وهو علم اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة
ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من
تراكيب البلغاء وتحصيل من ادراكها وممارستها قوة بها يمكن من استخراجها
والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه
بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو
لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية
هي مبداء لتفاصيل مسائله بها يمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم
نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك
الجزئي والبسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته
وايضا المعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء
واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم
للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله تعالى عالم و
لا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال
يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال علم يستنبط منه
ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان
اى فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل

فاسد لاشعار اديب بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤل
المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز
عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفسد ذلك واضح
وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم لان غاية
ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او يتوقف
عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها والرجوع الى امر غيره والحاصل
ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على
الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكسب من علوم متعددة
بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني
والبيان واما تحقيق قوله والثاني اى تمييز الفصيح من غيره يعني ان معرفة
هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه موكب اخوه تمييز السالم من
الغرابة عن غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز
عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب
الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم
اللغة اذ به يعرف ان في تكاكاتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج
لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم
ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ

بعضها

بعضها يتبين الاشباه وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين
في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس
هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره منه [illegible] اي
بعضه في متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن
غيره وانما قال متن اللغة لان اللغة اعني معرفة اوضاع المفردات لان
اللغة قد يطلق على سائر الاقسام عربية او في علم الصرف كمخالفة القياس
او النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس
كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزر متنافر دون مرتفع وكذا تنافر
الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس
[illegible] لانه لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس التمييز عن التعقيد
المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة
او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم ان ما سوى
ذلك مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد
وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى
علم يحترز به عن خطاء وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا
لذلك علم المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد
اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول

لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع
فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو نفس يحصل لنا والمعين
فلا دلالة عليه وكذا ما قيل الصحاح ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا
لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ
الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف
الاحوال بقوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست
بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه
منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما
مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به
هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية
لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال نفسها بان يتصور معنى
التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا
يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا
وان كانت احوال اللفظ مما يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من
من انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد
تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد
والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال

كما يقتضي

كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحال المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى
غير ذلك وكيف يصح قوله الاحوال التي يطابق اللفظ بها مقتضى الحال وليس مقتضى الحال
الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد
والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى
الحال عند التحقيق كلام موكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وغير هذا القبيل
ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من
من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا لا يصدق في
على ان زيدا قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف
فيه المسند اليه وظاهر ان تلك هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو
مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان
كون الجملة موكدة او غير موكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة الاحوال اللفظ العربي لا غير
وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب
الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال لذكره لوجهين الاول
ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به
الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام

التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء
في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد
عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا
له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب
البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب
عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم
على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة عن تتبع تراكيب البلغاء حتى ان
معرفة العرب ذلك بالسليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات الادباء
مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة الكلام السكاكي على انه فسر
التراكيب بتراكيب البلغاء بانه المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين
بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز
ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه
من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام
ان يعرف فقهاء البلد فيتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام
الشرعية الفرعية مكتسب عن ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من
قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد

كل تركيب

كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا
ان زيد قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا و والله انه لقائم فيما اذا كان
منكرا او زيد ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء
لان خاصة ان زيد قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية
ان زيدا لقائم ان يكون لمن بالغ في انكاره وخاصية زيدا ضربت ان يكون
للحصر الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد كل تركيب في مورده وفيما هو
له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب
حقها فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح
عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد
كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى انه يورد
تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة
والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف
ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف
الشيء بنفسه ومعا سبيل قلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان
ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي
لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار

الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والاصل في علم المعاني على كل باب و
ظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر و
تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الا في خارج عن المقصود الاول
احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال
المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء
الفصل والوصل السابع الايجاز والاطناب الثامن المساواة
وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل
على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع نسبة
ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل
النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة هنا هو تعلق احد جزئي
الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا وغيرهما
فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي بان يكون بين
الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي يطابق تلك النسبة
ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون
احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن
لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول الانشاء
والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات

او كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف
ونحو ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره
وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر
او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة
عليها والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز عن التطويل
على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة له
يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا
كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل و
الايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي
يقدران يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها
بابا براسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر
معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا
على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات فقد افاد كلاما
اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فالاحوال الجملة هي
الباب الاول فالمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند
فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه
او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث و

نعت وطرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له من بين شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا ولم
فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد او جملة بل يجري فيهما وكان له
شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك
فيها الخبر والانشاء ولما كان هٰهنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة
جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث
بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله بطابقه او لا يطابقه
وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة تطابقه
او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر
هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار
كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به لئلا تتعدد
بعض فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام و
المتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة
نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو
صفة للمتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق و
الكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما

فذهب

فذهب الجمهور الى ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه
فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة
للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها
اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة
بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع
النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او
سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة
في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا
ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام
للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي
فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك
الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل
في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من
الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد
في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر
عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة
الخارجية وقيل وقائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد

لكنه صادقا في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا
اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار المطابقة للاعتقاد وعدمها
فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي
منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان
السند واقول ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون
التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من
عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن
ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول لا تنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا الى المدينة
ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عم
فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي بن سلول و
اصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلعم وصدقه فاصابني هم لم يصبني
مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلعم
ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي صلعم فقرأه علي فقال
ان الله صدقك يا زيد والجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب
واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل واحد
منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد

فهذه

فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد
انه مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته
للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها مع الاعتقاد اي عدم مطابقته
للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني
عدمها وبه تواخذ الواقع والاعتقاد وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني
مطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد
المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق
والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما
جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر وكثيرا ما يقع الخبط في
هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح
ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله
كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلعم بالحشر والنشر في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي
حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى
اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق
لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامهم
الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه

المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابقة للواقع وكذب الخبر عدمها
اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا
ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو فى قوله ولو خطأ
للحال وقيل للعطف اى لو لم يكن خطأ او لو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى
الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد
المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن هو حكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم
والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف
الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن
تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا صادقا ولا كاذبا فيثبت
الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد
فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم
معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول
لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة اولا وقوعها
وذهنه لم يحكم بشئ من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية
وقال زيد فى الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان
زيدا ليس فى الدار وقال زيد فى الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك
النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله

والله

والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه
سجل عليهم بانهم كاذبون فى قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع
فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال
بان المعنى لكاذبون فى الشهادة وادعائهم فيها المواطاة بالكذب راجع
الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه
من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية
ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم
ما ليس فى قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق
للواقع ليس بشئ لانا لا نم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون فى تسميتها
اى فى تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة
مشروطة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا فى اطلاق اللفظ لا كذبا
لان تسمية الشئ بشئ ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة
فى مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب مع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله منع بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما
اشار اليه بقوله او المشهود به اى المعنى انهم لكاذبون فى المشهود به اعنى
فى قولهم انك لرسول الله لكن لا فى الواقع بل فى زعمهم الفاسد واعتقادهم
الفاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم

لكان اظهر وانسب لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى اصدق بوجه من الوجوه
فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق
والكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون
من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا
فى نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق
عدم الصدق ليس بشئ لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم
كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد
هذا الدليل بان المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن عدم
الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لان الكذب عن
عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعنى
الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد و
الكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى افتصدق
الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان
قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه كما لا يلى
ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد
له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصر فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا
يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا فى التقييد نقل ائمة

بلا دليل صح

اللغة

اللغة
واستعمال العرب ولا نسلم ان المقصد والشعور مدخلا فى خبرية الكلام فان
قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة
انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال
الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجرى فى غيره من المركبات مثل الغلام الذى
لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق
بين النسبة فى المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا
وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصوريا
كما فى قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون
صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس
كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة فى المركب
التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما
ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظن ان النسبة المعلومة من حيث هى معلومة
لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة فى بعض الاوصاف
لا يخرجه عن عدم الاحتمال مع من حيث هو هو كما ان علمه بها فى بعض الاحوال
لا يخرجه عن احتمال من حيث هو هو فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما
ذكره الشيخ انما يتوجهان الى قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية
ليست كذلك فلو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام

احوال الاسناد الخبري

يخالف لما هو المعهود فى تفسير الالفاظ اعنى اللغة والعرف وان اريد تجديد
اصطلاح فلا مشاحة **الباب الاول احوال الاسناد الخبري**
وهو ضم كلمة او ما يجرى مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما
ثابت لمفهوم الاخرى او منفى عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم
بانه ثابت له او منفى عنه كما فى المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من
اوصاف الالفاظ فى عرفهم وانما ابتدأ ابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم
فايدة لانه هو الذى يتصور بالصورة الكثيرة وفيه يقع الصناعات العجيبة
وبه يقع غالبا المزايا التى بها التفاضل ولكونه اصلا فى الكلام لان الانشاء انما
يحصل منه باشتقاق كالامر والنهى او نقل كعسى ونعم واشتريت وبعت او
زيادة اداة كالاستفهام والتمنى وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد
على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم
المعانى انما يبحث فيه عن احوال اللفظ بكونه مسند اليه ومسندا وهذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصر
احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين و
لا بحث لنا عنها **لا شك ان قصد المخبر** اى من يكون بصدد الاخبار
اى عن ذات الطرفين عن وصف الطرفين
والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر
سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب انى وضعتها انثى

اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو
وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب انى وهن العظم منى اظهارا
للضعف والتخشع وقوله لا يستوى القاعدون من المومنين الآية انكارا لما
بينهما من التفاوت العظيم ليأنف القاعدون ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته
ومثله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال
هذا اكثر من ان يحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقى فى قوله
قومى هم قتلوا اميم اخى هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان
بصدد الاخبار فلا شك ان قصده **بخبره افادة المخاطب اما الحكم** كقوله
زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم **او كونه** اى المخبر **عالما به** اى بالحكم كقولك قد
حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة سلك لا ايقاعها الظهور
لكاتبه انه ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا
لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت
قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى فى الاثبات و
بعدمه فى النفى وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من
سامع فى خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا
افادة العلم بذلك الشئ ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا
يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له فلا يتحقق الكذب اصلا وللزم

التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشئ [فى الواقع]
لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى فى الواقع قطعا بحيث لا
يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان
قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد فهم
منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلى وهذا يتبين اذا قيل لك من اين تعلم هذا [ا]ن
يقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم
جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم وزيد ليس بقائم
تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع
الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله
بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل المراد انه يحتمله من حيث هو اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ
ثابتا **ويسمى الاول** اى الحكم الذى يقصد بالخبر **فائدة الخبر والثانى**
اى كون المخبر عالما به **لازمها** اى لازم فائدة الخبر لما ذكر فى المفتاح ان الفائدة
الاولى بدون الثانية يمتنع وهى بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول
المساوات اى اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه
يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر
هى الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى الملزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم من
غير عكس كما فى قولك حفظت التورية وزعم العلامة فى شرح هذا الكلام من

المفتاح ان فائدة الخبر هى استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هى استفادته
منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح فى بحث تعريف المسند
اليه المنكر ويوافق ما اورده المصنف فى تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل
العلم الثانى وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم
الاول وهو علم بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما
لسبقه لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم
يوجب حصول هذا الحكم فى ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر
وكذا الثانى لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من
نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول وعلى الثانى
بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم
الاول من الخبر نفسه عند حصول الثانى لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول
الثانى فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية ورجح بكون
تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما
يسمع خبر ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة فى ذهن المخبر الا وايضا اذا
سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما انه يحصل فى ذهننا صورة هذا الحكم
سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا اثباتا انه لا يكون على احديهما فالجواب
عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ضرورى لوجوه عليه عنى

سامع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو حاصل وفيه نظر ويمكن ان
ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم المعنى حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا
متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا بيانا في
تفسير المتن وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره
لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نعترض فيما اذا كان مستحضر الحكم متاما
اياه فانه يحصل علم الثاني دون الاول وبهذا يتم المقصود فان قيل
لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا
او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل
حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل يتصدى للاخبار
وقد ينزل المخاطب العالم بهما اى بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان
من لا يجري على مقتضى العلم فهو هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة
الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين يديك ما
هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال وهي عصاي في جواب ما تلك
بيمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان
فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتريه ما له في الاخرة من خلاق و
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب
بالعلم

بالعلم على سبيل التاكيد القسمي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم بعني ان
شئت ان تعرف ان العالم بالشئ اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل
لاعتبارات خطابية لان الذي من اشترى منزلة العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل بها على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بخبث تلك الشرى لامتنعوا
منه اى لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان كلام يلوح عليه
اثر الانتقال او على ان قوله ولقد علموا الاية خبر القى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب
عموم ولا انحصاره عنهم والا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر ان تحتمل من الوجهين لا يرانه
مافي المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشئ سواء كان هو العلم او غيره
ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اى في النفي شئ واثباته قوله تعالى
وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر بما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب
على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب
خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها و
لا متردد في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام
من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه
ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشئ الا ترى انك تقول
ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشئ من النفي والاثبات بل
الحكم الذهني والتردد فيه متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على لفظ المبني للمفعول

من مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما
الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا في الحكم طالبا
له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم
الاستقراء هو الجواب فيها اصلا لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن
على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان
لا يستقيم لنا ان يقول صالح في جواب كيف زيد في الدار في جواب اين زيد حتى يقول
انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم بخلافه
وجب توكيده اى الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار
زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى اذ كذبوا في المرة الاولى
انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية
ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وبان واللام واسمية الجملة لمبالغة
المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ
ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه توهم اصحاب
الوحي ورسالة من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله
ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدل الى نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية
التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة
والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله
اذ كذبوا

اذ كذبوا اى الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر
وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما
الاثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اى الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين
هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اى قويناهما برسول ثالث هو
وهو يونس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا
والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة
وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني و
وجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر
اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل الظاهر
مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل
اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا
لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق
مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فح
يكون بينهما عموم من وجه مطلقا لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال
لان المقتضي التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه
على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا
يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا

يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا التأكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف اى
المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى على
مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله
حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم
اليه اى الى غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى يشير اليه فيستشرف
غير السائل له اى للخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف الشئ اذا رفع راسه ينظر اليه
وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا
تخاطبنى فى الذين ظلموا اى لا تدعنى يا نوح فى شان قومك واستدفاع
العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع
الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا محكوما عليهم
بالاغراق ام لا فيطلبه فنزل منزلة الطالب انهم مغرقون مؤكدا اى محكوما عليهم
بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس المتفطنة
والفهم المسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر ونوعه وخصوصيته
ومثله وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم
ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما ياتى بعد الاوامر
والنواهى وهو كثير فى التنزيل حقا وقال الشيخ عبد القاهر ان فى هذه المقامات
لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغنى غناء الفاء و

يجعل

يجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر عليه اى على غير المنكر شئ من امارات
الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اى واضعا رمحه
على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا
لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم
بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر فخوطب خطاب التفات بقوله ان بنى
عمك فيهم رماح بان مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان
مما لا ينكر لان تماديهم فى الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل
المنكر كغير المنكر اذا كان معه اى مع غير المنكر ما ان تامله اى شئ من الدلايل و
الشواهد ان تامل المنكر ذلك الشئ ارتدع من انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون
معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه
من الدلايل الدالة على النبوة محمد صلعم لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر
فى حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فايدة فى ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه
ظاهر فى التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما
ان هذا الحكم اعنى نفى الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان
يؤكد الثانى انه قد ذكر فى بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك
الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر
بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فترك التاكيد

كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى يصح نفى الريب بالكلية مع كثرة
المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله
والجواب عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين
ذكروا تاويلين احدهما ما ذكر فى السوال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا
على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو
ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب
فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغى لاحد لان يرتاب
فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغى ان يرتاب فيه فى انه من عند الله وهذا حكم صحيح
لكن يتكون كثير من الاشقياء فينبغى ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير
المنكر لما معهم من الدلايل المزيلة بهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز
اتى به من دل على ثبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثانى ان المذكور فى بحث الفصل
والوصل انه بمنزلة التاكيد ووزانه وزان نفسه فى اعجبنى زيد نفسه دفعا
لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور فى دلايل الاعجاز
يؤكد السوال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب
وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته
فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى فى
علم البيان بالكناية وهى ذكر لازم الشئ لينتقل عنه الى ملزومه فكيف وجهه

قلت

قلت لعل وجهه ان يراد الكلام فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا
المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه
الاعتبارات اللايقة به لان هذا المعنى ما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل
عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت
انكاره ومنزلته منزلة من هو خالى الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام
مع المنكر مساقه مع خالى الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب
اللباب الكتاب فى شرح قوله فى المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع ه
البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جواب عن سوال كانه قيل
كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع فى المهد ففى هذه الجملة اخراج الكلام
على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته
وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع فى بادئ الراى ويحوجه الى السوال عن بيان
كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السايل استشرف الى
كيفية بيانه المترتب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقى ولما كانت الامثلة
للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشارة الى التعميم دفعا
لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفى من التجريد عن المؤكدات
فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التاكيد بحسب

الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيهما على خلاف مقتضى
الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه يخصص ما ذكر
ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب في كل كلام موكد ان يكون الغرض
منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل
كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء
وهو بمرئ ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه
فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن
خصائصها ان الضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو
انه من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة
لان يصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة
موصوفة نحو ان امرأ ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان
ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو
اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان
نفس المتكلم لا يساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه
ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المومنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما

لانهم

لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم
لا يساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم
لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة فاما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات
على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم فكان مظنة
للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما
به مصدقا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله
واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر وفق
اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا لمطابقة ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان
المنافقين لكاذبون واما قوله والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ
في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج
من امثال هذا ما يناسب المقام الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او
انشائيا وكذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد
الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس
بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه
قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز
صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما
اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا بنفسه

بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية
الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجاز باعتبار انه متجاوز اياه
والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم
دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب
فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي
دون المستقبل فالاسناد منسوب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان
اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح
من تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه مبني على ان
الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني
انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال فظاهر ان
البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا
في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي
اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او في
معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له
اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني
له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره

صائم

صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل
فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء
يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور
اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك
من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى
كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او
لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة
حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع و
الاعتقاد كقول المومن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول
الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف
حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله
اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال
غير المذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي و
انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند
في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم
بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين
كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم

يعلم انه لم يجي ما الثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل
بان كان ملابسه يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتقد ولا يعد في الحقيقة ولا في
المجاز بل ينسب قايله الى ما يكون كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب
لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجي يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده ساهيا على
سهو ونسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية
هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة
للكلام والمصنف للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند
فيه فعلا او ما في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا حقيقة ولا مجاز و
جوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة
وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف
المصنف غير منعكس لحق وجه عند الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما
لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر
والاعتقاد بانه انما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف
المجاز او لانه لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على
ما ذكره فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر

والقايل

ولقايل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه
على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه
مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير
معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر
كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا
الشعر على انفسنا وخرجنا الى شي مغسول والى كلام عامي مرذول لا مساغ له
عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه
لو كان الكلام قد جي به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء
بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي
الفاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجي وهذا اسناد الى المبتدا
والاسناد الى المبتدا مسند ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه
على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب
ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب
المنفيين الى ما هو له فقد دخل ح في التعريف المجاز العقلي ما هو منفي نحو
ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر: فنمت وما ليل المطي بنايم: وحاصل
الاشكال ان الاسناد اعم ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل

لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه
ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسناد
الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام الى ما هو له فيكون حقيقة
وكذا اذا نفيته فقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه
اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في ساير
الانشاآت مثل انهارك صايم وليت نهاري صايم وما اشبه ذلك فافهم
ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجاز في الاثبات
واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس
له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه مبني له
يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما للمفعول به بتاول متعلق
باسناده وحقيقة قولك تاولت الشي انك تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة
او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت
من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلايل الاعجاز
وحاصله ان ينصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد
اشار الى تفصيل التعريفين بقوله وله اي الفعل ملابسات شتى مختلفة
جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر و
الزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوها

لان الفعل

لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان
مبنيا له اي للفاعل وللمفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا
له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة وقوله في تعريف الحقيقة ما هو له
يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به
يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة
يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير
الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته
اياه في الجرأة والشجاعة ولا مجاز ولا استعارة في شي من طرفي الاسناد وانما
الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلايل الاعجاز
ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد
بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع
حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا نسبة ما يلبس فيه تشبع بها الاسم
ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قد تقرر في نفوسهم وجهة راعوها في اعطا
ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى
المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من
افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر و
الاولى ان يمثل التمثيل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى

فلو ان حيا يقبل المال فدية
لسقنا لهم سيلا من المال مفعما

المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره
المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون
المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم
ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر
جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التأديب
في السبب القابل ومثله يوم يقوم الحساب اى اهله لاجله وقد خرج من
تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف
محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند
الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله
مثل انشاءات الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجاز
يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه
فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما
هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف
فظاهر ان هذا المصدر ليس يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول
بانه ليس عندنا مجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون
بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في

التعويه

اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل و
اسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب
الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند
الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له لتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما
ربحت تجارتهم وكذا ان جعل امثال هذه من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل
كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من قوله تعالى شقاق بينهما
ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني
انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت
الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية قلنا
الليل و
الجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان
اسناد الفعل الى ما ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع
عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه مجاز لانه جاوز موضعه الاصلي
فالمذكور في الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار
ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما تقرر
او يكون مستلزما لما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل و
النهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي
تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل

متقدمين فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون
كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم بحرف
بقرينة اضافة التسليه اليها فافهم ولا ينقض المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر
كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من
قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد
وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب
المريض ونحو ذلك مما يطابق للاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة
فانه لا تاول فيها فان قلت اى سر في بيان فايدة هذا القيد ليس
هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اى سر في التعرض لاخراج نحو
قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا
قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام
المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاويل
افادة للخلاف لا بوساطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم
دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الر
بيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل
امتناع ان يكسو الخليفة بنفسه الكعبة وانما قلت لضرب من العقل
من التاويل ليحترز به عن الكذب واعترض المصنف عليه بانا لا نسلم

طرده

طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاويل ولا بطلان
عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما
في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما نقصه العقل
ويقتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة
الكعبة مما في نفس الامر فاشار بقوله هنا الى ان التاول
لا يختص باخراج اقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح
بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا ولا يبطل طرد تعريفنا بنحو
قول الجاهل ولقايل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند
العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لانه
تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع
الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع وان يشمل التعريف
على قيدين ينفرد كل منهما بفايدة خاصة مع ان اشتراكهما
في فايدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر
ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان
يسند الى كل من قوله عند المتكلم ولضرب من التاويل لكن اسناده
الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج
الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل

والمعتزلي لمن لا يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واصل
الكلام بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في
نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه
امثال ما ذكروا وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة تعريفه ذكره في مقابلة
الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في
الظاهر قوله متاول صار فيما اسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد فصار قلت
الاد باسناد الى غير ما هو له مفهوم الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه
انه اسناد الى غير ما هو له بوجه اعني في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او
الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد
فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند
المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما فيخرج عنه ما لا
تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل
وخلق الله الافعال بالتاويل لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو
قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير
ما هو له في الواقع وكذا قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفاء
حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب
لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في

ضمن

ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان
يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر لانا نقول فرق ارادة
مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم الارادة
الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشاء من ارادة الخاص بخصوصه
فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام يستصعبه اقوام
ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه
لم يحمل نحو قوله اي قول الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى
الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب
وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم
يعتقد ظاهره لعدم التاول بل حمل على الحقيقة لكونه اسناد الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر كما مر في قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه
لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي
في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رات
راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو
الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها في الاسنا يكون حال
جذب الشهر مضت عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون
الامر بمعنى الخبر فيهما ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي

فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك والا بالي مجاز خبران بقوله متعلق باستدل
عقيب اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه
قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل
على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون اسناد
ميز الى جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي
اربعة لان طرفيه وهما المسند والمسند اليه اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت
الربيع البقل او مجازان وضعيتان نحو احيى الارض شباب الزمان
فان المراد باحياء الارض تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء بالحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية
ويفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد
قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته
الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب
الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع
في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض
وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر
الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازاله لما عسى يستبعد من اجتماع
مجازين او حقيقة ومجاز في الكلام واحد وان كانا مختلفين وانحصاره الاقسام

في الاربعة

في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا
او في معناه فيكون مفردا مستعملا اما حقيقة او مجازا فالمجاز في قولنا زيد
نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني
ملاقاته المجاز اسناد احياني الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ
واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير
واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا لم يقل مثه قوله او نحو قوله نعم ايهاما
للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادته تضمن يقابه وقوع المجاز العقلي
في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله
وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي
هو فعل جيشه لانه سبب امره ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس
عن ادم وحوا وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب
الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين يوما نصب على
مفعول به ليتقون اي كيف يتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل
الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا
كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يسارع عند تفاقم
الاحزان الشيب او عن طوله لان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة و
اخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت وما فيها من الدفائن

والحال بين نسبة الاخراج الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو غير مختص
وهو عطف على قوله كثير غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات
ومن ذكره في الاحوال الاسناد بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي
صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب امر
وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم
نهاره وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب
صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تقطع امر فلان على ما اشرنا
اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز
العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفا
القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله
او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور
معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك
محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير
الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب
وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على قوله استحالة
اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يبنى على الموحد الحق انه ليس بقائم بالمذكور

وان كان

وان كان يدعي الدهري المبطل قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت
الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان
الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست مما يستحيله العقل والا
لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته
يعني ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه
يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو
الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى
ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة
لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله
الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك
سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز
يريك صفحتي قمر يفوق سناها القمرا يزيدك وجهه حسنا اذا ما
زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن
والجمال يظهر بعد التامل والامعان وفرط نظر كقولك اقدمني بلدك حق لي
على فلان اي اقدمني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي
نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل

اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو اني يضرب المثل بي لهلاكي في
محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض
الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب
في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في اقدمني بلدك حق لي على الانسان
فاعلا سوى الحق وكذا لا يستطيع في صيرني ويزيدك ان يزعم له فاعلا قد
نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع
اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة
والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في
الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى يكون على بصيرة من الامر وقال الامام
الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور
الفعل لا عن الفاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن
تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك
الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي
بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة و
هذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من امثلته ونحوه استعارة بالكناية
وهي ان يذكر المشبه ويريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان ينسب اليه شيئا

من اللوازم

من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان يشبه المنية بالسبع ثم يفردها بالذكر
وتضيف اليها شيئا من لوازمه فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على
ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة
نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي
الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد من الطبيب
هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر له سبحانه
القرينة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي
المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه
شيئا الشيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه
يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية
صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب
السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا وهو في صاحب عيشة
وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء
دافق و يستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل
الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه
لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها
كما قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي

وتجلي هي كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كما لا يستحق تكلم في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين **و** يستلزم **ان لا يكون الامر بالبناء في قوله يا هامان ابن لي صرحا لهامان** لان المراد به حقيقة وهو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء والخطاب معه **و** يستلزم **ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل و** شفي الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى **على السمع** من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع **واللوازم كلها منتفية** كما ذكرنا منتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة وهذا وهم يظهر ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية يدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع فيكون المراد

بعيشة

بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار صائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي يذكر في علم البيان انشاء الله تعالى **ولانه** اي ولانه ما ذهب اليه **ينتقض بنحو نهاره صائم** وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي **لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه** وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا مناف للاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد ولا نحو لجين الماء بدليل انه قد جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه هيهنا هو الشخص الصائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها لها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من باب اضافة

العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبعدة وحمل الكلام الذي هو من باب البلاغة لمكان على الوجه المستحق ذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي وضعفا عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا يرى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقف **الباب الثاني احوال المسند اليه** يعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه بحكم مؤكد ومنه حكم التاكيد ولكونه مسند اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالمقدم **اما حذفه** قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القراين والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول

احوال المسند اليه

الحذف

معلوما

معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل مع اشارة ما ضمنه الى الاول فقال **للاحتراز عن العبث** اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل **بناء على الظاهر** والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك **او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ** يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف الاعتماد على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل **كقوله قال لي كيف انت قلت عليل** لم يقل انا عليل للاحترازين والتخييل المذكورين **او اختبار تنبه السامع عند القرينة** هل تنبه ام لا **او** اختبار **مقدار تنبهه** هل تنبه بالقراين الخفية ام لا **او ايهام صونه** اي المسند اليه **عن لسانك** تعظيما له واما **او عكسه** اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة **او تاتي الانكار** و

فيتيسر لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته
بل اردت غيره او تعينه او ادعاء تعينه اى التعيين او نحو ذلك كضيق المقام عن
اطالة الكلام بسبب ضجره وسامته او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع
او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا
غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء او كاتباع
الاستعمال الوارد على ترك نظايره كما فى الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم
لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم
بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار
المنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه
المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يقتصر هذا
القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الحج يد الغرض الداعي الى الحذف مثل قيل
الخارجي لعدم الاعتناء بشان قائله وانما المقصود انه قيل ليؤمن من شره وقد يكون
حذف الشئ اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تع ان
هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اى للملة التي او للحالة او للطريقة فى الحذف
فخامة لا يوجد فى الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه
على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع
فى بلية يقال لا تسئل عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته

على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم

واضجار

الذكر

واضجار المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لانحاشة السامع واضجاره و
ذكره اى الذكر لكونه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط
لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة
الايضاح والتقرير ومنه اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة
لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين فى تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو
انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك
بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اى
فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي
ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان و
يكون بسط الكلام فى مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن
عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل
او التعجب او الاشهاد فى قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل
الى الانكار هذا كله مع قيام قرينة وما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر
ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد
قائم وعمرو ذهب خالد فى الذي ادعاه اعترض المص عليه بانه ان قامت قرينة

تدل عليه ان حذف فعموم الخبر واراده تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان
ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح
ذكره على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا
لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص
تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق
كل شئ يفهم منه ان المراد هو الله تع وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه
نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد فلا يبقى القرينة سوى
ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا
لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحالة والجواب ان المقتضى اعم
من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان
كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اى جعل المسند اليه
معرفة وهو ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات
مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم فى باب المسند اليه التعريف على
التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند بالعكس فتعريفه
لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر فى افادة المخاطب
الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم فى الاول بوقوع النسبة بين الطرفين
يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد

كانت

الاضمار

كانت الفائدة فى الاعلام اقوى وكلما ازداد المسند اليه والمسند تخصيصا
ازداد الحكم بعدا كما ترى فى قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية
فافادته اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة
وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها
خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه
لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون
على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان
المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل
الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اى
الخطاب مع معين الى غيره اى الى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل
البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا
معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور
وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص
بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب
مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب
وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب

العلمية

على حذف المضاف قال في الايضاح فقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم
ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد
ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القران كثير نحو
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم
فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا يريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة
الخطاب لفساد المعنى وكذا لما اريد العموم متعلق بالتأويل عليه الكلام اى يحمل على هذا
اعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم فيشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية
اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها
على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى
بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه
نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن احضاره
مابنا بالضمير الغايب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند
اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضميري المتكلم
والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن
احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه
معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين
ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية

فلا بأس

فلا بأس بان يقع فيها ما يحترز به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال
ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغايب والمعرف بلام العهد والموصول فان
الاولين بواسطة تقدم ذكره محققا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة
لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى
احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر نحو تقدم الذكر ونحوه ولو اريد
ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم والتي يكون احترازا
عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين
انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره
بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان
ذكره كما في سائر المعارف فانها لا يعنى اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية
وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في
الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى
على المتعين ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله اله
حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود
الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل
منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى
تسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد

بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود
بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم
من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق
فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله للفرد الموجود منه والمعنى
لا مستحق المعبودية الى في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق للعالم و
هذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لا يطلق على غيره
اى بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب
الصالحة لمدح او ذم مثل ركب على وهرب معاوية او كناية عن معنى يصلح العلم له
نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اى يدا جهنمي لان انتسابه
الى النار يدل على ملابسة اياها كما يقال ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب
لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب
الى جهنمي انتقال من اللازم الى الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الروايتين ثم الان هذا اللزوم
انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافي دون الثاني اعنى العلمي وهم يعتبرون
في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار كما تعتبر
ان ذلك الشخص لزم انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب وزيدا او عمرا او غيره
ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في

شيء

الموصول

شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل
منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع لينتقل الى طويل القامة
فلو قلت رايت اليوم واردت كافرا جهنميا لا اشتهارا بابي لهب بهذا لو صف
يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتامل
فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اى العلم والتبرك
بها ونحو ذلك كالتفال والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك
مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اى تعريف المسند بايراده موصولا
وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب
يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء
في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة الخناس وتعريف المضاف اليه
وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها
مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح فيه احضار الشيء
بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول
على ان يطلق المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل
له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان
تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كان من موصولة
معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة قلت

لعبت انسانا مصر وبالك فهو وانا مختصص بكونه مصر وبالك لكنه ليس بحسب
الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان
يتخصص بمضمون الصلة ويكون معرفة بها او هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف
قد اشار الى تفسير الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال
المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم
ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق
لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان
التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام
نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف
والمراودة المفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه
وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال
عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق
لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل على ذلك من امراة العزيز او زليخا لانه اذا كان
في بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم
الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند
لان في كونه في بيتها زيادة تقرير المراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة و
قيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز

فلا

فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثل ما فراى هو في بيتها لانها واحدة معينة
شخصه وما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه
بيت السقط اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل
على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية
مثال الزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان
التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح بالاسم او ان يقصد زيادة
التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة
واورد مكانه شريح فلو لم يكن مثالا لها الحق ذكر زيادة التقرير عن الحكاية
فاعلم او التفخيم اي التهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان
في هذا التفخيم من الابهام ما لا يخفى ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس
ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت
ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على
خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين
ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي
تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطأهم في هذا الظن ما ليس
في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء
الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه اي على الخطأ ورده المصنف بانه ليس فيه

ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى وجه بناء نقيضه عليه و
جوابه ان العرف والذوق شاهد صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة
يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى
ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي
الى طريقه يقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته
يعني يأتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق
من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتي بالفاتحة على
وجه يعنيه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه
اي الايماء الى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام
ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر
نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به
الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي
قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة
والبناء عند من له ذوق بخلاف ما قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه
تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع واعظم منها

اولشان

او لشان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين
ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان
شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي
يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو
خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة
اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه
يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر يظهر
الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يجعل
الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين
ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ
كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة
قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما
هو الظاهر في قولنا ان الذين امنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم
يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل
المسند اليه موصولا مومئا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك
السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض

لذلك ومن الناس من افتى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال
بان معنى قوله ثم يتفرع عليه هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار
الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادى
على فساد هذا الراى عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم
او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولك جاءك الذى اكرمك او اهانك او الذى
سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذى نزل عليه الذكر
انك لمجنون ولطايف هذا الباب لا يكاد يضبطه

الاشارة

وبالاشارة اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له او اتصل به غرضنا اما المقام الصالح فهو
ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء
الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى
محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد
وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الاشارة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح
فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اى
قول ابن الرومى هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من
نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان البادية يعنى يقيمون بالبادية فقد
العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله
اى الفرزدق اولئك ابائى فجئنى بمثلهم هذا اللام للتعجب كقوله تعالى وانؤا لمبوئة

من مثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند اليه في القرب و
البعد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد و
ذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به نظر علم المعانى
لانه انما يبحث عن الزايد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعانى كاكثر مباحث
التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه من حيث
ان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه
يؤتى بهذا وهو زايد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر
عنه بشىء يوجب تصوره ايا ما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطية وتمهيد
لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اى المسند اليه
بالقرب نحو اهذا الذى يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله و حضوره
نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا
للبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشار اليه
كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين
فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد
المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم
يشار اليه نحو جاءنى رجل فقال ذلك الرجل وضربنى زيد فهالنى ذلك الضرب

قال الشيخ عبد القاهر وكان يمثل المحكى عنه

لان المحكى عنه غايب ونحو ان يحكى لفظ الحاضر نحو هذا الرجل وما لى هذا الضرب
اى هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غايبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر
وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم
لا فعلن كذا لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او للتنبيه اى تعريف المسند
اليه بالاشارة عند تعقيب المشار اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على
عقب المشار اليه يقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثانى
بالباء وتقول عقبته بالشىء اى جعلت الشىء على عقبه على انه اى للتنبيه على ان المشار
اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها متعلق بجدير اى حقيق
به لاجل الاوصاف نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف
المسند اليه بان اورده باسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد
اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم
بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل
المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك

اداة التعريف

وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان
او اثنين او جماعة يقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره

صريحا

صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت
امراة عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره
صريحا في قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة
الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب انى نذرت لك ما في بطنى محررا فان لفظ ما
وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت
المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم
ذكره لعلم المخاطب به بالقراين نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد
كقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر
كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة
الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه
من الافراد كقولك الرجل خير من المراة ومنه اللام الداخلة على المعرفات
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان
التعريف للماهية وقد ياتى اى المعرف بلام الحقيقة لواحد من
الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة
يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة
في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من
جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل من جزئياته وذلك

عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث
الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق
حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه
انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان
الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه
وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت
اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد
اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا
اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود
التعدد ضمنا فكذا النكرة يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل
سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفاد
من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام
اذا بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشارة بقوله
وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه
احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو
ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة
وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان
عود

عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف
باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة
قد يعامل معاملة النكرة كثيرا فتوصف بالجمل كقوله نشعل ولقد امر على اللئيم
يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة على
قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف
وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب
وان كان اسما موصولا لا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف
كما ذكر صاحب الكشاف في قوله ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا
له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل
السوق ورأيت اسامة مقبلا احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل
الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب
دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم
المذكورين على الواحد وانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار
الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيجيء هذا في بحث
الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق

نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها
الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن
الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت
عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما
ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج واذا لم يكن للبعضية
لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق
لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه
للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل
محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد
لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق
على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف
الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة حقيقة منها واحدا
او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة
غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد و
الاستغراق ومثله لفظ كل مضاف الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في
تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز عن
اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى
والرجعى

والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن
لم يتميز عن التعريف العهدي وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح
على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير
لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها
الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير
معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبار العدم وهو اي
الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو
ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة
اي صاغة بلده او مملكته لان المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت
الصاغة جمع صايغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف
عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول
بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى
الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصايغ والحايك
فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح
يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء
كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين

باتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمروا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والجمع
لانه يتناول كل واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين
اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة
ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا
كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل
او رجلان وانما اورد المثالية البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق
احتمالا موجوحا لا يثبت الا عند قرينة نحو ما جائني رجل بل رجلان فانه
ح يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق
وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتداء نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره
نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المعنى وقيتم شرا واما
اذا كانت النكرة مع ظاهرة نحو ما جائني من رجل او مقدرة نحو لا رجل
في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او ولا رجل في
في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة
لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع يجوزه فيه ولقايل ان يقول
لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف
باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما
ذكره

ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير
في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم ادم
الاسماء كلها واذ قلنا للملئكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي
من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا
خلاف نحو جائني القوم او العلماء الا زيد والا الزيدين مع امتناع قولك جائني
كل جماعة من العلماء الا زيد على سبيل الاستثناء المتصل فان قيل المفرد
يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى
قولنا جائني الرجال جائني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد
والاثنين من الحكم المفرد قلت لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا
لان الواحد مع اثنين اخرين من الاحاد والاثنين مع واحد خرج منهما
جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من المجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان
زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح
جاء جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة
فظهر بطلان ما ذكر صاحب المفتاح في قوله تع رب اني وهن العظم مني انه ترك
جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول
وهن المجموع لوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع
نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح

ذلك في المفرد وذلك لانا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن بعض
بعض العظم دون كل فرد فرد بل الوجه في الافراد العظم ما ذكر صاحب الكشاف
وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو
العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان
القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت
العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها
حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام
ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في
في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه
البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض
العظام دون كل فرد والتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة
بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصد ان بعض
٣
عظامه ما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل فالبعض
نفي خارجا كالواحد والاثنين ومنشاء هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر
وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول
والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تع والله يحب
المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تع وما الله يريد ظلما للعالمين
انه نكر

انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي
قوله تع ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تع رب
العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى
هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد
ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو
التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد
شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده
كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس ما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت و
ايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس ما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين
ماهيات مختلفة فيجمع ولهذا الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة
لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد
من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به
صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض ذلك بكلام صدر عن صاحب
المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان
المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تع
ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى
الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية

والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانا اركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روى عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب و بينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شئ واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من المجموع قلت هذا الكلام مبنى على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة او رده توجيه الكلام ابن عباس رضه و يقصد به انه مذهب بدليل انه صرح بخلافه غير مرة في الاستعمال امثلهم يشهد بذلك وانا اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الانكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى احق افهامهم ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والواحدة والتعدد مما يتنافيان وكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف لان الحرف انما يدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال محافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد

فلا يجوز الفرد لفظا المتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال وبرمة اعشار ونطفة امشاج فلانه الثوب مولف عن القطع كلها اسمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج اى مختلط فوصف المولف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اى تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علية الحارثي هواي اى مهوى وهو اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد نقد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرهما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف

اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جالس زيد او ينادى و قد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا وكسامة السامع او المخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الولد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيف مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير علاقة واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم يد لك على خراب الارض النحو من راجحا يعني على جنس الخراب وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجي ان شاء الله تعالى واما تنكيره اى الافراد اى تنكير المسند اليه فللقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة

التنكير

المدينة يسعى او النوعية اى القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه او في بادية او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابي السمط له حاجب اى مانع عظيم في كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب حقير فكيف بالتعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبل اى ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وايات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجي للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل و وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله

شمالاً لم يقل يمينه احترازاً عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الملك وجعل صاحب
المفتاح التنكير في قوله تعـ ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المص
بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح
اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان
لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير
للتحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف
وان اراد التحقير المستفاد من الاية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير
اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة
العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعـ انى اخاف ان يمسك
عذاب من الرحمن اى عذاب هائل او شئ من العذاب والاولى للفظ المس
واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم بقوله لسكم فيما
افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عم اعوذ
بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اى المسند اليه للافراد والنوعية
والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة المختصة
به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى
يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير باب المسند اليه لانه
ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هى اذا كان المقام للافراد
شخصا

شخصا او نوعا كقوله تعـ والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ
المعنى كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله تعـ كل دابة وتعسفه
ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا
لا لتنكير المسند اليه ومثل هذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا
بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ
الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد
وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في
كل ما وقع بعد الا المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل
هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من المتعدد مستغرق حتى
يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر ان نظن محتملا
غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه فلا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة
من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره
الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان
قولك ما ضربت الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت
شيئا غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال
يصير المستثنى منه كالمتعدد والشامل الضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت

ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين
قوله تعـ او اطرحوه ارضا اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل
قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اى بعدد
قليل من خيولك وشئ يسير من فيضان جودك واحسانك وعطائك
واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بها
بالبعض كقوله تعـ ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا عم ففي هذا الابهام
من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله او يرتبط بعض النفوس حمامها
وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى
بهذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر المص ذكر
التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير
بعقب التعريف ومن بها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من
اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع
ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص
وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا للتوافق قوله واما بيانه
واما الابدال منه يعني اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف
مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف اى نحو هذا القول في مجرد
كون

كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس ابن حجر في مرثية
فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد
وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي
يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي اوليلمعي الذكي المتوقد وهو
اما مرفوع بانه خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في
قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا
فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن الى اخره وصف له كاشف عن
معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد هذا البيت ولم يزد عليه
ومثله في الكشف قوله تعـ ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا
مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس
الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال و
عند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو
رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت
عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة
بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او
الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او
لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او

الفقهي حيث يتعين الموصوف اعني زيد قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعين اما
بان لايكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر
الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف
متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما
يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي ومنه
قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة
وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد فيهما الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة فيكون في الارض
ويطير بجناحيه وصفين موكدين مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون
جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة
وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار
الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال لان الجملة نكرة
فالاولى التعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان يكون خبرية
كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء لتعرف المخاطب الموصوف وتميزه عنده بما كان
يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او

صلة

صلة انما يكون بتقدير القول هذا مشهور بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان اللام في لمن ابتدائية وفي ليبطئن للقسم
وجملة ليبطئن مع القسم صلة فعلمنا من ذلك ان الصلة هو الجواب الموكد بالقسم وهو جملة خبرية
محتملة للصدق والكذب ولذا يجيء في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء
انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما
ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ما يشعر بان وجوب العلم انما
هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها
الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصتها معلومة للمخاطب فيحتمل انهم
علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها
الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة
لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه
الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان
يكون الوصف يجب ان يكون معلوم التحقيق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم
للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع النبي صلعم والمشركين لما سمعوا الاية علموا
ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه
اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره
نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه

او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو
لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه
صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير
كما يطلعك عليه في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة
في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم ان اي موضع من بحث التقديم
والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من
ان تاكيد المسند اليه انما تفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل
انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه
يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لانسلم ان المراد بتقريره الفعل لتقرير الحكم
هو التكرير بل التقديم الاترى الى تصريحهم بانه ليس في عرفت انا وعرفت
انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق
تقوى الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في اخر بحث تاخير المسند
اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب
انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما جعل قوله في الايضاح كما سياتي
اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض
لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه موخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر
ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم و

التاخير

التاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد
وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل
عارف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه
ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا
كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو تعريض على السكاكي
في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند
اليه ليكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك
وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ارتكاب غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح
او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير او نفسه
او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض
غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان
الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو او يدفع هذا التوهم بالتاكيد
المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم
او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل
الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنوا
فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء
المقام كقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملئكة واستبعاد سجود

جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم لشان وبهذا يزداد التعيين والتقريع على ابليس عليه لعنة ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع والا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا يعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه الى فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما اذا وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نقل احدهما ورسول الاخر فلا يقال له فيه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر يجيء باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك لتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه **واما بيانه** اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان **فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد** لا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا ينحصر في الايضاح كما ذكر صاحب

بيان تعقيب المسند اليه

صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة كذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وجعل لهم اسما محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في نحو قوله والمومن العائذات الطير يمسحها من ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد به انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف عاقل وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو داب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر وعلى ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة

والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يوكده فدل به على القصد اليه والعناية به الا ترى انك لو قلت انما هو اله ولم توكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الوحدانية هذا كلامه وقوله يوكده اي تقريره وتحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين نحو من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة للكلام عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف والاتيان يشتركان في ان الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد فيهما الى الجنس

الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف فيه يتبين ان لا اخلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد الدالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون جزء الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة توضيح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا نسلم ان التعريف على شيء من الصفة لانها البتة يكون للتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما
انا لنسلم العلامة
ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا الله شركاء الجن ان الله وشركاء مفعولا

جعلوا وابين بدل من شركا، ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا الله الجن بل لا بد ان يجعل

ان نبي الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من

الاله عن ما مر تقريره واما الابدال منه اى من المسند اليه وفى هذا اشعار

بان المسند اليه هو البدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل

فى جاءنى اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه عند التحقيق هو البدل و

لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءنى اخوك زيد

فى بدل الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماها

متغايرين وجاءنى القوم اكثرهم فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته

بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين

اذ جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين

هو عين ما صدق عليه الهين وسلب عمرو ثوبه فى بدل الاشتمال

وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا

عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا او متقاضيا

له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة

له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن البدل الغلط لانه لا

يقع فى فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفى التوكيد للتقرير [اى المصنف]

قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه فى الكلام وهو من اضافة

المصدر

للمصدر الى المعمول واضافة البيان اى الزياده التى هى التقرير والنكتة

فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد [بالتبعية]

بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل

الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى صراط الذين انعمت

عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق

المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى البدل البعض والاشتمال باعتبار

ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما فى البعض فظاهر واما

فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو

اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءنى

زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض

النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلوا عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل

بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير

كما مر فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح واما

العطف اى جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه

مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة

على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع

من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو

جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس عطف المسند اليه

بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا

وعن الاخر بعده مع تراخيا او غير متراخ كذلك اى مع اختصار واحترز به عن [ثمه] [نحو ثم] [نحو الفاء]

نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءنى زيد فعمرو

او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد وهذه الثلثة تشترك فى تفصيل المسند

وتختلف من جهة ان الفاء يدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع

بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما

يقتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر فى حتى ترتيب اجزاء

ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي

لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات

كل اب لى حتى ادم او فى اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او فى زمان واحد

نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل

المسند فى حتى انه يعتبر فى الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار

انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند بالفاء وثم و

حتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما

معا قلت ذكر الشيخ دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه

ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه

امر زايد

امر زايد على مجرد اثبات الشيء لشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود

من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففى نحو جاءنى زيد فعمرو

ويكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي

زيد وعمرو والشك انما وقع فى الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة

تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءنى زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب

مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جائك عمرو قبل زيد او بعده بعد مدة مثلا حين

فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءنى

الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا فى التحقيق ليس

من عطف المسند اليه لانه فى المعنى الذى ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة

فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء فى

الحكم الى الصواب ويجيء تحقيقه فى بحث القصر نحو جاءنى زيد لا عمرو

لمن اعتقد ان عمروا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءنى عمرو ولكن زيد [قصر قلب] [قصر افراد]

لمن اعتقد ان عمروا جاءك دون زيد كذا فى المفتاح والايضاح ولم يذكر المصنف

ههنا لكونه مثلا لا فى الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه

للمتبوع ولكن لايجابه للتابع نفيه عن المتبوع والمذكور فى كلام النحاة ان لكن فى

ما جاءنى زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمروا ايضا لم يجيء كزيد بناء على ملابسة

بينهما او ملائمة وملازمة لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم

دفعا لشبهة الاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو
لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على
ما وقع في المفتاح واما انه لمن اعتقد انهما جاءاك على ان قصر افراد فلم يقل
به احد **او صرف الحكم** عن المحكوم عليه **الى آخر نحو جاء زيد بل عمرو و**
ما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع
ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه ويحتمل ان يلابسه الحكم
وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام
ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا
بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت
الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل
عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم
عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن و
بهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي
الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد
بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الا حتمال
او عدم مجيئه متحقق وصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب
المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب

بان

بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان
الاولى ان يحكم كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة من ان
بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانه اسلوب موضوع لتدارك مثل هذا الغلط
او الشك من المتكلم **او التشكيك** اي ايقاع المتكلم السامع في الشك **نحو**
جاء زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير
يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فيجوز فيها الجمع الخ لكن
لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج و مما عداه السكاكي من حروف
العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها او وقوعها تفسيرا
للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي
مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته **واما الفصل** اي تعقيب المسند اليه بضمير
الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في
المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص
المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول
ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه
وجعله بحيث لا يتعداه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه
وحاصله قصر المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق

ان فايدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به
ومقصورا عليه **فالتخصيص** اي المسند اليه **بالمسند** يعني لقصر المسند على
المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه
الى عمرو ولهذا يقع في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص
المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه
بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في
الاصطلاح على ان يكون المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم
خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص
مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه
مسندا اليه مختصا بان ثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى
الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من
زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على
المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى والئك هم المفلحون حيث
قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت
لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقة فهم هم لا يعدون
تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون
على صفة الفلاح لا يتجاوزونه اى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم

التدرب

التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة
الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان
للخبر المعرف باللام معنى غير ذكرته دقيقا مثل قولك زيد هو البطل الحامي لا تريد
انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان
تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة و
ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته
حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا وانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته
طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته زيد هو هو بعينه هذا
كلامه في ذلك واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته
لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد
بعده خبر لا صفة والتوكيد والايجاب ان فائدة المسند ثابت للمسند اليه دون
غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتحقيق اي قصر المسند على المسند
اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد
اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على
المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه
على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى و

لاحسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة

هي الحمام اى لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند

فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه

انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم

على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي

له مع التقديم اسمه ورسمه الذي قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم

المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان يجيء الى اسم فتقدمه تارة على

الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتوخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد و

تقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثم غمة هو الضرب

الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب فلكون ذكره اي

المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا شيئا في التقديم

يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية

بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال للعناية من

غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا

اشار المص الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه

الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون

ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم

هو الاصل

هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معنى ما يقتضي العدول

عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول

عن تقديم المسند اليه اليه لان مرتبة العامل فيه قبل مرتبة المعمول وكذا كل

ما كان متضمنا مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر

في الذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام

تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس

كقوله اى قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت

البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني

والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات

كما في نظام السقط وقيل بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد

يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان

المستحدث من جماد آدم عم ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا الققنس

على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل

او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا

يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل

فاضل في الدار وعليه قوله نعم واجل سعي عنه او تحقيره نحو رجل جاهل

في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند

على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب

دالا على ان يصدر هذا الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك

يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال والاستقبال وهذا

معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس

الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمص لما فهم من الثاني

ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصوري لا تصديقي والمطلوب

بالجملة الخبرية انما يكون تصديقيا لا تصوريا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي

اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال متعلقات الفعل

انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب

مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار

بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكر في بحث لو الشرطية انشاء الله تعالى

لكان وجها ومثل افادة زيادة التخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم

سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان اضيف الم فهم

خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف

بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء

واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا

على ما سياتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر هنا اسم فاعل لان خفوفا

جمع خاف

جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر

في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين

امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم

فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب عنه ايضا بانه لا يريد السكاكي بالتخصيص

بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان

يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا اسهل بيد

لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء للمقام قال

عبد القاهر قد اورد في دلايل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص

بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي

والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح

قايل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انت علينا بعزيز ان ولي

حرف النفي اذا كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم

وليك اى قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري

فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه

من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت

تريد نفي كونك القايل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك

قايلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في

القول او انفراده به دونه لا بالنسبة الى جميع من فى العالم فهذا اى ولان التقديم
يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا
غيرى لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم و
منطوق الثانى اعنى ولا غيرى به نفى قائليته عن الغير وهما متناقضان بل
يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيرى
اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن
المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك اذا قلت هذا القول والثانى انك
يعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت
ولا احد غيرى قصد الى انكار تقييد الفعل فتقديم المسند اليه ليطابق
كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما فى هذا المثال بخلاف قولك ما انا
بنيت هذه الدار ولا غيرى فانه لا يصح وما انا رايت احدا لانه يقتضى
ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الروية
على وجه العموم فى المفعول فيجب ان تثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم
قال المصنف فى الايضاح لان المنفى هو الروية الواقعة على كل واحد من الناس
وقد تقدم ان الفعل الذى يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل
الذى نفى عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفى هو الروية الواقعة على كل
واحد من الروية الناس بل الروية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق

واضح

واضح فان الاول يفيد السلب الجزئى لان نفى الروية الواقعة على كل احد لا ينافى
اثبات الروية الواقعة على البعض والثانى يفيد السلب الكلى لوقوع النكرة فى
سياق النفى ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا
رايت كل احد واعتذر بعضهم بوجهين احدهما انه مبنى على ما ذكره
ائمة اللغة من ان احدا الذى لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل فى الايجاب
الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا رد على من زعم انك رايت كل
احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثانى ان احدا يستعمل بمعنى
الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه فى قوله تعالى
لا نفرق بين احد من رسله وما منكم من احد عنه حاجزين وفسر فى
قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم
جريان هذه الاحكام فى كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا
على انه نكرة وقعت فى سياق النفى كما توهم البعض فظاهر كلام الصحاح
انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب به يستوى
فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبنى على ان احدا
اسم فى معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه
مفردا او مثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا اى احد من الافراد او المثنى
او الجماعات واذا كان احد هنا فى معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت

٧١

جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع
جار فى نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير
ذلك مما وقع بعد الفعل المنفى نكرة على ما سيجى فلا يكون لخصوص
لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله
فى قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون
المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفى ح هو الروية الواقعة على جماعة من
الناس لا على جميع فالحاصل ان المفهوم من نفى الروية الواقعة على كل احد
نفى العموم الذى هو سلب جزئى وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو
ذلك يفيد عموم النفى الذى هو سلب كلى وتخصيصه بالمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره
بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه
عليه لا يقتضى ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون قد راى احدا لان
السلب الكلى يرتفع بالايجاب الجزئى لا يقال ان السلب الكلى يستلزم السلب
الجزئى فيصح ان الروية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المصنف لانا نقول
المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفى ضرب
زيد يستلزم نفى الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان
تخصيص الملزوم بالشئ لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال
الفاضل العلامة فى شرح المفتاح ان المفعول فى قولنا ما انا رايت احدا لما كان

عاما

عاما لوقوعه فى سياق النفى يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما ايضا وهو انك
رايت كل احد فى الدنيا لان الخطأ فى هذا المقام انما يكون فى الفاعل فقط كما هو حكم القصر
فيلزم ان يكون ما نفى من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا
بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا
لم يكن الخطأ فى الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين
بان الثانى بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلى اعنى عدم روية احد من
فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب فى ذلك
لكنه اخطأ فى تعيينه فزعم انه غيرك او انت عينا ذكره الغير فنفيت وهمه وحصرت
فى نفسك هذا السلب اعنى عدم روية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا
وسلبا لم يكن الخطأ فى الفاعل فحسب هذه الكلمات الدائرة فى هذا المقام على السنتهم
وهى متقاربة ومنشأها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم
المسند اليه على الفعل وحرف النفى جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفى
عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص فى نحو ما انا قلت كذا مثله فى نحو انا ما
قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت فى الاسلام فيقول محصول كلامه
انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفى جميعا فحكمه حكم المثبت يأتى
تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون
حرف النفى فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين فى النفى فان قولك

٧٢

انا ما سعيت فى حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعى
فى حاجته واصاب لكنه اخطأ فى فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت فى حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود
سعى واصاب فيه لكنه اخطأ فى فاعله الذى سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة
الغير واما قولك ما انا سعيت فى حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة
انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب لكنه اخطأ فى فاعله فزعم انه انت
وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه
الذي ذكر فى النفى ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا
قلت هذا كنت نفيت ان تكون القايل بهذا القول وكانت المناظرة فى شى ثبت
انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفى عاما وكان خلفا من القول ان يقول
ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس
لاقتضائه ان يكون انسانا قد قال كل شعر فى الدنيا واكل كل شى يوكل ورأى
كل احد من الناس فنفيت ان تكون فاعله هذا كلام فاذا اعتقد مخاطب ان
هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس
واصاب فى ذلك ولكنه اخطأ فى تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير
فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت
احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا

انا الذي

انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من
هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون قد
قال احد شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصلح فى هذا المقام ان يقال ما انا قلت
شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل
على الوجه الذى ذكر فى النفى من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد
على من اصاب فى نفى الفعل واخطأ فى من نفى الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده
او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفى جميعا بل الواجب فيما
يلى حرف النفى ان يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور
مخطيا فى اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتامل ولهذا
انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى
زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون فى المثبت كذلك لما تقدم وفى هذا
اشارة الى الرد على المتخصصين عبد القاهر والسكاكى وغيرهما حيث عللوا
امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفى بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا
وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفى يقتضي ان لا تكون ضربته فيجب ان علة امتناعه
ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفى يقتضي ذلك وجوابه
انه قد سبق ان مثل هذا اعنى تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفى انما
يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا عليه وانما يكون المناظرة

فى فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد
وقوع الضرب على من عدا زيدا مخطيا فى اعتقاد ان فاعله انت فيقصد رده
الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان يكون انت الفاعل لا لنفي
الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيرك
لا انا فاذا كان النزاع فى هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته
ونفيت ان يكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا
تحقيق ما ذكر العلامة فى شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفى عنه الفعل
المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف
ما ضربت الا زيدا فان النفى لا يتوجه الى ضرب معين وصح ان يكون نفي الضرب
عمرو لا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتاتى التوفيق لانه يجوز ان يكون
هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة
فى فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان يكون زيد مضروبا
له بهذا الضرب الذي نوظر فى فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا
لانا نقول النقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة فى فاعله فيكون
هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه وهذا محال وعندي ان قولهم نقض النفى بالا
يقتضي ان يكون ضربت زيدا اجيب بان يعترض عليه بانه ان النفى لم يتوجه
الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور

هو الضرب الذي

هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي
ولا يكون من انتقاض النفى فى شى كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه
اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان يكون انت
ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفا لهم فى مجرد التعليل
بل يظهر اثرها فى قولنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه
عند المص لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القران سوى سورة الفاتحة
وعندهم يمتنع هذا الاقتضاء ان يكون مقروءة له وغير مقروءة له تامل وهذا
نحو والا عطف على ان ولى حرف النفى والمعنى ان ولى المسند اليه المقدم حرف
النفى فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا
وان لم يل حرف النفى بان لا يكون فى الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون
لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد تفيد التخصيص
وقد تفيد التقوى واليه اشار بقوله فقد ياتى اي التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به
اى بالخبر الفعلى او زعم مشاركته اى الغير فيه اي فى الخبر الفعلي
نحو سعيت فى حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي فى حاجته
او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثانى قصر
افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا

من سوای وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو حدی مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذالك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدی دون العكس وقد ياتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتك قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوى ولم يمثل المصنف الا لما يتفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا يكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي للكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على المعنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك ولا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي انكلم فيها مسند الى غير الضمير

وانما

وانما اسند به الى الضمير على سبيل التجوز او السهو والنسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير التجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود السعي في حاجته وقد وقع خطاء منه في فاعله فيقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يدرك النظر فيه الا التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك ليفيد وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما استعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون

مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفاعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لمشابهة له كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه ما بني والشيخ بنى على الفرق هذا الذي ذكرو من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بانه لم يدخل في القصد كانه لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك ات ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرفت ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن ان يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال

لا من جنس

لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن يشترط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم واما اذا لم يكن المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكون ذلك فمن اراد التوفيق

بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا ان التقديم
يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقديره كونه اي
المسند اليه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت
فانه يجوز ان تقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في
اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر
كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان
فلا يفيد الا تقوى الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير
او بانتفا جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر
في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر
ان اصله قام زيد فيقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان
لا يكون نحو رجل جائني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقديره كونه في الاصل
موخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جائني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام
زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكي
واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا
معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واستروا
النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله
جائني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جائني لا فاعل له وانما جعله من هذا

الباب

الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى
تقدير كونه موخرا في الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح
وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال
وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير فيه ان
لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جائني على ما مر ان معناه رجل
جائني لا امراة ولا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه
مانعان التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان
يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ في ظهور الخير للكلب لا
يهر ولا ينبح واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد
فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال نحو قولهم
شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر لا شران و
هذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر
ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه و
قولنا بوجه المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل
التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع
عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر

٧٧

٢

اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي
والفردي فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا يحتاج جعله نكرة
مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا با
التخصيص بمعنى الحصر حيث اولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقايل ان يقول
بعد ما جعل التنكير للتفظيع لتحصيل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل
موخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق
والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يحتج فيها ارتكاب
ذلك الوجه البعيد كما لا يحتج في المعرف لصحة وقوعها مبتداء ولا مدفع
لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم
الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان
التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جائني
معناه لا قصير من غير تقدير كونه موخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص
الحصري في قولنا ما ضربت اكبر اخويك وهو في معنى ما ضربت اخاك
الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ ا
الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع
التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل
امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما

واياماكان

١

واياما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل
لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية
وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمومن العائذات الطير
لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمهما ما دام فاعلا واما اذا
جعل مبتدا واقيم مقامه ضميره فلا وتجويز الفسخ في التابع دون
الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض
منافكما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت تقديم
الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم
تقديمه حال كونه اللفظي تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله
نبيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان
كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله الا يا نخلة من
ذات عرق عليك ورحمة الله السلام على وجه ونبيت الحماس
لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة
الكمد ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر
على قيد فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت
وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص
ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم

٧٨

مقدّ هو الجملة فعليه وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت
امتناع تقديم التابع حال كونه تابع شايع عند النحاة ولذا جعلوا
الطير في قوله والمومن العايذات الطير عطف بيان للعايذات لا موصوفا واتفقوا
على امتناع ما جاءني اخاك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا
محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفعل الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قايم هنا
بعيد واما قوله فكان محاق كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما استشهد به
يحتمل ان يكون كلمة تاكيد للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر
وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة
فلا يدل على جوازه السعة ولو سلم ففيه تقديم التابع على المتبوع فقط والمطلوب
جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو
والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا مما
لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني في نحو رجل جاءني
لولا تقدير التقديم لحصوله اى التخصيص بغيره اى بغير تقدير التقديم
كما ذكره السكاكي في شرّ اهرّ ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل
وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرّح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن
استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر
لفوات

لفوات شرط المبتدأ لانّ التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر
انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص
بالوصف يمتنع تقديره التاخير غير الصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه يجب ان يكون
الحصر مستفادا من الوصف والافادة توجيه لكلامه بالجواب انه انما يتعين التقديم
والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد
من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امراة او لا رجلان
ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شرّ لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا
قال الشيخ عبد القاهر قدم شرّ لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس
الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قايم في التقوى لتضمنه
اى قايم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون
ان اقول نظيره لان قايم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قايم وانت
قايم وهو قايم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله او شبهه اى شبه السكاكي
قايم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله
وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى لتضمنه الضمير مع شبهه
اى مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة
في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله

شبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر
عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه
مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما يحكم بذلك لكونه فيها فعلا عُدِل به
الى صورة الاسم كراهة وقوع ما هو في صورة لام التعريف على صورة الفعل
ولا عومل قايم مع الضمير معاملتها اى الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل
قايم ورجلا قايما ورجل قايم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها
للخالي روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قايم في التقوى
واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم
بالافراد والاعراب في قايم من زيد قايم بناء على شبهه بالخالي عنه لوجب ان لا يحكم
بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل
لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وجعل عليه في
حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه
اى جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله
وقال المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر
او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه
على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية في نحو
لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب
نحو

نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي
الامير حمل ولانا لا ننخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب
بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسدّ مسدّه ومن هو على
اخصّ اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى
القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت له او
النفي عنه بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ الغير
في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت
للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت
للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك
في ثبوت عدم الانخداع للحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فيهما قد
استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل ونفيه لانسان مماثل او
مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقول غيري جنى وانا المعاقب
فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى
والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك
او غيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال
ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اى لم ينشأ من ارادة
التعريض كما يقال ضربني من غير ذنب اى ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري

فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية و
يلتزم فيه من فليتنبه له الثاني اى يرى تقديمه كاللازم بكون التقديم
اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس
الحكم واثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ فى
دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير
استعمال
ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الا
فى خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين
يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما
اذا لم تقدما حتى لو قلت يفعل مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته
ومعبرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان
يرضاه قيل وقد تقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف
النفى لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما
اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من
افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى
الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول
النفى والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول وذلك اى افادة التقديم
النفى عن كل فرد والتاخير النفى عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد

وهو ان يكون

وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو
ان يكون كلام لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعنى لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم
النفى والتاخير مفيدا لنفى العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم
باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على افادة خير من حمله على
الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل فى التاكيد اكثر فالحمل عليه
راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على
الافاده وكان هذا القايل يتمسك فى اصل الدعوى بالاستعمال ويكون
هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال
وبيان الملازمة اما فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة
اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد
جعل جزأ من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابط بعده ثم اثبت للموضوع
هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة
محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما فى هذه المادة ولهذا صح جعلها
فى قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع
فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفى القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة
السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما

متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان
اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان تصدق نفى القيام عن البعض
وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فى
الجملة وكل ما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ
التقدير وجود الموضوع فهى فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن
الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا
عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر
وعلى كل تقدير يلزمها نفى الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا
عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفى
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا
لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان
لم يقم نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول و
اما فى صورة التاخير فلان معنى قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها
والسالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية النفى عن كل فرد نحو
لا شئ من الانسان بقائم وانما قال فى الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان
السالبة الجزئية تحتمل نفى الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته للبعض و
على كل تقدير يستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا

بخلاف السالبة

بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر
عندهم ان المهملة فى قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها فى قوة الكلية احتاج الى بيانه
فاشار بقوله لورود موضوعها اى موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل فى سياق النفى
لان ما يفيد العموم فى النفى انما هو النكرة التى يفيد الوحدة فى الاثبات واما التى
يفيد العموم فى الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها فى سياق النفى انما
يفيد نفى العموم لا عموم النفى لان رفع الايجاب الكلى سلب جزئى واذا كانت هذه
السالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية يكون معنى قولنا لم يقم انسان نفى الحكم عن كل فرد
فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفى الحكم عن كل
فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه نفى القيام عن جملة
الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل السلب العموم فيجب ان يكون
بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان
لفظ كل لا يخرج عن افادة احد هذين المعنيين عند انتفاء احدهما الاخر ضرورة
وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفى عن الجملة ولم يقم
كل انسان لافادة عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى اعنى الموجبة المهملة
المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد فى الصورة الثانية اعنى السالبة
المهملة نحو لم يقم انسان انما هو لاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ

انسان وكون ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى الاسناد اليها اى
كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسند اليه فيكون اى على تقدير ان
الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا
لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك
ح نفس الاسناد الى كل لا شئ اخر ليكون كل للتقوية ولما كان لقايل ان يقول ندفع
هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعنى
بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا
المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان
الصورة الثانية اعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفى عن
كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة فاذا دخلت كل على الثانى اى على افادة
النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا
عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى
كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفى عن كل فرد وقلنا
لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر
والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفى عن كل فرد ويلزم النفى عن الجملة
ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا
فلو

فلو صح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفى عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفى عن الجملة الافراد بطريق
الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول
اما ان يشترط فى التاكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون
كل فى قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل النفى عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط
لزم ان لا يكون كل فى قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفى عن الجملة الافراد تاكيدا
لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفى عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر فح يبطل
ما ذكرتم بل الجواب ان نفى الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون
منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للشيئين والمستفاد
من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد دعا غيره تاسيس
فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفى عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس و
اما اذا جعلناه للنفى عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان
هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان
قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القايل لانها قد بين
فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار
اهمال السور اعنى اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور فى
كتب العلوم ان المهملة هى التى يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية

افراد الموضوع اى لم يتبين فيها ان الايجاب او السلب فى كل افراد الموضوع او بعضها
والكلية هى التى بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا
لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ
التقدير انه بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شئ يدل
عليه ضرورة ولا نعنى بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلى
لا شئ ولا واحد فلم يقصد والانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو
سور الكلية كقولنا طرا او اجمعين ونحو ذلك فانه نص عليه الشيخ فى الاشارات
وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية او كون الموضوع نكرة منفية او ادخال
التنوين عليه سورا لكلية كما انه فى الموجبة سور الجزئية على ما قال فى الاشارات
ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين موجب تخصيصا فلا
مهملة ح فى لغة العرب وقال عبد القاهر فى تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول
النفى واخرى لنفى الشمول ان كانت كلمة كل داخلة فى حيز النفى بان اخرت
عن اداته نحو سواء كانت معمولة لاداة النفى اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو
قول ابى الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن
او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او
التميمية او معمولة للفعل المنفى اما ان يكون عطفا على داخلة فى حيز النفى
واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما
ليس

ليس بسديد لان كلا من الدخول فى حيز النفى والتاخير عن اداة النفى شامل
لوقوعها معمولا للفعل المنفى فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما
الثانى فلان التاخير عن الاداة اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم
وما جاءنى كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء
حاصلا فان خصصت التاخير باللفظى فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل
المنفى وان جعلته اعم من اللفظى والتقديرى دخل فيه القسمان وايا ما كان
فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت
كلا فى حيز النفى بان تقدم النفى عليه لفظا او تقديرا نحو كما اذا قدمتها على الفعل
المنفى اعمل العامل فيه فانه موضع تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل
فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة
النفى ما اذا لم يدخل اداة النفى على فعل عامل كما فى كل كما على ما فسره به كما يشعر به المثال
المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها او
جعلت معمولة للفعل المنفى اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءنى القوم كلهم
او ما جاءنى كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا لكن له متاخرا
عنه نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او معقدا ما نحو كل الدراهم لم اخذ او
الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا
بلم لان المنفى بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولئلا على بين فى نحو وكذا اذا وقعت

مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففى جميع

هذه الصورة توجه النفى الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد

الكلام ثبوت الفعل والوصف لبعض ما اضيف اليه كل فان كانت كل فى

المعنى فاعلا للفعل والوصف الذى حمل عليها او اعمل فيها فقولنا فى الفعل

ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفى الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب

كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما

اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اى تعلق الفعل

او الوصف به اى ببعض ان كانت كل فى المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول

عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما

كل الدراهم اخذت انا وما اخذت انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض

متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق و

الاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل فى حيز النفى لا يصلح الا

حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان

تتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب

كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى و

الا اى وان لم يكن داخلة فى حيز النفى بان قدمت على النفى لفظا ولم يقع معمولا

للفعل عم النفى كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفى اصل الفعل عن كل فرد كقول

النبى

شرح [illegible] بالرفع لانها فاعل

[illegible] يا رسول الله [illegible] اى لم يكن واحد منهما لا القصر

ولا النسيان وعليه اى على عموم النفى وشموله كل فرد ورد قوله اى قول

ابى النجم [illegible] بوقع

كل على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المصنف المعتمد فى

اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين

احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما

عند المتكلم على الابهام فى اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل منهما ردا على المستفهم

وتخطية له فى اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفى الجمع لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب

ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثانى ان ما روى انه لما قال النبى صلى الله عليه وسلم

كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن

سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لان الايجاب الجزئى نقيض السلب الكلى لا نفى كل منهما لا نفيهما جميعا

انا الايجاب الجزئى فى رفع السلب الكلى لا السلب الجزئى واما الاحتجاج بشعر

ابى النجم فلانه فصيح والشايع فيها اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب

الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس فى نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا

وسياق كلامه انه لم يات بشئ مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب

مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب

الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقايل ان يقول انه

مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف

الى الضمير لم يستعمل فى كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا يقول جاءنى كلكم ولا ضربت

كلكم وما مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه فى قوله ثلاث كلهن قتلت عمدا

ان الرفع فى كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة

تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه

مضطر الى الرفع اذ لو نصبه لاستعمله مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى

المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها

لما استعملت غير ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة فى اجزاء ما اضيف الى

المضمر كان اجمعين مما ذكرنا او فى حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل

فيه معنوى لا يخرجها فى الصورة عما هى عليه فكذلك لم يكن ان الامر كله لله قبل رفع

والنصب ولا يبق الا ان كله لله هذا كلامه واما تحويله فلاقتضاء المقام

تقديم المسند وسيجئ بيانه هذا اى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار

والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال

وقد يخرج الكلام على خلافه او خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع

المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مقام نعم الرجل فان مقتضى

الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند

اليه

اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم

باعتبار الوجود كالمظهر فى نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب

لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام او الذم العام اى من غير تعيين خصلة

والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل فى الذهن ويكون فى اللفظ بالتمييز

بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير

الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام والاجمال

ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله باسم مخصوص بالمدح مثل نعم رجلا زيد

وانما هو من هذا الباب [illegible] اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف

واما فى قول من يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا

فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو

مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان

ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود فى وضع الباب ولما صح تفسيره

بالنكرة الا فى معنى لم قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه

التزام كون الضمير مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته

الاسم الجامد فى عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير

فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص فى اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح

تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله فى نعم الرجل رجلا

قال السكاكي ذرعها سبعون ذراعا او للدفع لبس المخصوص بالفاعل كما في نعم
عباد الله ... فان الاضمار في غير هذا الباب على خلاف مقتضى
الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة نحو هي هند
مليحة وقوله فانها لا تعمى الابصار وقصد الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك
المونث ولم يسمع نحو هي الامير بني غرفه وهي زيد عالم وان كان القياس جوازه
وانما يتعرض المصنف لنحو قولهم يا لرجلا ياايها فتية ونعم رجلا وقوله تعالى فقضاهن
سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع الضمير موضع المظهر
ما يعقبه اى يعقب ذلك الضمير اى يجيئ على عقبه في ذهن السامع لانه
اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع ما
يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة
ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل
بعد مقاسات التعب ومعاناة الطلب لدى القلب محل وتمكن لا يكون لما
يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيا عظيما يعتنى به فلا
يقال هو الذباب يطير قالوا وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليس الا
للتفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام
تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك
نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من
ان السامع

ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في
باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتحقيق وضع المضمر
موضع المظهر في باب نعم مما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر
موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن او لانه
بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الباقي او لادعاء
ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق
وقد يعكس اى يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع
المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه
بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو
لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اى رجل اى كامل
في الرجولية اعيت اى اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه اى صعبت مذاهبه
اى طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام
حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر الامور علما اتقنها زنديقا كافرا
نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة
الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان
المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام
حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض

[illegible]

المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك
الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما
والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه
معنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف
او التهكم عطف على كمال العناية اى او التهكم بالسامع والسخرية به كما اذا كان فاقد
البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته فانه لا يدرك
غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء
كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة
موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول
ابن الدمينة تعاللت اى اظهرت العلة والمرض كي اشجى اى كي احزن من
شجى يشجى على حد علم يعلم واما شجى يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر
اى احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اى بقتلي لم يقل به لادعاء
ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان
المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اى تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه
اذا قصده لان الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اى نظيره قل
هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من
غير باب

غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن
الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او
ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اى ما يكون
داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما اى التقوية وادخال الروع
والتربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه اى على
وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اى من غير باب المسند اليه
فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما
في لفظ الله من تقوية داعي النبي صم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة
بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اى طلب العطف و
الرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان
تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي اتيتك
على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة
ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني
رسول الله اليكم جميعا فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته
حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر
بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسه قال السكاكي

قوله اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا

القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فى العبارة ادنى تسامح

ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان

يكون الغيبة باسم مظهر لا مضمر غايب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب

والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة فى

الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس

بمصرح فى كلام السكاكى ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم

مظهر او بضمير غايب او بالجميع على معنى سواء كان فى المسند اليه او فى غيره وسواء كان

كل منها قد اورد فى الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر

ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم نقل السكاكى و

يسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من

يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا فى علم

البيان مبنى على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقوله اى امرء القيس

تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وروى بكسرها خصص

هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم

والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات

لانه قد صرح بان فى قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى

بالتكلم

بالتكلم المشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق

الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها

اى بطريق اخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى

الظاهر ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر

كلام المصنف فى الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقهم ان الالتفات

هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما

يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا فى اصغائه فلو لم يقيد هذا القيد

لدخل فى هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو و

نحو هم رجال وانتم رجال وانت الذى فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا

ونحو ذلك ما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او

ضمير الغايب ومنها نحو يا زيد ويا رجلا لم يصحب بيدى او فى التنزيل انت فعلت

هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت

اليه نحو اياك نستعين واهدنا ونعمت فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد و

الباقى جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد

التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حق ولى هذه المسئلة فانك الذى

لا نظير له فى هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شئ

بعدكم عدم فانه لا التفات فى ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ

الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب وكل من تفارقهم و

بعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين

امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشئ قال المرزوقى فى قوله انا

الذى سمتنى امى حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون فى الصلة ما

يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد فى الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول

لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لا من من الالتباس وهو مع

ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازنى لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته و

من الناس من زاد الاخراج بعض ما ذكرنا قيد ان يكون التعبير الثانى فى كلامين وهو

غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا فيمن قرئ بياء الغيبة فيه التفات من

التكلم الى الغيبة مع انه قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو متعلقات لنريه و

وهذا اخص اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل

عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق اخر

او يكون بمقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور

مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما مر فى قوله

تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلى ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة

ذى العاير الارمد وذلك من نبأ جاءنى وخبرته عن ابى الاسود فى الصحاح

العاير قذى العين وفى الاساس فى عينه عوار وعاير اى غمصة فغمض منها

وبات

الطالب ذلك الامر فربما يجعل ذلك الامر اليه اى الى ذلك الطالب حاصلا

فيعبر بلفظ الماضى وعليه اى على اظهار رغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى ولا

تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا جيئ بلفظ الماضى دلالة على

توفر الرغبة فى ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادة

التحصين يقتضى جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا

نسلم ان التعليق بالشرط يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال

بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود

الشئ فى غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط

النحوى هو ما يتوقف عليه وجود بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا

عليه حصول مضمون الجملة اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله

وكلاهما منقول عن معناها اللغوى يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة

الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه

حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفى بانتفائه بل الامر بالعكس لان

الشرط النحوى فى الغالب ملزوم والجزاء لازم الثانى انه لا خلاف فى ان التعليق

بالشرط انما يقتضى انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى

ويجوز ان فائدته فى الاية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن

العفة فالمولى احق بارادتها ولان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن

الموحى على الزنا الثالث ان لاتكرهوا معناه يحرم الاكراه واطلب منكم الكف
عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفى حرمة الاكراه اطلب كف
عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لان الاكراه انما يكون على فعل يريد الفاعل
نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه
البتة انا سلمنا ان الاية يدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر
نظرا الى مفهوم المخالف لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر
يدفع بالقاطع قال السكاكى والتعريض اى ابراز غير الحاصل فى معرض
الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو
قوله تعالى ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن
عملك فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن
جىء بلفظ الماضى ابرازا للاشراك فى معرض الحاصل على سبيل الفرض
والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم
كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمنى الامير لاضربنه ولا
يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان
ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان فى هذا الكلام
من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكى والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم
ثم قال ونظيره اى نظير لئن اشركت فى التعريض لا فى الاستعمال

الماضى

الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض قوله تعالى وما لى لا اعبد
الذى فطرنى اى وما لكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل واليه ترجعون
اذ لولا التعريض لكان المناسب سياق الايراد ان يقال واليه ارجع ووجه
حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه
الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اى ذلك الوجه ترك التصريح
بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام
السكاكى يعنى وعلى وجه يعين على قبوله اى قبول الحق لكونه اى لكون ذلك
الوجه ادخل فى امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه
ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب
قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط
رتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم
الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر فى التنزيل
والاشعار والمحاورات فان قلت فى قوله تعالى ان يثقفوكم اى ان
يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصى العداوة
ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب
والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا
مثلهم ويرتفع العداوة والقتال قد ذكر فى موضع جزاء هذا الشرط

حايص ع

ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل فى الثالثة الى لفظ الماضى فاى نكتة فى ذلك
قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور فى الكشاف ان الغرض منه الدلالة
على انهم ودوا قبل كل شىء كفر المومنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق
بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يرتدوا المومنون كفارا
لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما
وهو المذكور فى المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوا المصادفتهم والظفر
بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعنى كونهم اعداء وبسطهم
الايدى والالسن اليهم لانهم واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم
لكفر المومنين باسرالبتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمومنين
وانفعها للمشركين لانه لا يجتمع مادة المخاصمة وارتفاع المقابلة والمشاجرة المنازعة
بخلاف العداوة وبسط الايدى والالسن فانه يجوز انتفاؤها الذى للصادقة
بتذكر ما بينهم من القرابة والمصادقة ونحو انسوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح
واما انتفاء ودادتهم كفرهم بان يسلم المشركين ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا
لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف شىء على جواب الشرط فهو على
وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه
جزاء نحو ان تاتنى اعطك واكسك والثانى ان يتوقف المعطوف على المعطوف
عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا المعنى على كلا مين اى

اذا رجع

انا رجع استاذنته واذا استاذنت خرجت كذا فى دلائل الاعجاز فما
فى الاية ان كان من الضرب الثانى ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم
يصح ما فى المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن فى تقييد ودادة الكفر
بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله تعالى
ودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها
كثير فى الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف
لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضى الامر عطف الشرطية على قالوا الظاهر انه من الضرب
الاول والمراد اظهار ودادتهم الكفر واستيفاء مقتضاها ولا شك انه موقوف
على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم
يظفروا لا يقال ان الاية نزلت فى حاطب بن ابى بلتعة حين وجه كتابا الى مشركى مكة
واخبرهم باستعداد النبى م لقتالهم فقيل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا
مثلهم ولا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مومنين
فح يتحقق العداوة وبسط الايدى والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا
نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر
والنفاق والمذكور فى القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبى م
عن الطريق ولو للشرط اى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون

الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما يقول لو
جئتني الوميتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم الانتفاء الاكرام فهي
لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها
لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني اكرمتك متعلقا
لامتناع اكرامك بامتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس
الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس
الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف
مضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع معلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع
مع المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه
قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا
قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شجع السكاكي على هذه العبارة وعقل عنه
المهرة من متقني كتابه فعندهم لتعليق الامتناع بالامتناع للقطعي وعلى ما ذكرنا
لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع
الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا
او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم
تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام
لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب

بان الاول

بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز
ان يكون لشيء واحد اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب
لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب
الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل
بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب اخر فالحق انها لامتناع الاول
لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان
(وهو نجم الدين الرضي)
الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار
موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس
طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع
مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع
الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فلهذا قالوا
في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب
رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس
بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره
جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو

لامتناع الثاني لامتناع الاول انه مستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى
يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل
معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية
فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء
مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان
قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان
وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل
على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ✽ ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام ✽ الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا
على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ✽ ولو طار ذو حافر قبلها ✽ لطارت و
لكنه لم يطر ✽ اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها
فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم
دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم
استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة ينتج فالنهار موجود فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء
الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم

من غير

من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها
في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم
بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا
تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على
قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الاية لظهور
ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء
الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما هو مفهوم من
كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا ✽ وكم من عائب قولا صحيحا ✽ فان قيل (تمامه: وآفته من الفهم السقيم)
لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عم نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه اذ لا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد
لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط
مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق
باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود
الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو اهنئ
لا تثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت

كلمات الله ونحو لو لم يكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعى لزوم

وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا

الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي

لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده

اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون

لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم

العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم

العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم

الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان

الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيئ لك من قبل ذكر

الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما

مرتبطا بالمجيئ ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس

الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيئ وليس كل ما له دخل في لزوم الشيئ

او ثبوته له يجب ان يكون للعقل منه الحكم وقيدا لذلك الشيئ وزعم ابن

الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت

فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت

بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي

العصيان

العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات ويتناقض وهذا وهم

لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في لو اهنتني

لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة فليعتبر ذلك في النفي ايضا حتى يكون المعنى

لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر

بل اجري على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى

لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة

القياس الاقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه

على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان

وكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة

المحقق الطوسي

لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال

وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني

وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها

لامتناع الشيئ لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي و

كيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط

الانتاج واي فائدة يكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة

بل الحق ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعني

ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم

لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير

الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول

يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان

التولي هو الاعراض عن الشيئ وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم

ذلك الشيئ لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد

فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء

التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا

شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة

لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة وليس

خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل

لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف

اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي

لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل

واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبات والمضي في جملتيها

ليوافق الغرض اذا الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال

ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب

المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو

اطلبوا

اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط

وقال ابو العلاء المعري اذا وضعت في دجلة الهام لم يفق من الجزع الا

والقلوب خوالي تصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوق ركابه الى ماء

دجلة كانه امر قد جعل منه اليأس وانقطع الرجاء فصار في حكم المقطوع

باتنفا فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم

اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا

فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي م على ما يستصوبون

وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه دليل قوله في كثير من الامر

كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن مستهزءون حيث

لم يقل الله مستهزئ بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء

وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف و

معناه انزال الهوان والحقارة بهم وهذا كانت نكايات الله في المنافقين

وبلاياه النازلة بهم يتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل

ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى

ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في

شرح المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم

وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن

والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركابيها الهام في ماء دجلة م

الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار
فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا امتناع قلنا الظاهر هو
الاول وللثانى ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد الاستمرار الثبوت
يجوز ان يفيد المنفى استمرار النفى ويفيد الداخلة عليه لو استمرار الامتناع
بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية يفيد الثبوت والدوام والتاكيد
فاذا دخلت عليها حرف النفى يكون لتاكيد النفى واثباته لا لنفى التاكيد
والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقوله انا امنا
على ابلغ وجه واكده وان قوله ما زيدا ضربت وما بزيد مررت للاختصاص
النفى لا لنفى الاختصاص مع انه بدون حرف النفى يفيد الاختصاص
ولهذا نظاير فى كلامهم وحصول لو على المضارع **فى نحو ولو ترى** الخطاب
لمحمد م او لكل من يتاتى منه الرؤية **اذ وقفوا على النار** اى اروها حتى
يعاينوها بها او اطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها
من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اى لرايت
امرا فظيعا وكذا فى قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم **لتنزيله** اى المضارع
منزلة الماضى لصدوره اى المضارع او الكلام **عمن لا خلاف فى اخباره**
وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي
اخبر

اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضى المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هى فى المستقبل
لانها انما يكون فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المحقق الوقوع فاستعمل
لو فيها واذ وهما مختصان بالماضى فح كان المناسب ان يقول ولو رايت
لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من الاخلاف فى اجابة فالمضارع
عنده بمنزلة الماضى فهذا مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التاويل كانه
قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايت امرا عجيبا هكذا
ينبغى ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبى م ولو للتمنى فلا
استشهاد لان لو التمنى تدخل على المضارع ايضا **كما فى ربما يود الذين كفروا**
فانه قد التزم ابن السراج وابو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد
رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتعليل فى الماضى وجوز ابو على
فى غير الايضاح ومنه تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما
يود من تنزيل المضارع منزلة الماضى فى احد قولى البصريين واما الكوفيون
فعلى انه بتقدير كان اى ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما
واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اي
رب شئ يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف و
النظم ورب هاهنا للتقليل المنسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال يوم
القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون

مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها يقلب من التقليل الى التحقيق
كما ان قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول
يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمنى
حكاية بودادتهم جيئ بها على لفظ التغيبة لانهم مخبر عنهم
كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا
سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمنى
حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين **او لاستحضار
الصورة** عطف على قوله لتنزيله يعنى صورة رؤية الكافرين موقوفين على
النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات الله ربنا وكذا صورة رؤية
الظالمين موقوفين عند ربهم او مجرمين ناكسوا رؤسهم متقاولين بتلك
المقالات **كما قال تعالى فتثير سحابا** بلفظ المضارع بعد قوله الله
الذي ارسل الرياح **استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة
على القدرة الباهرة** اى الغالبة اى صورة اثارة السحاب مسخرا
بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة
وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد
وكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون
ولا يفعل ذلك الا فى امر يهتم لمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو
ذلك

ذلك وهو فى الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان
الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضى لكونه مما يدل على
الوقوع فى الجملة كما تقول لقد اصابتنى حوادث لو تبقى الى الآن لما بقى منى اثر
ولم يتعرض للعدول عن المضى لعدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو
انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها
لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة **واما تنكيره** اى تنكير
المسند **فلارادة عدم الحصر والعهد** المفهومين من تعريفه **كقولك زيد
كاتب وعمرو شاعر** ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية عن النكرة كما اذا قال لك
قايل عندي رجل فتقول تقصد به الذى عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد **او
للتفخيم نحو هدى للمتقين** على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب **او
للتحقير** نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل
من قبيلة كذا حاضر فانه يجب ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند
معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس فى كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف
منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على
الاطلاق ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو
من ابوك وكم درهما مالك وكذا فى ما ذا صنعت على ان يكون المعنى اى شئ الذي
صنعته وقد صرحوا فى جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره

واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل

في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند

التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند

العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل بعين ذلك الشيء

بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا

يُعلم بوجه من الوجوه وكليهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما

لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المختصة بل النكرة المحضة معلومة بوجه

والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة

غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد

كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه

يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على

الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه

معلوما **واما تخصيصه بالاضافة** نحو زيد غلام رجل **او الوصف** نحو

زيد رجل عالم **فليكون الفائدة اتم** لما مر من ان زيادة الخصوص يوجب

اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة

والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص

الشيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجيء للاسم

الذي

الذي فيه الشيوع فتخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على

الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون

الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل

فرد بعينه من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد

يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضارب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس

وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت

ضربا شديدا بالوصف **واما تركه** اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف

فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة **واما تعريفه**

فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع **باحدى طرق التعريف**

هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس

في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما في الجملة الخبرية **بآخر مثله** اي

حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر في المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع

باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان

نحو زيد هو المنطلق فقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند

بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متأول

بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف

المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما يتحد فيه اللفظ

المبتدأ والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع لمن سمعته

يقاوم الاسد فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعته والآخر لزيد وهذا مفيد

من غير تاويل **او لازم حكم كذلك** عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم

على امر معلوم باحدى طرق التعريف بآخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ

والخبر معلومين لا ينافي كون كلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيد

السامع من كلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس

المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع

قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام

انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات **نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق**

حال كون المنطلق في المثال الاخير **باعتبار** تعريف **العهد او الجنس** في

هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر وما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس

فلا تكونوا براء من جنايته فانه من نفس الجاني هو الجاني اي هو هو بعين ان

الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما

في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون

المعنى فهو الكامل في الجناية المتقن كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى

جناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان بغير

الاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا

يجب

يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم

على آخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف

بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد

فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك

النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر

بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني

غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع

الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في

الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من

ان يكون معلوما مثلا لا يقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين

على من لا يعرفه المخاطب اصلا **وعكسهما** اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق

عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وقد عرف السامع

اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكون وصفين لشيئين متعددين في الخارج

فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان يحكم

عليه بالآخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل

اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر

اللفظ الدال عليه اي على الوصف الذي يجهل السامع اتصاف الذات به وتجعله خبرا فاذا

عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرّفه
ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده
قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهو يتضح فى قولنا رايت اسودا غابها الرماح
ولا يصح رماحها الغابب ولهذا قيل فى بيت السقط يخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب
ماؤه نقعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم
وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق واردت ان تعرّفه ان ذلك المنطلق زيد
ای ان زیدا هو ذلك المنطلق
على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق
وبهذا يظهر ان ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك
ان انسانا من اهل بلدك قد تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التايب محل نظر
وقس على ماذكرنا ساير طرق التعريف **والثانی** ای باعتبار تعريف الجنس **قد يفيد**
حقيقيا اذ
قصر الجنس على شئ تحقيقا ای قصرا محققا مطلقا للواقع **نحو زيد الامير** اذا
لم يكن امير سواه **او مبالغة** ای قصرا غير محقق بل مبالغا فيه **لكمال فيه** ای لكمال
ذلك الجنس فى ذلك الشئ او بالعكس **نحو عمرو الشجاع** ای الكامل فى الشجاعة
فتبرز الكلام فى صورة توهم ان الشجاع مقصور عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد
الشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرّف بلام الجنس مبتدا
نحو الامير زيد والشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة

علی زید والشجاع

على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها فى المقام الخطابى على
الاستغراق وكثيرا ما يقال لها لام الجنس فاسر ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد و
وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة
فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان فى الخارج ضرورة
ان المحمول متحد بالموضوع فى الوجود لظهور امتناع حمل احد المتميزين فى الوجود
الخارجى على الاخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق
زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه فى الخبر المنكر نحو زيد
انسان او قائم مثلا فانهما متحدان فى الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان
مفهوم
والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا فرد من افراد الانسان
لانهما يصدقان على غير زيد الى مفهوم لفظ فرد
او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المشابهة بخلاف
المعرّف فانه متحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق
الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرّف بلام الجنس ان جعل
المتوكل
مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرّفا بلام الجنس او غيره نحو الكريم
ای لا غيره والامير الشجاع ای لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد
او كان غير معرّف اصلا نحو التوكل على الله تعالى والتفويض الى امر الله والكرم فى
فى العرب والامام من قريش لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه
فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه فى الجملة بدون الجنس

٢
فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب ولا يلزم ان يكون
ما فى العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فانه
فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد لله على
الاتصاف بكونه لله على ما سبق وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد
الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس فى هذا الباب بمنزلة
المعرّف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما فى هذه الامثلة المذكورة
وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول
او نحو ذلك كقولك فى القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السابر راكبا
وهو الوفى حين لا يفى احد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى هو الواهب
المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها
مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باى حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة
هنا
لابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد
الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة
الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ فى دلايل الاعجاز وهو قولنا انت الحبيب
ليس معناه انك الكامل فى محبوبيته حتى انه لا محبة فى الدنيا الا ما انت به
حبيب كما فى انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتى لك حتى ان ساير
المحبات فى جنبها غير محبة كما فى قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم

مثل الظلم

مثل الظلم الذى اصابك حتى كان ظلم فى جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى
بجملتها مقصورة عليك ليس لغيرك حظ فى محبة منى فهو مثل زيد المنطلق اى
كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة
منى بجملتها مقصورة عليك وليس بغيرك ولم تعد الى محبة واحدة من محباتك
ولا يتصور هذا فى زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد المنطلق
فى حاجتك اى الذى من شانه ان يسعى فى حاجتك عرض فيه معنى الجنسية
ح مثله فى نحو انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد
القصر كما فى قول الخنساء فى مرثية اخيها اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن
جميلا فانها لم ترد قصر الجنس على بكائه لا يتجاوزه الى شئ اخر والا لم تحسن
جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر فى قولها اذا قبح البكاء
على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام
للظهور ان الغرض ان ثبت لبكائه الحسن ويخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى
كما قيل الصبر يحمد والاعنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما
قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الجنس على بكائه بمعنى
انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوز الى شئ اخر ومعنى التعريف ههنا
ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان
وان سنام المجد من ال هاشم بنو ابنة مخزوم ووالدك العبد اراد

ان يثبت له العبودية ثم يجعله فيما ظاهر الامر معه وغايبا كذا في دلايل
الاعجاز فان قيل اللام ح لايكون للجنس فلايا في القول بكون اعتبار
التعريف الجنسي مفيدا للقصر دايما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست
للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي
اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف
الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول
في الجملة والمعهود في زيد المنطلق تقييد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق
احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك
وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة
ومثل هذا الاختصاص لا يسمى له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين
للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية
تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ
لكونه منطوقا به مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا
به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة
هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ
والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب
هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم

جعل

جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل زيد
بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون
مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج
اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه
فانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوف
هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين
فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون
محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع
منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة قد توهم كثير من
النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية
لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان
يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس ثابت في نفسه فلا يكون ثابتا
لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما
يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب
ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدأ
لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا يرى ان
الظرف في نحو ازيد عندك وهل زيد عندك وليت زيدا عندك

خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ و
كذا قوله نعم بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه
الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير
القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا لما مر من
ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم والخبر السببي بمنزلة
الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة
وقولهم هذا بسبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل
هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح
هو ان المسند لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما
يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن
الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان
لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا
فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ و
يخرج عنه نحو زيد ضربته فينبغي ان يجعل سببيا كما سبق الاشارة اليه ولما
على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل
الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد استشعرت قلب السامع
بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في

قلبه

قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان
ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته
وزيد مررت به وما اشبهه فان قلت هب انه لم يتعرض الجملة الواقعة خبرا عن
ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصورة
التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به
التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر
الاسناد فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي
يشمل التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث
ذكر في نحو زيد عرفت ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا تفيد الا التقوي و
واعتبارها يفيد التخصيص ولم يقل لا تفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في
بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد ولهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة
في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص
من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان
ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع
تصريحه اي العلامة بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة
واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية

اذ هي معتمدة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم
انما يعمل بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد
ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي حاءني فلهم
كذلهم فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في
الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم
من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين
في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى
ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فلم يكن المقدر فعلا لا
جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف
مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وهو لا معنى لعبارة المصنف اصلا
مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد
لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف انما مقدرة بالفعل واما تاخيره فلان
ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند
اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير المنفصل لان المعنى قولنا
قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف
خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس
بمقصور

مقصود عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان
المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف في خمور الجنة او على الحصول فيها
لا يتجاوزه الى الاتصاف في خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند
فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه
الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير
حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم
لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى
ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه
الى الاتصاف بعلى ديني وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على
الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين
ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص
هنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزه الى غيركم وديني لا يتجاوزه الى غيري بل
على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم
زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فليتنظر الى ما
في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد
التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند المسند اليه في

لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب
في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على ان اختصاص عدم الريب
بالقران وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلام لان القصر
ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القران
هو ما في كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات
وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند اليه للتنبيه من اول
الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما
قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه
لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي عم له همم لا
منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن
المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ
نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط
ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم
مبتدأ ورجل بدل لا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا
في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم
كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب
تقديم

تقديم الحكم بكون الحكم على غير المختص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول
الحكم وقد قالوا انه لا حكم على ما ليس بمختص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان
وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن
اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او
التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه
كقوله اي قول محمد ابن وهب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم
والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا و
فاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها
اي بحسنها اي يصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم
ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين
تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم
بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد اوكونه
اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهملها المصنف اما الاول فلشهرة
امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا
مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل
له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم كون المراد
من الجملة افادة التجدد نحو عرفت زيدا وتركه المصنف لانه كلام يفتقر عن الضبط والاشكال

ويشمل على نوع من الاختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد
دون الثبوت فيجعل للمسند فعلا ويتقدم المبتدا على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل
فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند
اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح
في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير
في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوى الحكم
يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد
بينهما الحكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان الاسناد
الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما مقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا
تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت
عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره
ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل
في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت
ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في

التقدم

التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد
الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها
اسناده الى زيد بطريق الالتزام بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي
صرف الاسناد اليه مرة ثانية وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد
نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر ولا
شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الفعل
اسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد
بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في
ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا متقدم على اسناده الى المبتدا بوساطة
عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم
محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط
الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط
الضمير فلا تناقض فالمدعي ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه
التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرفه ذلك
الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض
لانه جعل فيما سبق تارة اولا وتارة ثانيا وان غيره كان مع الاسنادين الاخرين
ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل

٢٠٦

الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل
كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد
فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل المقدم عليه
لكن ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند
الى ما بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة
المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى
الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى
في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوى فانه الذي
يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده
بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت
وهو عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته
بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد
على ضربين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في
الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام
والثاني الاسناد في الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط
الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم
الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني

من القسم الاول

من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح
لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق
ثلثة اسانيد وانه ان اراد باسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد
الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي
هي الخبر فانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة
تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان
متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشاء الاشكال
وقد اهمله بعض الفضلاء فلا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء
وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء
من كلام الشارح ولم يتنبه بما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود
كلام السكاكي من هذه المقالة ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع
على الشارح تلافيا لما كان عنده المناظرة وتشفيا عن ما جرى عليه وانا اقول
في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون
المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون
الثبوت وان نحو زيد علم تفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت
والتجدد بحسب تقدير حاصل وحصل فان القول بان كل جملة اسمية
تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية فالقول بافادة

٢٠٧

التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني انه لو دل ان
قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان
المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى
المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرف المبتدأ الى نفسه
على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ
يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تقاضيه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال
في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الضمير
الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير المتصل به فعل
الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا
عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به
الوصف الذي يجعل احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر
ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء
اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس
الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد
ههنا من زيادة اعتبار الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير
اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه
وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد

وان اراد

وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد اربعة الاول
اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده
الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يقل
به احد ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر ما ذكرت ان ليس مراد
السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى باسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف
بتمام المقصود فما رأيك في تصحيح كلام المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو
انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول
فتوجيهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات
مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد
في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر والاسناد الى الضمير
العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد
في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا
كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناد
الى الضمير وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في
بحث التقوى لا يدل الا على تاخير الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة

١٠٨

الى المبتدأ لانه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه
المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا
الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء اخر بخلاف
الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى
المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عن
ذاته بهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا
يعني بعد صرفه المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه
لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك
الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والتقدم
عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض
ولا اقتضى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني
فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند
الواقع فيه فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
يعني الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على
ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه
الصور تفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند
اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف

يعني

يعني من اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط
في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه وهذا معنى احترازه عن
زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احترز عنه من انه
لا يفيد التجدد تنبيه كثير ما ذكر في الباب يعني في باب المسند والذي قبله
يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف
والتنكير والتقديم والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن
اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل
والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند المفرد فعلا فانه
مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصلح ان يكون غير المسند فعلا نعم
يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير
البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان
قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات
في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرها الباب الرابع احوال متعلقات الفعل
قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال
المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع

بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام
ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم
كما في زيد عرف مع حصول التجدد
في الصورتين بخلاف المسند اليه
في الدرجة الاولى فانه لا بد من
تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا
اشار بقوله البتة

١٠٩

غرض ونيل دقة فوضع هذا الباب وافاد بالاحوال بعضها الحذف للمفعول
وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة
فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه
اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما كما يعرف
ذلك بالتامل افادة تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان
تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه
ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به ولان هذا تمهيد لحذف وان
كان ساير المفاعيل بل جميع متعلقات الفعل كذلك فان الغرض من ذكرها
مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اى مع قطع عن الفاعل والمفعول اى ليس الغرض
من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن
وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل
العبارة ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة
على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد علم من وقع منه فقط ترك المفعول ولم
يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبنى للمفعول
واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى المسند الى
فاعله فالغرض ان كان اثباته اى اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه
اى نفي

اى نفي الفعل عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده
او خصوصه بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه
او خصوصه نزل الفعل المتعدى ح منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان
المقدر دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع
الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا
قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه
معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه
اعطاء وهو اى هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل
حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه
بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه مطلقا بمفعول مخصوص دلت
عليه قرينة اولا يجعل كذلك والثاني كقوله تعالى قل هل يستوى الذين
يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من
غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص
والمعنى لا يستوى من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق
العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه
باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام للاستغراق
انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم

حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعلة ايهام ان القصد الى فرد
دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث
حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة
اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة
بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور
اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار
بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير
اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب
فيه اليقين البرهاني افاد اى المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من
حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي ح يفعل الاعطاء ويوجد هذه
الحقيقة فيحمل هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على
استغراق الاعطاء او شمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة
التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى
الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف
يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض
والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم
لا عدم

لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق
المذكور اشارة الى ما ذكر في آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار
مبالغة بتنزيل جود غير الحاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو
لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيره وهذا لعمري فرية ما فيها مرية لان
ما ذكره من الحصر مما لم يتمهل به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه
يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء
فمما لا يسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه
فان هذا المقام مما وقع فيه بعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل
مطلقا كناية عنه مطلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله
متعرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر و
المستعين بالله هو ابو العباس احمد بن المعتصم والمعتز هو ابو عبد الله والمعتصم هو ابو اسحق محمد بن هارون من جوامع المعاني
يسمع واعي اى ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه
وبالسمع اخباره الدالة الظاهرة على استحقاقه الامامة دون
غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلا يجد
اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فا
الحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى من يصدر منه الرؤية والسماع
من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلها كنايتين عن الرؤية والسماع
المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين

مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومماسته وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره
دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها
فيبصرها كل راءٍ ويسمعها كل واعٍ بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي
الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه
يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض
عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم
انه المتفرد بالفضل والا اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع
الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد
تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين
المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه
بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه
باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار المتعلق بمفعول لم
يجب تقدير المفعول بل لم يجز بفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل
سنة مرة او مرتين اى يفعل اعطاء ما من غير تعيين اعتبار التعلق بالمفعول
وفلان يعطي مع فصله انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول
فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما
في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اى حذف
المفعول

المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام
كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه و
يبيّنه ما لم يكن تعلقه به اى تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو
فلو شاء لهديكم اجمعين اى لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل
ولو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا
جيئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول
يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما
لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب
فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به واما قوله اى قول
ابي الحسن علي بن احمد الجوهري ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو
شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه حذف المفعول
المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت
بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء الفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم
فدفع هذا التوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا بكاء التفكر لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا
بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول

وذهب اليه صاحب الضرام

في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع
لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد ايقاع المشية
عليه بكاء مطلق مبهم غير معدي الى الفكر البتة والبكاء الثاني مقيد
معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت
ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التامل
وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت
ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر لانه
يحتمل انه يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدموع فصرت بحيث
اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب
التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته
لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل
على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة
عليه لا يتوقف على ان لا يبقى الشوق فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء
الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه
غير التفكر ثم يحسن ترتب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة
للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اى امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها
ففسقوا اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على
قوله

قوله اما للبيان بعد الابهام اى اما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء
متعلق بقوله توهم كقوله اى البحتري وكم ذدت اى دفعت عني من تحامل
حادث اى تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من
تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن
لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا
من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اى شدتها
وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم ان الحز
لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته
الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم
ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم
واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل
على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه
اى بوقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية
عنه كقوله اى قول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد
والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو
ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض
وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل

ولاجل المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه لشيما ان يكون
اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان
الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم اي لم امدح صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف
الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري
ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه
لا لطلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز
وجوده في الجملة فايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام و اما للتعميم في
المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة
ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول
بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه اي حذف المفعول للتعميم
والاختصار والله يدعوا الى دار السلام اي يدعوا العباد كلهم لان
الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل
اليها تختص بمن يشاء كما قال تعالى ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال
الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا
من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقي يشهد ان القصد في
هذا المقام الى تعميم المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق

بقصد

بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى
محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف
للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه
ويحتمل ان يراد على اداء العبادة لتلائم الكلام وههنا بحث وهو ان جعل الحذف
فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب
القراين وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم
من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان
العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما
هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد
وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله
يجب التقدير بحسب القراين ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام ه
قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار
في ساير الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت
اليه اي اذني عليه وقوله ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت
هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد
على اللفظ من حيث الظاهر فظاهر اللفظ يعم الاستغراق الحقيقي وهو ليس
بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما

يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيصح ان الحذف للتعميم الذي لا
يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لا يمكن ان يقال يؤلم
كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت اولا يفيد التعميم بالذي
لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف
ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك
التعرض لما لم يرد من اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس
كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى
والله يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ
الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل تحقق المقصود على ما ذكر فلا وجه للحذف
سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن على ان الدعا بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله
او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء
المتعدى الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن و
لزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو
باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في
المزدحم لكنه لا يصح في او لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير
انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله تعالى اياما تدعوا لان ايا انما

يكون

يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه
امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان قال ما خطبكما
قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب
الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة
اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل
او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل وقد يسقون ابلهم
وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود
والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك
اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع الاخ ه
وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم
وتذودان غنمهما وكذا ساير الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب
الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي
من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا
تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا
لم يصح الترحم فليتامل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل
في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية
على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك

وما قلى اى وما قلاك فحذف الكاف لان فواصل الاى على الالف ولامتناع فى ان ان يجتمع فى مثال واحد عدة من الاعراض المذكورة ولذا ذكر صاحب المفتاح هنا انه اختصار لفظى لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اى والذاكراته اما لاستهجان ذكره اى ذكر المفعول كقول عائشة ما رايت منه اى من النبى صلعم ولا راى منى اى العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اى لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل ونحوه اى المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اى على الفعل لرد الخطاء فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب فى اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطى فى تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اى تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون لرد الخطاء فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمروا وغيرها وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمروا لا تكرم فى الامر والنهى فان اعتبار رد الخطاء لا يخلو عن تكلف و ولذلك

ولذلك اى ولان التقديم لرد الخطاء فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعوله فى الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره و لا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح فى نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يق ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر فى ما انا قلت هذا ولا غيرى وكذا يصح زيدا ضربت وعمروا واذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثانى فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء فى الضرب فترده الى الصواب فى الاكرام وانما الخطاء فى المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمروا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما فى بسم الله فنحو زيد عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس للقصر و التخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيقوى بازدياد التاكيد ولا محالة وهذا

معنى قول صاحب الكشاف فى قوله واياى فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد فى افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح فى المفتاح بان الفاء للعطف على محذوف والتقدير اياى ارهبوا فتحقق المغايرة بان فى العطف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون فهو على تقدير واياى فاعبدوا فاعبدون والفاء فى فاعبدوا جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة لى فى ارض فاخلصوها لى فى غيرها ثم حذف الشرط و عوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا فى الكشاف وفى جعله الفاء فى فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعنى فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاءات الثلثة فى اولها هى التى كانت فى الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية ما قبلها اى اذا كان ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى اخره والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما فى المفتاح وقد وقع فى بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شئ

من شئ فزيد قائم بمعنى ان يقع فى الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شئ فى الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكن من شئ واقيم مقام ملزومه القيام وهو زيد وبقى الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلى اعنى لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم فى قصد المتكلم اعنى زيد مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل من جعل قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغى ان يشتغل بشئ اخر و حصل ايضا بقاء الفاء متوسطة فى الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام ولذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع فى غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص فقط لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انهم اذا جاءك زيد وعمرو ثم سئلت ما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس فى هذا

حصر و تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي
ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت
وتاديبا ضربت وماشيا حججت والتخصيص لازم التقديم غالبا يعني
ان التخصيص لا تنفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني لازم للتقديم
لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحريك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف
التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام
او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع
والفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فا
سلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة فاما اليتيم فلا
تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع ما لا يحسن
فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث
ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي
الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على قاله الزمخشري واشار اليه
المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نستعين معناه نخصك بالعبادة
والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد

ماذكر

بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا والثاني
بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا يسقط ما
ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا
دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام
ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم
في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه
اهم وهم به اعني قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
لشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية
ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم ومن الخطاء
ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام قائله وغير مفيد في اخر بان يقال انه
توسعة على الشاعر والكاتب وان كانت في القوافي والاسجاع اذ من البعيد
ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا
يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع
الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء الهتهم فيقولون
باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام
والرد عليهم واورد في اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان

التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم
ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه
القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف
وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي مفعول اقرأ الذي بعده
ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به
كما في فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في
المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعول به
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام و
اخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان
منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها او المفعول محذوف في كليهما
اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او للملابسة اي مستعينا باسم ربك
او متبركا او مبتدئا به ولا يبعد على المذهب الغير الصحيح وهو كون
التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق
الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على
بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا
مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد
عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول

فضلة

٣

فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي
ان يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في باب اعطيت نحو اعطيت زيدا
درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو
انه عاط اي اخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول
المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول
فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال
عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع
الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان او لان ذكره اي ذكر
ذلك البعض الذي تقدم اهم فقد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل
التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية
لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه
فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او
السامع لشانه واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي
فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس
من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يتوقع منه انه يقتل احدا
فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل
او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل من ال فرعون

يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من
صلة يكتم فلم يفهم انه اى ذلك رجل مبهم اى ال فرعون يعنى انه قد ذكر للرجل
ثلاث اوصاف والسبب فى تقديم الاول يعنى مومن ظاهر لانه اشرف الاوصاف
واما الثانى فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان
فى التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس فى نفسه
خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاى
على الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولات
الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم
كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذى الحال المعرف على الحال وتقديم
العامل على المعمول الخ ل
الفاعل على المفعول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه
فى نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل فى قولك وجه الحبيب اتمنى
بضم النون وفتحها اى منصوبا قدامها ص
لمن قال لك ما الذى يتمنى وتقديم المفعول الثانى على الاول فى قوله تع و
من ول
جعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب
اهم لكونه فى نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب نصب عينك
كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تع وجاء من اقصى
الابرو
المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ماقبل الاى على سوء
معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لا تمام
الحديث

حديث بذكر القرية هل فيها مثبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض ه
جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله فى سورة القصص وجاء رجل من اقصى
المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان فى التاخير مانعا
مثل الاخلال بالمقصود فى قوله تع وقال الملاء من قومه الذين كفروا
وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم فى الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعنى من قومه
والاولاد الاموال الخ ص الانتعام
على الوصف اعنى الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صفة الدنيا لانها ه
ل
ههنا اسم متصل من الدنو وليست اسماء الدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال
بالفاصلة فى قوله تع امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى
احق بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها ان قوله تع وجعلوا
لله شركاء مسوق للانكار التوبيخ فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله
منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا منكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله
وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله
وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتبار
بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا تقدم احدهما على الاخر لم يصح
تقديم تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس فى كلامه ما يدل على
ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلا ان المنكر تعلقه
بهما لكن العناية بالله اتم وايراده فى الذكر اهم لكونه فى نفسه نصب عين

تقديم المجرور بعارض ... (marginal gloss, partly legible)

حتى لو
المومن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ماذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز
عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثانى وليس
منه وجوابه المنع فان الاحتراز ان المذكور امر عارض اوجب لما تقدم ان
يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخره
وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى
بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم
فى الحيوة الدنيا التى دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد
دنت من حيوة قوم نوح اى كانت قريبة يحبونها شبيهة بها وهذا الاعتراض
فان كان مناقشة فى المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه
الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك
وجوابه ما اشرنا اليه انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم
او غيرها الفعل معمول لو كان
العامل على المعمولات والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات
بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان
تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الابعد تقديمه على
العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاز التقديم على
الفعل من وجهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير
تقديم على الفعل والله اعلم الباب الخامس القصر
وهو

وهو فى اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسى اذا جعلت درها له لا لغيره
المحلوب من الابل
وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق معهود وهو حقيقى وغير حقيقى
وغيرها فانه مختارا المذكوره الاربعة محل الطرق
دون تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى
غيره اصلا وهو الحقيقى او بحسب الاضافة والنسبة الى شئ اخر بان لا يتجاوزه
اليه وهو غير حقيقى بل اضافى لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالـ
القعود
الاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى
ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقى والاضافى
بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب
المفتاح بتقسيمه الى الحقيقى وغير الحقيقى لقلة جدواه توهم المص انه اهمل ذكر
الحقيقى وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
بوصف دون ثان او بوصف مكان اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف ثان
او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقى وغيره لان المراد بقوله
ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان واخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر
الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقى ايضا
كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما
شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وبكرا وخالدا شعراء فلينا مل
فهذا منشاء توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقى نعم انه قد اورد الامثلة

فى اشار هذا التقسيم من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة
الكذب وكلاهما لا يخرج عن امثلة هي ظاهرة فى الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير
وليس غيرا وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا
واذا تاملته وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على
الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم
العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك فى الدنيا شاعر او فى قبيلة كذا
شاعر وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك
فمتى قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما اى من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق
بينهما واضح فان الموصوف فى الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره فى الصفة لان
معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز
ان يكون حاصلة لموصوف اخر وفى الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه
ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن
يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التى
هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع دال على ذات ومعنى فيها
غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم فى قولنا اعجبني هذا العلم
وصدق الصفة المعنوية بدون النعت فى قولنا العلم حسن وصدقه بدونها
على الرجل

على الرجل فى قولنا مررت بهذا الرجل وكذا النعت والصفة المعنوية التى
فسرناها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما
فى نحو جائني رجل عالم وصدق النعت بدون الصفة فى قولنا العالم مكرم وبالعكس فى
قولنا جائني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى
والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما
الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة
اذ المعنى انه مقصور على كونه زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول
اى قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه
لا يتصف بغيرها اى غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات
الشئ اذ ما من موصوف الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح
قصره على الصفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر يفضى
الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع
الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه
لا يتصف بغيرها لزم ان يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان
يراد الصفات الوجودية والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما فى الدار الا زيد على معنى ان الكون فى الدار المعينة مقصور على
زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين

لا يجري فى الحقيقي لما سيشير اليه وقد يقصد به اى الثاني لعدم الاعتداد
بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما فى الدار الا زيد ان من فى الدار ممن عدا
زيد فى حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات
المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة و
يمكن ان يعتبر هذا فى قصر الموصوف على الصفة بناء على عدم الاعتداد بباقي
الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء
دقيق فليتامل من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها
اى تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اى قصر الصفة على الموصوف
من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه ولفظة او
للتنويع فلا ينافي التقسيم وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة
اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين والمتكلم تخصيصه باحدهما
ومتجاوزا عن الاخرى ومعنى دون فى الاصل ادنى مكانا من الشئ يقال
هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت فى الاحوال
والرتب فقيل زيد دون عمرو فى الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل
متجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون
اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد
اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين
او ثبوت

والاول اى قصر الموصوف على الصفة م

٣

او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا
وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو
وبكر فى الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين و
الجميع فقد دخل القصر الحقيقي فى هذا التقسيم لانه تخصيص امر بصفة
دون ساير الصفات او تخصيص صفة بامر دون ساير الامور وكذا الكلام
على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون ساير
الصفات انما يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر
يقتضي ان يعتقد المخاطب بثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا
مما لا يقع وكذا الكلام فى البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير
الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما فى الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس
ردا على من اعتقد ان جميع الناس فى الدار ويمكن ان يجاب عنه اى عن القائل
بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه
بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع
عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري
فى القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه
بجميع الصفات من غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك
صفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن الاستعمال

لفظه او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر
والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب
بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
من يعتقد الشركة اى شركة الصفتين او اكثر فى موصوف واحد فى قصر
الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد
اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك
زيد وعمرو فى الكتابة ويسمى فى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي
لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اى المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو
تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان اخر من
يعتقد العكس اى عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما
شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا
قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله
يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح فى ذلك اى المخاطب بالثاني اما
من يعتقد العكس واما من تساوي عنده الامران اعني اتصافه بتلك
الصفة واتصافه بغيرها فى قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك

الصفة

الصفة فى قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد
من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين و
يسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب
فالحاصل ان تخصيص شئ بشئ دون اخر قصر افراد وتخصيص شئ بشئ
مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده
قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساويا الامران عند المخاطب وعين المتكلم
احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان
اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا
ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام .
والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن
القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم
يعتقد اتصافه بالقعود حتى يوقع القيام مكانه وكذا الكلام
فى قصر الصفة وطذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شئ بشئ
دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر
تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت
مراد المصنف بالاخرى احد الصفتين وبالاخرى احد الامرين

فاذا قلت ما زيد قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين
فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي
احد الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا فى قصر الصفة
قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة
والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة
على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط
عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين
من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون
هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى
فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي
الصفة المذكوره واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى
وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جاز ان يكون الصفة
الثابتة هو القيام فقد جاز ان يكون هي القعود على التعيين فاذا
قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي
جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا
اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احديهما فلا يكون قولك
ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام فى

مكانه

مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكليف
ان يتحقق فى قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان اخر لكنه لا ينفي ان يمنع
فيه تخصيص شئ بشئ دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين
القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له
فح يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين فلا يلزم ان يكون
المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا
عنده وغاية ما يمكن فى هذا المقام ان يقال ان فى كلامه حذفا واضمارا او تقديره
المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس
او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساويا الامران
عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانته
كلام المفتاح ونكاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة
صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة
افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف
حتى يكون المنفيه فى قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما
لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر
وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اى تنافي الوصفين
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا فى الايضاح وفيه نظر لانه اراد

به ماسبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكور
كالقيام فى قولنا مازيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع
اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق
القصر مشعر بانتفاء الغير كما فى قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي
والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب فى
اعتقاده تلك الصفة التى نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهى التى
اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قلب فهو
ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح
المخاطب به ويقول مازيد الا قاعد وايضا يخرج ح قولنا مازيد الا شاعر
لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافى بين الشعر و
الكتابة ولقد احسن فى عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا
شرط حسن فى قصر القلب مما لا يفهم عن اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو
فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا مازيد الا شاعر لمن اعتقد
كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد بالتنافى فى اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع لا ان لا
فيه الوصفان لان هذا الاشتراط ح ضايعا لانه قد علم ان القصر القلب
هو الذى يعتقد فيه المخاطب العكس اعنى ثبوت ما نفاه المتكلم ونفى ما
اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح فى قصر القلب كون المخاطب معتقدا

للعكس

للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين و
اما عدم اشتراط السكاكى فى قصر الافراد عدم تنافى الوصفين فبنى على
انه ادخل قصر التعيين **وقصر التعيين اعم** من ان يكون الوصفان فيه
متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين
المتعينين لا يقتضى امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح
مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس
وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط
ضمير الفصل و تعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام و
مخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل
الفصل و تعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا
لاختصاصهما بباب المسند والمسند اليه مع التعرض لهما فيما سبق
بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه
والمسند كالطرق المذكوره ههنا فكان فى قول المصنف منها ومنها دون ان
يقول الاول والثاني ايماء الى هذا **منها العطف كقولك فى قصره** اى
قصر الموصوف على الصفة **افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد
كاتبا بل شاعر** مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت

هو المعطوف عليه والمنفى هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار
بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون ساير حروف العطف واما لكن
فظاهر كلام المفتاح والايضاح فى باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكرها
وقد اشرنا الى ذلك فى بحث العطف **وقلبا زيد قائم لا قاعد** ونفي القعود
وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه المخاطب معتقد للعكس
فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه
الدلالة **او ما زيد قائما بل قاعد وفى قصرها** اى قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو
بل زيد لكنه يجب ح دفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع
النحاة على صحة هذا النقد وبطلان العمل وذكر فى المفتاح انه يمتنع تقدم الخبر على
الاسم اذا عمل فلذا اذا لم يعمل اما لان اصل العمل واما التوافق اللغة العاملة الدالة العدم
وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما كان لم يكن فى قصر الموصوف
مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي فى الافراد
وتحقيق التنافى فى القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان
بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح
مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام فى ساير الطرق **ومنها**
النفي والاستثناء كقولك فى قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا

ما زيد

ما زيد الا قائم وفى قصرها افرادا وقلبا **ما زيد الا زيد** والكل يصلح مثالا
للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب **ومنها انما كقولك فى
قصره افرادا انما زيد كاتب** وقلبا **انما زيد قائم وفى قصرها** افرادا وقلبا
انما قائم زيد اعلم ان كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما
يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه ليس المراد بقولهم ان لا تنفى عن العاطفة
الثاني ما وجب للاول انها تنفى عن الثاني ان يكون قد شارك الاول فى
الفعل الا يرى انه ليس معنى جائنى زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل
ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جائنى زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو
زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما يجيء قبل
جائيان وهذا المعنى قائم بعينه فى انما واذا قلت انما جاءني زيد لم يكن تنفي ان
يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام
مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمروا جائيان فان زعمت ان
المعنى انما جائني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه
الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه
وانما يفيد القصر **لتضمنه معنى ما والا** وفى هذا الكلام اشارة الى ان
ما فى انما ليست هى النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفى ولا يجوز ان يكونا للاثبات

مابعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس
والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان انّ لا تدخل
الا على الاسم وما لا تنفي الا ما دخلت عليه بالاجماع النحاة واشار بلفظ
التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان
يكون في الشيء معنى الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح
فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول
بقوله لقول المفسرين وانما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم
الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة
وتقريره هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ
برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول
كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في
انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل
لم يبق الكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة
ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما
فيه موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله
عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق
زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هذا جعلت
ما في قراءة

ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة
حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود
ههنا فظاهر لانها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلو
رفع الميتة الا على تاويل انما حرم شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه
الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير
ان الذي حرم الله عليكم الميتة لا محال لارتكاب هذا التاويل واما
على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة ونقل
ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا
نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما
هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر
بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو
انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما
في القصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه
من قيام عمرو وبكر وغيرهما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصر
من المخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال المراد انه لاثبات الجزء
الاخير بما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار
الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا

كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر
الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل تقديم على العامل والفصل بينهما لغرض
اي تقدم الضمير على العامل نحو اياك نضرب
ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية هنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض و
ذلك ان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء
وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد
ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود
وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار
اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا
او مثلي لما كان الغرض ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره
اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن
احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه
وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول
على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا
تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع
انا لان في قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور
الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا
مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظة من الى لفظ ما وهو الاظهر في
المقصود

المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغايب الى ضمير المتكلم
قلنا لا نسلم ان الفعل ههنا غايب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه
باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون
غايبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو
غايب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة
بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك
وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهو
انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت
بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد
للحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما
يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا
عمرو ولا نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا انتفى عن
عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على
تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول
فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره و
يجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما
والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيد

للقصر مثل ان زيداً لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم
ما حقه التاخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل عليه قولك في قصره
اي قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا
المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمي والقيسي ان تنافيا لم يصلح لقصر
الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وقصره انا كفيت مهمك افرادا
لمن اعتقد انه مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا
لمن اعتقد اتصاف احدهما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل
مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها
يجب ان يكون حاكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه
ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم
وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما قصر القلب فالصواب كون الموصوف
على احد الوصفين اوكون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء تعيينه
اما قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على
التساوي يختلف من وجوه ودلالة الرابع بالفحوى اي
مفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم
منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان يفيد القصر

والاصل

والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في
الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي من الامثلة
فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي
وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب
كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد
يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي هذين المقامين زيد يعلم
النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا
التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو
قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني
على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام
بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس
اونحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك
وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس وليس الا واعترض
عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء
لان معنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم
بالنحو الا زيد واجيب ان ترك النص على المثبت والمنفي في
العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخص

متناول له ويكون العطف بحالة نحو لا غير وقد يكون بان يحذف
العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخص يؤدي
معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف فليتأمل
فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية
النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو
قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني المقصور اي
الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يجامع بلا العاطفة لا
مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد
وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون
بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد الا
قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب
المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط
المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان
لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي
لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها
النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء
لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى

كانك

كانك قلت ليس بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت
لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا
قلت ما يقوم الا زيد وقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو
قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها
فان قلت ما فائدة قوله بغيرها فكانه يجوز ان يكون منفيها منفيا
قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفي على
ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى
الكلام وعلم السامع او المتكلم او شيء من الافعال الدالة على النفي مثل
امتنع وكف وغيرهما فان ذلك من ما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع
في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي
فانه لا امتناع في ذلك واما ما ذكرت من الوهم فهو مندفع بالتامل في
قولنا دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا
لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير
لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك
المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى
شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم
من هباء وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى

نحو زيد قائم لا قاعد لامتناع عن ان يكون الثاني تاكيدا للاول
ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما علا ان
يكون بدلا وبجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال
انما انا تميمي لا قيسي وهو يا تميمي لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت
لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف
النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا لكن النفي مصرح به
لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلا بد وان
يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا ايضا لذلك المعنى الموجب
فلا يلزم خروجها عن وضعها ومايدل على ان النفي الضمني ليس في
حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما من الا وهو
يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك
لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا
كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لا نزوان دل على نفي
المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب
امتناع المجيء فيكون لا في قولك لا عمرو وتنفي عن الثاني ما اوجبته
للاول بخلاف ماجاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا
للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد
عن

عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح
لا من جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما
انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو ولا
ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابي زيد الا
القيام لا القعود وقرات الا يوم الجمعة لا ساير الايام لان المنفي بلا
ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء
مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا
القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي
شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون
الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند
الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع انه
يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة
الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص
للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن المجامعة المذكورة
في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على
الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا
الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر

اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم
تارة نحو ماجاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاء
زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان
الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ماجاءني
الا زيد لم يجئ الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل
وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني
ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث
اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان الاصل النفي والاستثناء ان
يكون الحكم الذي استعمل هو له المستعمل هو له من احكام التي يجهلها المخاطب وينكرها
بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب
ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال
اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما نزل
هذه المنزلة وما والا لما ينكر منكره او في حكمه وفيه اشكال لان
المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن مشوبا بخطاء لم يصح القصر بل
لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من
شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى
تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو
ان طريق

ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب
عليه ان لا يصر الاصل الاول ثم انه قد يترك كل من الاصلين
اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى مثل الاول من الاصلين
ويتركها كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما
هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح
غير زيد مصرا على ذلك الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة
المجهول لاعتبار مناسب ويستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني
اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد
الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري
عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عالمون
بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري نحو من
الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم
هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء
والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم و
شدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون
هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له الثاني
حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا

عما كان يعبد اباؤنا فأتونا بسلطان بين فان المخاطبين بهذا
الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون
بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار
القائلين لهذا القول اعنى ان انتم الا بشر مثلنا كانوا يعتقدون
ان البشرية تنافى الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ
منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعنى البشرية بناء
على ما اعتقدوا من التنافى بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه
وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اى انتم مقصورون على البشرية
ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة
سوال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة
وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم
فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم
اى الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة
الخصم اى التماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه
بتسليم

بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة
لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اى اسكات
الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم الصلوة
كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا
لا يمتنع ان يكون الله تعالى من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون
على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السوال بوجه
اخر وهو انه استعمل فى قوله ان نحن الا بشر النفى والاستثناء مع
ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب
المتن فكيفهم وما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر
قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى
ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شىء ان انتم الا تكذبون
فقوله ما انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله ان
انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم
الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين
لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعنى الذى سماه المصنف
قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار تروى المخاطبين وتعينهم

على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل
البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين فقصروهم عن الكذب
قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعنى ان الاصل
فى انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن
يعلم ذلك ويقر به فانت تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك
رفيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى جاء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال
من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطاء
فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة
المعلوم اى منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يقدر
على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اى انما نحو قوله تعالى
حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين
امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا
انهم هم المفسدون للرد عليهم موكدا بما ترى من ايراد
الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذى
هو تاكيد وتوسيط ضمير الفصل الموكد لافادة الحصر وتصدير الكلام
بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية اليه
مصروفة

مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع
والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون نعلم ان بين الطرق الاربعة
مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة الاول فى ان دلالتها
على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة فى انه لا تنصيص فيها على المثبت
والمنفى على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين فى صحة المجامعة
مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اى من انما
الحكمان اعنى الاثبات للمذكور والنفى عما سواه معا بخلاف
فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس
نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه
الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما فى العطف واحسن مواقعها
اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه
تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر و
التامل منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم قال الشيخ
اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما يرى
القلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه لكن التعريض
بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر

اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يلزم الكفار
وان يق انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا
والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما
كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا او ما ضرب عمروا الا
زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما
الا زيدا او ذى الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا
الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه
نحو ما قام زيد الا فى الدار وما قام الا فى الليل وما ضربت الا
للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف
والبدل والمبدل منه نحو ما جائنى رجل الا فاضل وما جائنى احد الا
اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففى الاستثناء
يوخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى فى الامثلة و
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف
او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا او
قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى باعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما
اى جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور

حال كونه المقصور عليه والادات بحالهما وهو ان يكون الادات متقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمروا زيد
فى قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب
الا زيد عمروا فى قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمروا الا
زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهى يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع
كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا ساير
المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان
الصفة المقصورة على عمرو فى الاول هو الضرب المسند الى زيد والصفة
المقصورة على زيد فى الثانى هو الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب
فلابد من تقديم الفاعل فى الاول والمفعول فى الثانى ليتم تلك الصفة
وانما جاز مع قلته لانها فى الحقيقة تامة بذكر المتعلق فى الاخر وانما
قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يوخر اداة
الاستثناء عن المقصور عليه كما يق فيما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب عمروا
الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن
المفعول وفى ما ضرب عمروا الا زيد ما ضرب زيد الا عمروا بتقديم
الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع
لما فيه من خلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه

يجب ان يلى اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع
او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه
بعض النحاة لانه لا يفيد القصر فى الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود
لان التقدير فى ما ضرب الا عمروا زيد ما ضرب احدا احد الا عمروا زيد
وفى ما ضرب الا زيد عمروا احد احدا الا زيد عمروا وهذا عند من يجوز
استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان
المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه احد احدا الا زيد عمروا والاكثرون
على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهو
حرف ولا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير
ان لا يجعل الاستثناء متعددا او يجعل المقصور فى النية مقدما او يجعل
عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان
يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جائنى الا زيد
احد او تابعا للمستثنى نحو ما جائنى الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل
فى المستثنى نحو ما ابكيك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا
رايت والعامل فى الموت لم يبق فليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا
الظرف فى قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى منصوب
بمضمر اى اتبعوك فى بادى الراى وكذا فى باب الامير فى البيت الاول

اى لا اشتهى باب الامير والنوائح فى البيت الثانى مرفوع بمضمر اى
قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار
المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واضمر المنصوب
ومن هذا قيل ان عمروا فى قولنا ما ضرب الا زيد عمروا منصوب بمضمر كانه
لما قيل ما ضرب الا زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمروا اى ضرب زيد
عمروا قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر فى الفاعل والمفعول جميعا
وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى
انك اذا ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا
لم يتم الجواب حتى تاتى بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو فى المثال المذكور
مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر فى الفاعل
والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء
قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن يلزم القصر فى
المفعول نعم يصح ليس فيه اداة القصر مسلم لكن يمكن ان يق انا
نلتزم اقتضاءه القصر فى الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا
المقام ووجه الجميع اى السبب فى افادة النفى والاستثناء القصر
فيما بين المبتدا والخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفى فى
الاستثناء المفرغ وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه فقد فرغ الفعل

الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا **بتقدير الى مقدر وهو مستثنى منه** لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه **عام** ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج لئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك فى علم النحو تقول تانيث الضمير فى كانت فى قراءة ابى جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفى ترى مبنى للمفعول فى قراءة الحسن رح فاصبحوا الا ترى الا مساكنهم بالرفع وفى بيت ذى الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير فى الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما فى الكتاب ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل فى الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفى الى الفاعل المراد خروج الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففى الفعل ضمير عائد اليه كما فى قولهم اذا كان غدا فاتنى فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وقوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرئ بالياء فان فاعله ضمير هو

الضمير

الضمير العائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هذا مثل قولك فيما قام الا هند بدلا من ضمير العائد الى احد لكن التزم فى هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه فى اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العائد الى ما ليس فى اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى **مناسب للمستثنى منه فى جنسه** بان يقدر فى نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفى ما كسوته الا جبة لباسا وفى نحو ما جاءنى الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفى نحو ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفى ما صليت الا فى المسجد فى مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة فى الجنس بان يكون المستثنى منه حيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر فى ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا فى ساير الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفى صفته يعنى فى كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وفى صفته **فاذا اوجب منه** اى من ذلك المقدر **شئ بالا جاء القصر** ضرورة بقاء ما عداه من ذلك الشئ على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا فى الاستثناء

المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءنى منهم رجل الا يقوم او يقعد او حال نحو ما جاءنى زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد و الواو نحو ما اتيته الا اتاني وفى الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذه الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمون عاملها الا على تاويل العزم فى التقدير اى ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المعزوم عليها المجزوم به كالواقع الحاصل **وفى انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا** فالقيد مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه **ولا يجوز تقديم** اى تقديم المقصور **عليه على غيره للالباس** فانه انما جاز فى النفى والاستثناء على قلة لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا

قلنا

قلنا فى ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اى ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك **وغير كالا فى افادة القصرين** اى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا او تعيينا تقول فى قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفى قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام **وفى امتناع مجامعته لا العاطفة** لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفى

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعنى القاء الكلام الانشائى كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما واراد بهما معناهما

المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع
له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني
لا الكلام الذى فيه التمنى وكذا البواقى ولا يتوهم ان هذا يقتضى
كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود تحقيق اليه اخر
الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهى ونحو
غير ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم
وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك
والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث
لم تذكر فى بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية
فى الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب
المفتاح ان السابق فى الاعتبارات هو الخبر والطلب فالانشاء
ان كان طلبا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي
ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراها على معناها الحقيقى
ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه
كثيرة والمرجع ما ذكره المصنف خمسة التمنى والاستفهام و
الامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضى كون مطلوبه ممكنا

اولا الثاني التمنى والاول ان كان المطلوب به حصول امر فى ذهن
الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر فى الخارج
فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النفى وان كان ثبوته فان
احد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمنى لان
الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت
زيدا يجيئ وقد يكون محال كما تقول ليت الشباب يعود لكنه
اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع او طماعية فى وقوعه والا لصار
ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمنى اشار
الى ما يستعمل فى التمنى مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي
من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة
الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء مثل الحكم والاستدعاء الاستفهام الجهل
بثبوته وانتفائه والنكتة فى التمنى بهل والعدول عن ليت هو
ابراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه
وقد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان
تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب
المضارع بعدها على اضمار ان وانما تضمر ان فى جواب الاشياء الستة
والمناسب للمقام ههنا هو التمنى فكانه قيل بلو عين الواقع

واقعا اذ لك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية فى وقوعه وقيل انها
لو التى تجيئ بعد فعل فيه معنى التمنى نحو ودوا لو تدهن فيدهنون
وهى حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمنى فنصب الفعل
بعدها نحو كان لي مال فاحج اى اود لو كان لى مال قال الله تعالى
لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكى كان حروف
التنديم والتحضيض وهى هلا والا بقلب الهاء همزة و
لولا ولوما ماخوذة منهما اى كانها ماخوذة من هل ولو
اللتين للتمنى حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين
لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشئ فى ضمن الشئ
الاخر تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك
الابواب يعنى ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل
ولو متضمنتين معنى التمنى ليتولد علة لتضمنهما يعنى ان الغرض
من تضمينهما معنى التمنى ليس افادة التمنى بل ان يتولد منه
اى من معنى التمنى المتضمنتين هما اياه فى الماضى التنديم
نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته
قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفى المضارع التحضيض
نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه

على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على
ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله
لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمنى مفعول
الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به فى اللفظ المفتاح لكنه حاصل معنا
لانه قال مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه
على الزام هل ولو معنى التمنى وهذا مشعر بان ما يقع فى بعض النسخ
لتضمينهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح
حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا وكان المعنى ليتك اكرمته متولدا
منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى
التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمنى جريا على مقتضى
المناسبة فان هل ولو قد يستعملون للتمنى وعنى ما مضى
يناسب التنديم وما يستقبل السوال والتحضيض وانما ذكر
هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل
منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب
فان التصرف فى الحروف مما ياباه كثير من النحاة وقد يتمنى
بلعل فيعطى حكم ليت وينصب فى جوابه المضارع على اضمار ان
نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول

وبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التى
لا طماعية فى وقوعها فيتولد منه التمنى لما مر من انه طلب محال او
ممكن لا طمع فى وقوعه بخلاف الترجى فانه ارتقاب شىء لا وثوق
بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل فى ارتقاب
الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق
ارتقاب المكروه نحو لعلى اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجى
ليس بطلب ومنها اى من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول
صورة فى الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين شيئين
او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واى وكم وكيف واين
وانى ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها
يختص بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشىء منهما بل يعم القبيلين
وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال المصنف فالهمزة
لطلب التصديق اى ادراك وقوع النسبة او لا نسبة ووقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجرى مجراهما كقولك اقام
زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب
او السلب وتطلب تعيينها والتصور اى ادراك غير النسبة

كقولك

كقولك فى طلب تصور المسند اليه ادبس فى الاناء ام عسل
فانك تعلم فى الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفى طلب تصور
المسند افى الخابية دبسك ام فى الزق فانك تعلم ان الدبس
محكوم عليه بالكينونة فى الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين
والمطلوب فى جميع ذلك معلوم بوجه اجمالى ويطلب بالاستفهام
تفصيله ولهذا اى ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح فى طلب
تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح فى طلب
المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان
التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل
لطلب حصول الحاصل وهذا محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب
التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر فى اعمرا عرفت
واما فى نحو ازيد قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعى
حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على
مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق
ويكون تقديم زيد للاهتمام ويدل على هذا انه علل قبح هل
زيد قام بان هل بمعنى قد لا بان مختص بطلب التصديق كما
سيجيء والمسئول عنه بها اى الذى يسئل عنه بالهمزة

هو ما يليها كالفعل فى اضربت زيدا اذا كان الشك فى
نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على
زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهى على هذا لطلب
التصديق بحصوله وا الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام
اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق
حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق
وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القراين
فنحو قولك افرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه سؤال عن وجود
نفس الفعل ونحو اكتبت الكتاب ام اشتريته سؤال عن
تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف و
الفاعل فى اانت ضربت اذا كان الشك فى الفاعل من هو مع
العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول فى ازيدا ضربت اذا كان
الشك فى المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب
وكذا ساير المتعلقات نحو افى الدار صليت وايوم الجمعة تاديب
ضربته وارا كبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ فى دلايل الاعجاز مما
يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح
ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا اذا

لا معنى

لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو فى مثل هذا لان ذلك انما يتصور
اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر
ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين
فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك
فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسئل عن فاعله وهل
لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد
وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد
والقعود لعمرو ولهذا اى ولاختصاص هل بطلب التصديق
امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها
متصلة وام المتصلة لطلب التعيين لاحد الامرين مع العلم بثبوت
اصل الحكم فهى لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس
الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع ممتنع بخلاف ما اذا
لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان
قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع
حصول التصديق فى ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق
الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور
احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه

التصور بوجه تا وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلب لحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اى هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اعنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قايل دون ضربته اى لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقديم المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بعضهم يفسره الظاهر فلا يجوزنا اختيارا هل ضربته بل لابد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى

والسروا

واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اى السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه سايغ حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحها لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اى غير السكاكي قبحهما اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من خواص لوازم الافعال فكذا ما هو بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا

لم تره في حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة وهي اى هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال وحالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل انتفاؤها ههنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل

عغ

عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لتنافيهما بحسب الظاهر على ما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل يضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه فلم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تامل وياخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق بها اى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يجيء تخصيصها بالاستقبال بمعنى لا تعيد غيره وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما حصوله وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر لكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك الظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول

اعنی تخصيصها بالتصديق لان لک فلان التصديق هو الحکم
بالثبوت او الانتفاء والنفی والاثبات انما يتوجهان الی الصفات
التی هی مدلولات الافعال من حيث هی لا الی الذوات التی هی مدلولات
الاسماء من حيث هی لان الذوات فيما مضی وفی الحال وفيما يستقبل
ولهذا ای ولان لها مزيد اختصاص بالفعل کان فهل انتم
شاکرون ادل علی طلب الشکر من فهل تشکرون فهل انتم
تشکرون مع انه مؤکد بالتکرير لان انتم فاعل محذوف لان
ابراز ما سيتجدد فی معرض الثابت ادل علی کمال العناية
بحصوله من ابقائه علی اصله کما فی هل تشکرون لانها داخلة
علی الفعل تحقيقا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر
ايضا فهل انتم شاکرون ادل علی طلب الشکر من افانتم شاکرون
وان کان للثبوت باعتبار کون الجملة الاسمية لان هل ادعی
للفعل من الهمزة فترکه معه ای ترک الفعل مع هل ادل علی
ذلک ای علی کمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا ای ولان هل
ادعی للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ
لانه الذی يقصد به الدلالة علی الثبات وابراز ما سيوجد فی
معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل

ينطلق

ينطلق زيد کان الاولی به ان يدخله علی الفعل کما هو اصله وهی
ای وهل قسمان بسيطة وهی التی يطلب بها وجود الشیء
او لا وجوده کقولنا هل الحرکة موجودة او لا موجودة ومرکبة
وهی التی يطلب بها وجود شیء لشیء او لا وجوده له کقولنا
هل الحرکة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحرکة او لا
وجوده لها وقد اخذ فی هذه شيئان غير الوجود وفی الاول
شیء واحد فلذلک کانت مرکبة بالنسبة اليها فالوجود فی البسيطة
محمول وفی المرکبة رابطة واسطة والباقية من الفاظ الاستفهام
يشترک فی انها يطلب بها التصور فقط ويختلف من جهة ان المطلوب بکل
منها تصور شیء آخر فيطلب بما شرح الاسم کقولنا ما العنقاء طالبا
ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لای معنی وضع فيجاب بايراد
لفظ اشهر سواء کان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمی
ای حقيقته التی هو بها هو کقولنا ما الحرکة ای ما حقيقة مسمی هذا
اللفظ فيجاب بايراد ذاتياتها من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة فی
الترتيب بينهما ای بين ما التی يشرح الاسم والتی يطلب الماهية
بمعنی ان مقتضی الترتيب الطبيعی ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم
فی نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال

منه طلب وجود ذلک المفهوم ومن لم يعرف انه موجود استحال منه طلب
حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يکون
الشیء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة
وبين الماهية التی يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان کل من خوطب باسم
فهم فهما ما وقف علی الشیء الذی يدل عليه الاسم اذا کان عالما باللغة
واما الحد فلا تقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما
کان لها مفهومات وحقائق کان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
واما المعدومات فلما لم يکن لها الا المفهومات لم يکن لها حدود الا
بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يکون الا بعد ان يعرف ان
الذات موجودة حتی ان ما يوضع فی اول التعاليم من حدود الاشياء التی
يبرهن علی وجودها فی اثناء العلم انما هی حدود بحسب شرح الاسم ثم لما
اثبت وجودها برهن عليه صارت تلک الحدود بعينها حدودا بحسب الذات
والحقيقة کذا ذکره الشيخ فی الشفاء فعلم ان الحد الجواب الواحد جاز ان
يکون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الی شخصين وبالقياس
الی شخص واحد فی وقتين ويطلب بمن العارض المشخص لذی العلم ای يطلب بمن
الامر الذی يعرض لذی العلم فيفيد تشخصه وتعيينه کقولنا من فی
الدار فانه يجاب زيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب نحو رجل

فاضل من قبيلة کذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلک فانما
يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف
فی الخارج فی شخص وان کانت تلک الاوصاف نظرا الی مفهوماتها کليات
وقال السکاکی يسأل بما عن الجنس تقول ما عندک ای ای اجناس
الاشياء عندک وجوابه کتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو
ما الکلمة ای ای اجناس الالفاظ هی وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم
ای ای اجناس الکلمات هو وجوابه الکلمة الدالة علی معنی فی نفسه غير مقترن
باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الکريم ونحوه وفی
الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله
فقال الذاکرون الله کثيرا والذاکرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوی
العلم تقول من جبرئيل ای ابشر هو ام ملک ام جنی وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس
وانه يصح فی جواب من جبرئيل ان يقال انه ملک بل جوابه انه ملک يأتی بالوحی
الی الرسل ونحو ذلک مما يفيد تشخيصه وتعيينه واما ما ذکره السکاکی فی قوله تعالی
حکاية عن فرعون فمن ربکما يا موسی ان معناه ابشر هو ام ملک ام جنی
فساده يظهر من جواب موسی بقوله ربنا الذی اعطی کل شیء خلقه ثم هدی
فانه قد اجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه علی ما ذکرنا ويسأل بای عما
يميز احد المشارکين فی امر يعمهما نحو ای الفريقين خير مقاما ای انحن ام

فان الكافرين والمومنين وهم اصحاب محمد صـ قد اشركا فى
الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الاخر والاس الاعم المشترك
فيه هو مضمون ما اضيف اليه اى لفظ يوضحه قوله فى المفتاح يقول
القايل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا تميزها
عندك عما يشاركها فى الثوبية قيل اية اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا
ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف
الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز و يسأل
اي اي الانسان جوابه حيوان ناطق
بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اي كم
اية اتيناهم اعشرين ام غير ذلك ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من هذا
السوال التقريع والاستفهام الستفهام تقرير اي حمل المخاطب على
الاقرار ومن اية مميز كم بزيادة من قالوا واذا فصلوا بينه وبين
بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما فى
الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية كم اعتز عليه
مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دال على جوازه كتاب من كتب النحو و
سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة و يسأل بكيف عن الحال
وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا و
بايان عن الزمان المستقبل وقيل يستعمل فى مواضع التفخيم
مثل يسأل ايان يوم الدين وانى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب

ان يكون

ان يكون بعده فعل نحو نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال ومن
اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجيء انى زيد
بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك
هذا الرزق الاتى كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا
بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا وايضا قد
ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى الا انه فى الاستعمال مع ظاهره كما فى قوله من
اين عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله انى لك هذا اي من انى اى
من اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اظهار
من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها يختص بطلب التصديق
كهل وبعضها يختص بطلب التصور كساير الاسماء الاستفهامية وبعضها
مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها فى
الاستفهام ولهذا يجوزان يقع بعدها ام ساير كلمات الاستفهام
سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله تعالى ام من
هذا الذي هو جند لكم وقوله تعالى ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر
ريحان انف ما خلا بالتبن ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان ام ههنا
بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى اخر من غير استفهام كقوله تعالى
ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا الاعتبار ينحل ما قيل فى قوله تعالى

اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان
كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلي الهمزة و
هذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل فالهمزة فلا
وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام و
لا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا
واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما يستعمل فى غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القراين
وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحوم
احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول
الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الا ام وفيم يشغلنا
دكابك وتامل ان تكون لنا اوان والتعجب نحو مالي لا ارى الهدهد
والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء
الادب الم اودب فلانا اذا علم ذلك والتقرير قد يقال والتثبت
قد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي
قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى يشترط ان يلي الهمزة
ما حمل المخاطب على كما مر فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه
الهمزة تقول اضرب زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل و

ان

ان ضربت فى تقريره بالفاعل وانت زيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وكذا
ابزيد مررت وااكبا سرت وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل
قوله تعالى حكاية ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار
حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف
وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم ءانت فعلت هذا بالهتنا وقال
بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت هذا
او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على
اصله ان ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عم
هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه
يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عم قد حلف بقوله تالله لاكيدن
اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل
هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له
ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد
تدعى انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه
يكسرهم اقبلوا اليه يزفون ليكفوه وقوله ايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا
كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول
وغيرها بخلاف البواقي وان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب

الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسئل بها عنه نحو كم ما
انذرناهم من اية بينة وماذا فعلت بفلان ومن الذي قتله ونحو
ذلك والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اي بايلاء المنكر الهمزة
يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها فان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري
فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا
وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري ما العراد من الزند
وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله اتقتلني
والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون منعا من الفعل فلو كان لانكار
الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج
الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان
يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله
اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما
قوله تعالى اتتخذ اصناما الهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا
اولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا تسير اليه وكذا غير
ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول
وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا
نتبعه لانكار المفعول وقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع

على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحسب تحمل التقديم على
التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي
وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم
من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي صلعم لم يعتقد
اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل
التخصيص نظرا الى انه صلعم لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك
كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف
النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله
السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة
حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل
جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص
ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار هنا الى بذكر
هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس
المراد ان الاذن تنكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء
مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن
حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا
خلاف ما ذهب اليه الشيخ فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل

التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة
للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له
ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي
لحمل المخاطب على الاقرار بادخل النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو
ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك
يتيما وما اشبه ذلك وقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال
انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون
بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم و
عليه قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين
فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال
ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي
الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا
لمن يردد الضرب بينهما اي لمن يدعي ضربا بين زيد وعمرو من غير
ان يعتقد تعلقه لغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته من اصله لانه
لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آالذكرين حرم ام الانثيين
اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن

اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد
الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افي الليل هذا ام في النهار وافي
السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ
اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك
فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت و
انكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله افوق البدر يوضع لي
مهاد فانه للتقرير مع شايبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من
ذلك او لا ينبغي اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة
وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان
او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين
اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم
تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء
بها انتم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل
جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يدخن الغنم عام
قرت البوسر اذا ادخل النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام
الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا لقوله تعالى ماذا عليهم لو امنوا
بالله بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا

للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء او
الانكار وذلك لانهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع
معطوف على الاول او كل واحد عطف على ما قبله نحو اصلوتك تأمرك
ان نترك ما يعبد اباؤنا وذلك ان شعيبا عم كان كثير الصلوة و
قومه اذا رأوه يصلي تغامزوا وضحكوا فقصدوا بقولهم اصلوتك تامرك
الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام والتحقير نحو من هذا استحقارا
بشأنه مع انك تعرفه والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد
نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام
ورفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف
الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد
انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من
فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما
ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا قال زيادة لتعريف حاله
وتهويل عذابه انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو
انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وقالوا
الا هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على
حقيقتها يتولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر
المتولدات

المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون
اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي
ان يقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه
بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي
ومن انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة
الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء
اي على طريق العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس
وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون
في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل
للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على
جهة الاستعلاء وقيل هي مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف
بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي
شركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل
للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة
في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم
المصنف بشيء واشار الى ما هو اظهر عند العقل لقوة اماراته فقال
والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها

نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فهذه اشارة الى اقسام صيغة الامر
ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالغيب للفاعل المخاطب
والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف
المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من
اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني
طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعمل
في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي
امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين
موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا
سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع
الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق
ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر
ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة
مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة
الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا
بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو قم
وليقم

وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من قبيل اضافة
العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي
والمضارع ومثالهما فليتأمل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن
تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يمد ذلك
في الجملة وان لم يصح دليلا عليه وقد يستعمل اي صيغة الامر لغيره
اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن
وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن على
سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين احدا اصلا او كليهما وان لا يجالس
له ان يجالس احدهما او التهديد اي التخويف وهو اعم من
الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة
فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من
مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو
كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم
قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل
وهو صيرورتهم قردة فغيره لانه على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة
وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا

يصيرون حيارى وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية
نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة
ان المخاطب كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فاُبيح
واذن له مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان
احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع
ذلك وسُوّي بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها
الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء
الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي
همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري يظلم في عيني لازدحام
الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر
على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح
الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا انجلاء لها
وليس له طماعية فيه ولا يتوقع منه ولهذا يحمل على التمني دون الترجي
والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء
اشارة بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل
على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة

افعل

افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن
الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا
الى حد الدعاء فان قيل اي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع
قوله لمن يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو
فيجوز ان يتحقق من المساوي بل من الادنى ايضا ثم الامر قال
السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف
كما في الاستفهام والنداء والتبادر الى الفهم عند الامر بشيء
بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بينه وبين الامر الثاني
وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان
يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام
الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع
تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن
القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب والاستعلاء والفور والتراخي
مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء
منهما ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن
الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في لا تفعل
وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل

الفور هو ان يشتغل المامور بما طلب منه عقيب فراغ الامر من صفة الامر وليس من صفة التراخي

كما تسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم
وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي
يقتضي الفور والتكرار قال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي
راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تحرك
فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر
للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن
فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل
كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض
فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل
بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان
لا تفعل والمذهبان متقاربان فعلى الجملة قد يستعمل النهي في
غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد
كقولك لعبد لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب
الكف عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على
سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم
لا تشمت بي الاعداء او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن
يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب

الدوام

الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل والترك نحو اهدنا
الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك
وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز
تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة
مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه
انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك
وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا
تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في
تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب
لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل
مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة
للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا
قال ان الغاية يتقدم في الذهن على المعلول ويتاخر في الخارج عنه
وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون
وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب
ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه
القرينة عن ذكر حرفي الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء

الا تسببه الاول وسببيه الثاني فالجزم السبب الحامل بان يقدر
بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم
عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي
كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير
حصوله وتوقفه على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم يذكر بعده
ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصود
التعيينه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك علمت ظنه كون المطلوب مقصودا
لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان
يكون الجزاء من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب
زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق
واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط
لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء
عليه وان كان مستوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا
لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون اي حالكونهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او
استينافا اي جوابا عن سوال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك

واما العرض وان عد النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها
الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصيب خيرا
اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا
على حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها
على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه
يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب
وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل
وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان
تنزل تصب فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون
من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا
لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل يعني ان تكفر او ان لا تسلم تدخل
تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة ويجوز
تقدير الشرط في غيرها اي غير هذه المواضع لقرينة تدل عليه
نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ارادوا ان
اتخذوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد
انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان
قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا معنى ان يتخذ من دون الله

اولياء وح يترتب عليه قوله فالله الولي من غير تقدير شرط كما يقال
لا ينبغي ان تعبد غير الله فالله تعالى هو المستحق للعبادة قلت ليس
كلما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن
قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا
فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية و
ذلك وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا
فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت
وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط
في الكلام كثير وستتعرض له في بحث الايجاز انشاء الله ومنها
اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نايب مناب
ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد
منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر
الذي ينادي له يعني انه بلغ من علو الشأن الى حيث ان المخاطب
لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده
فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان
في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله
اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما ايا

فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها الطلب الاقبال مطلقا وقيل
بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه
واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم
الامر وعلو شانه فان المخاطب مع تمكنه على الامتثال كانه غافل
عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص
على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته
وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط
شانه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته
اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك
لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس بطلب الاقبال لكونه حاصلا
وانما الغرض اغراءه زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص
في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله
تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب
ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو
اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا
من بين الرجال باكرام الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين
الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل

اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بتلك الضمير لا للالتفات
ولا للتصاخر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرء ايها القوم فكل
هذه صورته صورة النداء وليس به لان ايا بدو ما جعل وصفا له
لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا
يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره
التصريح باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في
النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولذا قال المصنف في تفسيره
اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف
باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا
معاشر الانبيا لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب
قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون
ذا اللام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين
النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا
بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل
لا ندعي لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص
وبين ان ترفع على الخبر هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف
نفسه عند المخاطب فكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيه وجهل

من المخاطب بشأنهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا
اذكر من لا يخفى شانه لا تفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة
النداء للاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا
للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه
ومنها التذكر والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا
ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك ولا يبلّ لساني غير
ذكراك وكقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري واحلاسي
وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت
جوده وجودي بارىعم على الجراح وقد كان منه البر والبحر مترعا
وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقوله يا محمداه
كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه
المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر
قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور
الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقوله وفقك
الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط ان
الطالب اذا عظم رغبته في شئ كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه
حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقائك والدعا

بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل
واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى
الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان
دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون
المخاطب ممن لا يحب تكذيب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك
لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني
لحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا
من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه
الصورة مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية
في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء
القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال
ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه
على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه ولقوة الاسباب المتاخذة
في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات بقية الانشاء كالخبر في كثير
مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند
اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبر اي ذلك

الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات
ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد
عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف ومقدم او
مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اما او فعل او
اسم مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة
او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر
او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في
الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد
الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض
الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض
فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما
تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه
الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان تقول
عطف بعض على كلام ليشتمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك
لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور
على ان الجملة اعم لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا
لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا

نالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان
اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا
او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا
لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل
من الاعراب او لا وعلى الاول اى على تقدير ان يكون للاولى
محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اى للاولى في حكمه
اى في حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة
او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك
المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه
من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه
والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد
فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اى كون عطف
الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين
الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما
بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك
لان هذا كعطف المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو

مقبولا

مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع
بين الضب والنون نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب و
معط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة
على التشريك كالفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية
اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف
عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان
بعض رسمه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا
المعنى فلا بد له من جامع ولهذا اى ولان لا بد في العطف بالواو
من جهة جامعة عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان
النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين
وبين مرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف
غير مقبول سواء جعل عطف المفرد على المفرد كما هو الظاهر او
عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود
الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من انه لا
هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة
كما عفا عنها طلال بالنوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة و
الخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده و

هو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك
تحوم والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها
فصلت الثانية منها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس
بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون
اى اكابرهم
الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ على انا معكم لانه ليس
من مقولهم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول
قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه
مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما
قال على انا معكم دون انما نحن مستهزئون لانه بيان لانا معكم فحكمه
حكمه وايضا العطف على المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اى على تقدير
ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اى
ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اى عطفت
الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء اخر نحو
دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او
المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع
الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا
يقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف

المفرد

اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك بل محتمل الاستئناف
كانه قيل كيف تراها وفي هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية
الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم
عن الجملة الشرطية اعني قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
انا معكم فان عطفه عليها توهم عطفه على جملة قالوا او جملة
انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط
كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يسبق امتناع
عطفه على الجملة الشرطية لانه لا يقال انه تركه لظهور امتناع
عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما
لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس
كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة
ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين
اعني استهزاء الله تعالى وتقاء وهم هذه المقالات او قات
الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسندين اليهما لكونهما
متقابلين مستهزئ كل منهما بالاخر بدليل انه علل قطع
الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم بما مر لا بعدم

الجامع بينهما فليفهم بها ماكونها اى كون الثانية كالمتصلة بها اى بالاولى
فلكونه اى الثانية جوابا لسوال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته
اى منزلة السوال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فيفصل اى الثانية
عنها اى عن الاولى كما يفصل الجواب عن السوال لما بينهما من
الاتصال وقال السكاكى النوع الثانى من الحالة المقتضية للقطع
ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسوال فينزل ذلك
السوال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام
الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السوال
بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان
يسال او ان لا يسمع منه عطف على قوله اغناء اى مثل ان لا يسمع من
السامع شئ تحقيرا له وكراهة استماع السماع كلامه او مثل ان لا
ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السوال وترك العاطف او غير ذلك فليس فى كلام السكاكى
دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السوال كما فى كلام المصنف وكان
المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السوال
لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسوال
وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشاء
للسوال

الايجاز قلت هذا القيد مشترك بين الواو والفاء ثم والجمل المشترك
فى مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن
هو الذى تسكب فيه العبرات والا اى وان لم يقصد ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو وان كان للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك
فى ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على
قالوا انا معكم لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله
بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا
اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس
كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا فى الاية
ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل فى اذا الشرطية هو الجزاء
فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد
الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشئ يوجب
تقييد المعطوف بذلك الشئ قلت اذا الشرطية هى بعينها الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن
يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار

مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد
اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر يفيد المعطوف به كقولنا
يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتنى اعطك واكسك نعم ٢
انه ليس بقطعى لكنه السابق الى الفهم فى الخطابيات فاذا قلت اذا
عطف شئ على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل
بالجزائية نحو ان تأتنى اعطك واكسك والثانى ان يكون المعطوف بحيث
يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا
فى المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اى
اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون
عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لا نه يصير المعنى
واذا قالوا ذلك استهزء الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعنى
استهزاء الله تعالى بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على
اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم
عن انفسهم والسلم عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة كذا فى دلائل
الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زايد على
مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان
بينهما

بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون ان
يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه
احدهما اى احد الكمالين فكذلك الفصل والا اى وان لم يكن
بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما
فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين شيئين
يقتضى مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف
الشئ على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من
الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال
الانقطاع بلا ايهام والثانى كمال الاتصال والثالث شبه كمال الانقطاع
والرابع شبه كمال الاتصال والخامس كمال الانقطاع مع الايهام
والسادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخير الوصل وحكم الاربعة
السابقة الفصل واما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة واما
فى الثانى والرابع فلعدم المغايرة المفتقر الى الربط بالعاطف
فاخذ المصنف فى تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع
فاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اى يكون احد الجملتين
خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الرايد الذى يتقدم

القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اى اقيموا من ارسيتُ السفينة
اى حبستها بالمرساة نزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب
اى قال رايس القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى
بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير
للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرناه ولما كان ارسوا انشاء لفظا
ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما
جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء وهى علة للمزاولة
والامر فى الجزم بالعكس اعنى يصير الارساء علة للمزاولة كما فى اسلم
تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثانى وهو
ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى فى هذا المثال
وهو قوله ارسوا فى محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت
لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاولاهما من الاعراب
كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعانى
من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاولاهما محل من الاعراب
او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان
المقصود بالتمثيل هو ما وقع فى كلام الراوى والجملتان فى كلامه ليس
لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما

هو هذا المصراع والجملتان فيه ما له اعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى
انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اى
ولاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخر
انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله
اى ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه
عطف على اختلافهما والضمير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتى بيان
الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن والحجر ثقيل
واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها
او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل
على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما
لا يتحقق فى الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت
ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم غلط او تجوز وهو قسمان
لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوى من متبوعه
فى افادة التقرير مع الاختلاف فى المعنى او منزلة التاكيد اللفظى فى
اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا
على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من الحروف المعجم
مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه

٢

الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ
فى وصفه اى وصف الكتاب والباء فى قوله ببلوغه متعلق بوصفه
اى فى ان وصف بانه بلغ الى درجة المقصود فى الكمال وبقوله بولغ
يتعلق الباء فى قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر
من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتميزه وانه
ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند
باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم
الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب
فى مقابلته ناقص وانه الذى يستاهل ان يسمى كتابا كما يقول هو
الرجل اى الكامل فى الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل
جاز جواب لما اى يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم
السامع قبل التامل اى قوله ذلك مما يرمى به جزافا من غير
ان يكون صادرا عن روية وتبصر فاتبعه على لفظ المبنى للمفعول
والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى
قوله ذلك الكتاب اى ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزافا
فاجعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم
فوزانه اى وزان لا ريب فيه وزان نفسه فى جاءنى زيد نفسه

والثانى

والثانى نحو هدى اى هو هدى للمتقين فان معناه انه اى الكتاب
فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما فى تنكير هدى من
الابهام والتعظيم وكنه الشئ نهايته حتى كانه هداية محضة
حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا
معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد
بكماله كماله بالهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى بحسب
الهداية يتفاضل لا بحسب ذلك اى على قدره وعدده
وتقديم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها تتفاوت فى درجات
الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة
النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت
هذا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه
فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثانى فى جاءنى
زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما فى
المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان
معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ
فى دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق
لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك

الكتاب صوذلك فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف
على قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون
الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد
او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية
والمقام يقتضي اعتناء بشانه اى بشان المراد لان الغرض من
اى اهتمام
الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى
بشانه لنكتة ككونه اى تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا فى نفسه
او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة
اى مؤثرا فى النفس بالقبض او بالبسط او لطيفا او مشتملة [illegible]
بدل البعض والاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه
من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا
بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد
وهذا المعنى مما لا يتحقق له فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب فالاول
وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه
على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا فى نفسه
او ذريعة الى غيره والثاني اعنى قوله امدكم بانعام الى اخره اوفى بتاديته
اى تادية المراد لدلالته اى دلالة الثاني عليها اى على نعم الله تعالى

بالتفصيل

بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه
وزان وجهه فى اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني فى الاول
لان ما تعلمون يشتمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني
وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن
عندنا والا فكن فى السر والجهر مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم فى السر على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين
فى السر والجهر فان المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة
لاقامته اى اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته
اى تادية المراد لدلالته عليه اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو
كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل
من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف
عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار الكراهة المنهي فمن لوازمه
ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم
اى لا تقيمن
ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة فى اظهار كراهة
اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة
بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى
فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة

وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع
له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته
على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من
التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن فى السر
والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة
اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل
على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمين معناه اللغوي لان ارحل
معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد فى ضمن ذلك تهيئة الاقامة
اظهار الكراهة فظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا
من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني
على ان الامر بالشيء متضمن النهى عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن
على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف
كما مر وغيره تعسف فوزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها
فى اعجبتني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا
يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل ولا بدل الكل وغير داخل فيه اي
عدم الاقامة غير داخل فى مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع
ما بينهما اى بين عدم الاقامة والارتحال والملابسة والملازمة

فيكون

فيكون بدل اشتمال والكلام فى ان الجملة الاولى اعنى ارحل منصوبة
المحل لكونه مفعول اقول كما مر فى قوله اتسوا لها وقوله فى كلا المثالين
اعنى الاية والبيت ان الثاني اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى
فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما فى الاية فلما فيها من الاجمال
واما فى البيت فلما فى دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها
عطف على مؤكدة اى القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه فى افادة الايضاح
فلا يعطف عليها لخفائها اى لخفاء الجملة الاولى [illegible] بالثانية خفاء
[illegible] مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال
يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اى
وزان قوله قال يا ادم وزان عمر فى قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر حيث جعل يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله وسوس اليه الشيطان كما
جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف
البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعنى الشيطان لم يكن
اى وسوس
قال بيانا وتوضيحا للوسوسة فليتامل وقد يعطف الجملة التى يصلح بيانا
للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم
سوء العذاب يذبحون ابناءكم فى سورة الرعد ويذبحون بالواو

فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها
جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه
جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا لمفرد
من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب
اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شئ فكان قادرا على اشد
ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير
الى شبههما فقال وامّا كونها اى كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها
اي من الاولى فلكون عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يودى الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال
الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما
ان المختلفين انشاء وخبرا او المتفقين اللتين لا جامع بينهما يشتمل
على مانع لكن هذا دونه لان المانع فى هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب
قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي
بها بدلا اراها فى الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين
اعنى قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما فى المسند
لان معنى اراها اظنها والمسند اليه فى الاولى محبوب وفى الثانية محب
لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب

اليه

المفردات وليست اى مثل قوله تعالى كلمح بالبصر او هو اقرب وقوله تعالى
مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب
بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل فى الجمل مثلها فى المفردات الا
انها قد يكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر
من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله فى حكم المسكوت كقوله
بل هم فى شك منها بل هم منها عمون اما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون
الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها
كلاما مرتبا فى الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب
مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين
فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشئ او ذمه يصح بعد جرى
ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل نحو ونادى نوح
ربه فقال رب الى اخره ونحو كم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافى
ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم انه كونها
للترتيب بلا مهلة لا ينافى كون الثانية فى المرتبة مما يحصل بتمامه فى
زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله او لم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب

نزول المطر لكن يتم فى مدة طويلة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار
لجاز وثم للترتيب مع التراخي كما فى المفرد لكنها كثيرا ما يجي لاستبعاد
مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته لها نحو ثم انشأناه
خلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك
بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد
قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه لبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية
الى الله تعالى وهذا فى التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجي لمجرد الترتيب
والتدرج فى درجة الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى
وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرف هذا
اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه
وهى حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى
مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يشبه
الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين فى
الحصول نصا لانك اذا قلت ضرب زيد ينفع من غير الواو احتمل
ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك قصرا ابطالا له كذا فى دلايل

الاعجاز

للسوال كاف فى كون الثانية التى هى الجواب كالمتصلة بها على ما اشار
اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعنى قوله تعالى
ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسبوق
لذكر الكتاب فانه هدى للمتقين والثانية مسبوقة لبيان
ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين فى الغرض
والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى
ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت
ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام
بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر فى صفة اضدادهم كان مثل قوله
ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم قلت قد مر لى ان الكلام المبتدأ
عقيب المتقين سبيله سبيل الاستيناف وانه مبنى على تقدير السوال
فذلك ادراج له فى حكم المتقين وتابع له فى المعنى وان كان مبتدأ فى اللفظ
فهو فى الحقيقة كالجار عليه ويسمى الفصل لذلك اى لكون الثانية جوابا
لسوال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها يسمى
استينافا كما يسمى مستانفة وهو اى الاستيناف ثلاثة اضرب لان
السوال الذى تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف
انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اى فانا الكه عليلا او ما

سبب علته وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسال
عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا
لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه الحزن والسهر
لانهما من ابعد اسباب المرض بل المرض سيما الامراض الروحانية والاعراض
النفسانية من اسباب السهر والحزن فعلم ان السوال عن السبب المطلق
دون سبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب
الخاص لهذا الحكم نحو قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
وكانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة
بالسوء فالتاكيد دليل على ان السوال عن السبب الخاص فان الجواب عن
مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في
احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب ان كان مترددا في الحكم طالبا
له حسن تقويته بموكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على
سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان
العبادة حق له فهو جواب للسوال عن السبب الخاص اي هل العباده
حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل
ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي
تقديري والاستيناف جواب للسوال عن مطلق السبب اي لم تامرنا

بالعباده

بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواها فيتفاوت هذه الثلاثة
بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرها اي السبب المطلق والسبب
الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم
فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت
بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية
الدالة على الدوام الثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني
في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرء عاذلة بل لمثل قوله
صدقوا ولما كان ههنا مظنة ان يتوهم ان غمرته ما سينكشف كما هو
لشان اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا ينجلي
ففصل قوله صدقوا عما بعده لكونه استينافا جوابا للسوال عن غير
السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا و
مثل المصنف بمثالين لان السوال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا
في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السوال
عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال الاول واما
ان يشمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من
الصدق والكذب وانما السوال عن تعيينه والاستيناف باب واسع
متكاثر المحاسن وايضا منه هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه

ما ياتي باعاده اسم ما استونف عنه اي اوقع عنه الاستيناف بحذف
المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو احسنت انت
الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على
صفة ما استونف عنه الحديث دون اسمه بحيث يكون المسند اليه
في الجملة الاستينافية من صفات من قصد الاستيناف عنه الحديث عنه
اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه
ما ياتي باعاده صفته اعني تصلح ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو
احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسوال المقدر
فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف
المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان
السبب الموجب للحكم كصداقة القديمة في المثال المذكور لما سبق الى
الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا اعقبت المستانف
عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة
كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر
انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم فان قلت ان
كان السوال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء
كان باعاده اسم ما استونف عنه الحديث او مبنيا على صفته وان كان عن

غيره

غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام
وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم والصفة فما وجه
هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سوال عن سببه
واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا
الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه
حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو
هذا الوصف فليس جميع صور الاستيناف منحصرة في هذين القسمين
ولهذا قال منه ومنه دون اما واما وليس يجري هذا في سائر صورة
الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان
او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن قرا بفتح
الباء كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل
زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر
مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسوال عن
تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف اي الاستيناف كله اما مع قيام
الشيء مقامه نحو قول الحماسي يجوابني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش
لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في
الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي موالفة

فى الجملتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاء عتّ بواسد
وخانوا كانهم قالوا اصدقنا فى هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا
الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته
عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسوال اقتضاه
الجواب المحذوف كانه قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف و
ليس لكم الاف فيكون فى البيت استينافان كذا فى الايضاح فان قلت هذا
هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا
يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام السبب
قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله فى الوجه الاول مؤكدا للجواب
المحذوف اوبيانا له **اوبدون ذلك** اى بدون قيام الشئ مقامه **نحو
فنعم الماهدون اى نحن على قول** اى على من يجعل المخصوص خبر
مبتدء محذوف اى نحن فحذف المبتدء والخبر جميعا من غير ان يقوم شئ
مقامها ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى الحالتين
المقتضيتين للوصل فقال **واما الوصل اما لدفع الايهام فكقولهم
لا وايدك الله** فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر
كذلك فقيل لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله
جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك

العطف

العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه
دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جئ بالواو العاطفة
للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك
العطف فى صورة القطع فى نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام **واما
للتوسط** اى اما الوصل للتوسط بين حالتى كمال الانقطاع وكمال الاتصال
وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع فى خبط عظيم وانما هو اما بالفتح
عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما
للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع الايهام
فكذا واما الوصل للتوسط **فاذا اتفقتا** اى الجملتان **خبرا او انشاء لفظا
ومعنى او معنى فقط بجامع** اى مع وجود جامع بينهما وانما ترك هذا القيد
استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع بينهما كمال الانقطاع
وبما ذكر يعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق
المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين
كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او
تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما
انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية
لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق

١٦٧

٢

لفظا ومعنى **كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان
الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم** فى الخبريتين **وقوله تعالى
كلوا واشربوا ولا تسرفوا** فى الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر
له الامثلة واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيعه على قسمين من اقسام
الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال
**وكقوله اذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله و
بالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا
للناس حسنا** فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا
لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار فى معنى الانشاء **اى لا تعبدوا**
كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح
الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه قوله وبالوالدين احسانا
لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبرا فى معنى الطلب تنبيها على المبالغة
المذكورة اى **وتحسنون بمعنى احسنوا** وهو عطف على لا تعبدون
مثالا لقسم اخر وهو ان يكون انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما
خبريتين لفظا او تقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اى **و
احسنوا** بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى فى سورة الصف وبشر المومنين
عطفا على تؤمنون قبله فى قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة

تنجيكم

تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا فى الكشاف
وفيه نظر لان المخاطب بالاول هو المومنون خاصة بدليل قوله بالله و
رسوله وبالثانى هو النبى صلى الله عليه وسلم وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه
لا يحسن عطف الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم
واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف
كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اى امنوا فلا يصح عطف بشر عليه
فالاحسن انه عطف على قل مراد قبل يا ايها الذين امنوا اى قل يا محمد كذا
وبشر عطف على محذوف اى فابشر يا محمد وبشر يعنى بشرنا فابشر اى صر
اى صار مسرورا ومما اتفق الجملتان فى الخبرية معنى فقط والثانية انشا
فى معنى الاخبار قوله تعالى قال انى اشهد الله واشهدوا انى برئ مما تشركون
اى واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا
يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اى اخذ عليهم لانه للتقرير فان
قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل
الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون احدى
الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر فى قوله تعالى فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو
الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهى يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف

١٧٣

هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوف على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين لا يتم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي صلى الله عليه وسلم بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم **والجامع بينهما** اى بين الجملتين **يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا** اى باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية **نحو يشعر زيد ويكتب** للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة لان الشعر نوع من الكتابة وتقاربهما في خيال اصحابهما **ويعطي زيد ويمنع** لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله **وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما** اى بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة

او العداوة

او العداوة ونحو ذلك وبالجملة يجب ان يكون احدهما بسبب من الاخر وملابسا له **بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها** اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق **وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا** اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول **السكاكي الجامع بين الشيئين** وقد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بان جعله مختلا وظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك

الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة يجتمع فيها صور المحسوسات ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي يتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اى نظام تريد فان استعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما **عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور** المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور لان اكثر اما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اى في تصور

من تغايرها

من تصوراتهما تماثل فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل يجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلات اذا جردت عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالالة وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدها عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها

وههنا نقل وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا
زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة
والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية
وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف
له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو
كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد الا بالقياس الى تعقل
الاخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر
ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر
يصدر عنه امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة في انضمام الغير اليه
فهو علة والامر الاخر معلول فتعقل كل منهما بالقياس الى تعقل
الاخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد
اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة رحمه الله
ان المثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف
بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو
بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين
الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذوات مخلوقاته
وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة

وبالعكس

وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق
عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا
العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية
والمعلولية معقولان لكونهما نسبتين فالقلة والكثرة ايضا كذلك او
وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم
اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا
اخلي نفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة
انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل
فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون
وكذا الخضرة والسواد وكذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين
ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله
ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان
الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد
وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان
كلا منها نوع اخر وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها
على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل

بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية خلاف كالسواد
والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما
تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم
في جميع ما علم مجيئه به ضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان
له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار
به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يومن اللهم الا ان
يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله
وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمومن والكافر
فقد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على محل اصلا
فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه
تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار
انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط
لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا
يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبه المتضادين ا

باعتبار

باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين
لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فاذا قلت
كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على
الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا
من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين
المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف السماء والارض
فانهما الاوصاف لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية
والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما
غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في
مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه
جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد
منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا و
يحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد
من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد
الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم
الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده
ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي ويعني بالجامع

الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك **وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق** على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك **واسبابه** اي اسباب التقارن في الخيال **مختلفة ولذلك اختلف الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا** فكم من صور لا انفكاك بينهما اصلا في خيال وهي في اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما لا تقع قط **ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع** لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع **لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة** بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض عليه بان السواد والبياض مثلا محسوسات فكيف يصح ان يجعلا

من

الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما متضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض معنى فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وفي انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فاذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفردين من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا يعترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا يناسب

بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه اراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التفسير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق **ومن محسنات الوصل بعد** تحقق المجوزات **تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية** اي في كونهما اسميتين او فعليتين **والتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة** وما شاكل ذلك لكونهما شرطيتين مثلا اذا اردت

مجرد

مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان يقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما بمعنى يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط بل كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا لا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة الاسمية عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي اكرمت عمروا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات

وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف
عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين و
بهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المصنف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل
عنه الجمهور وخفى على كثير من الفحول الا مانع مثل ان يراد في احدهما
التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما
المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى
ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى
التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب شبيه
تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة
وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا
تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها
لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي و
الحق ان الحال التي ليست مما يثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما يقع بعد
الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه
ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة ولتسم دائمة او ثابتة فبالجملة
الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث

ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان يكون بغير واو
لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة
على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق
المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف ومعلق اخر كالواو
واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي
الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم
على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتداء من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال
كما تثبت بالخبر المعنى للمبتداء فانك في قولنا جاءني زيد راكبا تثبت الركوب
لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك
عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف
الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى
وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال
ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل
وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذه
الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر
ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه
ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق

الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت
قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما
صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم
ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة
فانها قد تصدر بالواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وللدلالة
على اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال
ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب
المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق
النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف
كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو
ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة
لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة
كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة
مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت
من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق
عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا

حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع لم
فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة
الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو
صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة
والخبر والنعت ومعنى الاصالة انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة
الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال
لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة
التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع
ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على الاستقلال بخلاف الحال المفردة فانها
ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته
للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع
بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا الكلام بدونها
فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام
فنقول الجملة التي وقعت حالا اما ان يكون خالية عن ضمير صاحبها او لا
يكون الجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا
عنه وجب فيها الواو ليكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز
خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما

تبيّن ان اىّ جملة يجب فيها الواو اراد ان يتبيّن ان اىّ جملة يجوز ان
تقع حالا بالواو واىّ جملة لا يجوز فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير
ما اى ضمير الاسم الذى يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون
فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا او مخصوصا مبتدأ او خبرا ولا نكرة
محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ هو فوق لم
يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال
بالواو اى ان كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعنى
وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا
وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه
الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز
ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال فى الجملة و
ح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حالا متنا ولا
للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله
الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا
يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا من زيد لما سيأتى من ان
ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره
شامل للجملة الانشائية وهى لا يصح ان يقع حالا سواء كانت مع الواو

او

او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول
مضمون وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها
حالا فى الجملة لانها المقصود بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل
يقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد
ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء
زيد وهو وان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية وذلك لان الشرطية لقصد تصدرها بالحرف المقتضى
لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشئ قبلها الا ان يكون له فضل قوة
ومزيد اقتضاء لذلك كما فى الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه
عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذلك
النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوى حتى
صار كانهما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها
واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام
وذلك اذا كان عند الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك الكلام السابق
الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمنى
واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال و

العامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزرى انها للعطف
على محذوف هو ضد الشرط المذكور اى اكرمه ان لم يشتمنى وان شتمنى
واطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها
اعتراضية ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا
به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق
الية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجئ بعد تمام الكلام
كقوله صلعم انا سيد اولاد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اى
وان لم تخل الجملة التى تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية
او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا وكذا الماضى فبعض هذه يجب فيه الواو
وبعضها يمتنع وبعضها يستوى فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما
فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل
مضارعا مثبتا امتنع دخولها اى دخول الواو ويجب الاكتفاء
به بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اى لا تعط حال كونك تعد ما
تعطيه كثيرا لان الاصل فى الحال هى الحال المفردة لعراقة المفرد
فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهى اى المفردة
تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل

اوالمفعول

او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذه الصفة غير ثابتة لان
الكلام فى الحال المنتقلة يقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال
قيدا له يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اى المضارع
المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له
كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع فى المفرد اما الحصول اى اما
دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل
على التجدد وعدم ثبوت والاثبات تدل على الحصول واما المقارن
فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال اعنى
اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال
وههنا نظر وهو ان الحال الذى هو مدلول المضارع انما هو زمان
المتكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى واوائل
المستقبل والحال الذى نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان
وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد
يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارع لا دخل لها فى المقارنة
والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره
معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان هنا مظنة سوال وهو انه

قد جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله
واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه و
قوله اى قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم
اى اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا
اى وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو
ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون انى رسول الله اليكم
اى وانتم تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني
اى نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اى الواو فيهما
اى في قوله اصك وقولهم وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى
قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي و
الاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضي الى
المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان
الماضي واقع في الحال فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر
على اللئيم يسبني بمعنى مررت وهذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية
مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان
يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة
ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اى بتخفيف

النون فان لا ح للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع
فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال
بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف
على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه
بقوله وما لنا لا نؤمن بالله اى اى شيء ثبت لنا والمعنى ما
نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا
وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه
مضارعا دون الحصول لكونه منفيا من حيث انه منفي انما يدل
على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على
حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة
والمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف للاستقبال و
يشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين
والسوف ولن ونحوها وذلك لان هذه الحال والحال التي يقابل
الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا
يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس
في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال
لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي

بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال
فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات
الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قوله ما لك
ابن الرفيع اقاد وامن دمي وتوعد وفي وكنت وما ينهنهني الوعيد
ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت
غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو
مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان
الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون
لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم
بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع
المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي فاشار الى
امثلة ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر فانقلبوا
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما
مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى
سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت
فللدلالة على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا

دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اى و
لعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد
ظاهرة او مقدرة لان قد يقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال
المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول
مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز
ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما تقرب الماضي
الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في
الماضي سببا لعدم مقارنة الحال لمضمون العامل كما في قولنا جاءني زيد
في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة
للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا
كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير ينقاد الجنايب بين يديه
لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية
ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله
ولفظ قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا
لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر
الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط
خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت

بلفظ قد لمجرد الاستحسان لفظي وكثيرا يقيد الفعل الواقع في زمان
التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن يقصد به بلفظ قد بكسر سورة
الاستبعاد كقول ابي العلاء اصدقه في مويه وقد امتنت صحابه موسى
بعد ابانة التبع والجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب
ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانما متباينان حقيقة
وبهذا يظهر بطلان ما قال السمجاوندي من انك اذا قلت جئت وقد
كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا وان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان
يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة قد مضى منها جزء الا انه ملتبس بها
مستديم لها فلا نقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه
عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي
فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا
منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي
اي جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول
اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لاستمرار
النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم
النفع متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم للانتفاء متقدم
دون زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء

وان جاز

وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد احدا امس لكنه ضرب
اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها
اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على الانقطاع
ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت
فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل الاستمرار
فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء
الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان
الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان
واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات متقيدا بجزء من الاجزاء
لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصدوا في المنفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب
واقل من استمرار الترك ولهذا كان النفي موجبا للتكرار دون الامر
كان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه
اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات
ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني
ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود
عقيب وجود والوجود الحادث لا بد من سبب موجود بخلاف

فانه عدم

بخلاف استمرار العدم لا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب
الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر
الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا
مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما
كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة
وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على حصول فلكونه
منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية ان كانت اسمية فالمشهور جواز
تركها او ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة
الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة
لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده
الى بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجع عوده على ما ابتداه
على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان
دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم
الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا
تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي انتم من اهل العلم والمعرفة
او انتم تعلمون ما بينه وما بينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة
الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان

المبتداء

المبتداء في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان
خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع
وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى يدخل في صلة العامل وينضم
اليه في الاثبات ويتقدر تقدير المفرد في ان لا يستانف بها الاثبات و
هذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت
ذكره وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في
انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات
لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا
لكنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول
جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ
للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية
الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه و
اصله لضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى
في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريق الذي جاء منه واما
قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه
بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا
عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم

ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا
كلامه في دلايل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في جائني زيد
وزيد يسرع او مسرع وجائني زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه
في نحو جائني وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت جائني
زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في
الاستعمال لانه بمنزلة قولك جائني وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس
التاج في ان المعنى على استيناف الكلام وابتداء اثبات وانه لم ترد جائني
كذلك ولكن هو جائني وهو كذلك وظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها
عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام
صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قايلون ان الجملة الاسمية
اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف
لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل كقولك جائني زيد راجلا
او هو فارس كلام فصيح واما جائني هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم
لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديها ابليس ويعاديانه
فاوله بتاويل المفرد وهذا يخالف جائني زيد وهو فارس لانه لو اريد
ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك
ماذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو

بمنزلة جاء زيد مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه اسرع وتصل احد
المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جائني بهذه
الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او
وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدات فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا
وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط
الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب
وتسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء
في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جائت لربط جملة ليس
من شانها ان يرتبط بنفسها فالجملة في نحو جاء زيد يسرع بمنزلة الجزاء
المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو
جائني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على
كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ
وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال
تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها
خرجت مع البازي علي سواد اي واذا لم يعرف قدري اهل
بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم متلبسا مصاحبا للبازي الذي
هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار

الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال
الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال
لا مبتدا وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم
الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد والمصنف
لعله التفت الى انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى الاصل الحال
وهي المفرده ولهذا كثر فيه ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل
الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرء اسوى اليك ودونه
من الارض موماه وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع
لانه لو جاء التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلام وفيه
نظر لانه كان الاصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان
يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر
والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو
لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اختير
تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو فان المفرد اولى بامتناع الواو
من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم بالابتداء
مرفوعا والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو افي الدار
زيد وقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع

وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك
الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو
وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا
يلتبس الحال بالصفة نحو جائني زيد فارس وعلى كتفه سيفه وما
اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ قوله و
يحسن اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف الابتداء
يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت
عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا
غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني
ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اسود
اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى
الفعل و يحسن الترك تارة واخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية
بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما
برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما
لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا
من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد
كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي

ان يكون صاحب الحال المتاخر الاسم الذى يشمل عليه الحال السابقة
مثل ان يجعل قوله يرداك يتحيل حالا من الضمير فى سالما وقال بعضهم
ان كان المبتدا ضمير ذى الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به
الجملة سواء كان مبتدا نحو فوه الى فى او اهبطوا بعضكم لبعض عدو
او خبر نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه بخروجها عن الواو
لكون الرابط فى اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف
قليل كقوله نصف النهار الماء غامره **الباب الثامن الايجاز والاطناب**
والمساوات قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين
اى من الامور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ اخر
فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب
انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه **لا يتيسر الكلام فيهما**
الا بترك التحقيق والتعيين يعنى لا يمكن ان يأتى على التعيين والتحقيق
ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب
كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر
وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان يقال هذا ايجاز وذاك
اطناب **والبناء على امر عرفى** اى والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف

وانو متعارف

ومتعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عى وفهاهة
اى كلامهم **فى مجرى عرفهم فى تادية المعاني** عند المعاملات والمحاورات
وهو اى الكلام **لا يحمد** من الاوساط **فى باب البلاغة** لعدم رعاية
مقتضيات الاحوال **ولا يذم** ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى
بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم
النعيق **فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب**
اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما
سبق اى الى كون عبارة المتعارف اكثر **ويرجع تارة اخرى الى كون**
المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام الذى ذكره المتكلم و
ليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام
يعنى قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف و
قد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر
كقوله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الراس شيبا فانه اطناب
بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا ربى شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى
ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى
ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ فى ذلك كل مبلغ ممكن فعلم
ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثانى

كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على ما
هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد
شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثانى
كما فى قوله اذ قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة متعارف الاوساط
وهى هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف
المسند اليه كما مر وصدق الثانى بدون الاول كما فى قوله رب انى وهن
العظم منى ويمكن اعتبار هذين المعنيين فى الاطناب ايضا لكنه تركه
لانسباق الذهن اليه مما ذكر فى الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا
عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب فليتامل
وقد توهم من كلام السكاكى ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو
ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة
الى مقتضى الكلام وهو وهم لان السكاكى قد صرح باطلاق الاختصار على
كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحهم لانه لم
يطلقوه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب **وفيه**
نظر لان كون الشئ نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه لان كثيرا
من الامور النسبية والمعانى الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف تعريفا
يليق بها كالابوة والبنوة ونحوها وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه

ان

انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب
على ما مر وهذا ضرورى وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا
لان ما ذكره السكاكى تفسيرهما **ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف**
بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون
المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور **رد الى الجهالة** لانه لا
يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف
ان كل مقام اى مقدار يقتضيه من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان
المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعانى والقدرة
على تادية المعانى بعبارات مختلفة فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك
بحسب مناسبة المقامات انما هى من داب البلغاء واما المتوسطون بين
الجهال والبلغاء فلهم فى تفهيم المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما
بينهم من الحوادث اليومية يدل بحسب الوضع على المعانى المقصودة
وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة
اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى
البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط وان كل مقام
اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر نبذ من ذلك فى الابواب السابقة
فلا رد الى الجهالة **والاقرب** الى الصواب او الى الفهم **انه يقال** التعبير عن المقصود

إما أن يكون بلفظ مساوٍ له أو لا والثاني إما أن يكون ناقصاً أو زائداً
والناقص إما أن يكون وافياً به أو لا والزائد إما أن يكون لفائدة أو لا
فهذه خمسة طرق ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان أما المقبول
من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية أصله بلفظ مساوٍ له أي
لأصل المراد أو بلفظ ناقص عنه وافٍ أو بلفظ زائد عليه لفائدة
فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والإيجاز أن يكون
اللفظ ناقصاً عنه وافياً به والإطناب أن يكون اللفظ زائداً عليه لفائدة
واحترز بوافٍ عن الإخلال وهو أن يكون اللفظ ناقصاً عن أصل
المراد غير وافٍ ببيانه كقوله أي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش
خير في ظلال النوك أي الحمق والجهالة ممن أي من [illegible] كدّاً أي
مكدوداً متعوباً أي الناعم في ظلال العقل يعني أن أصل مراده أن
العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل
ولفظه غير وافٍ بذلك فيكون مخلّاً وغير مقبول لأنه قد اشتهر في العرف
أن العيش المعتد به أعني العيش الناعم إنما هو عيش الجهلة الحمقى
دون العقلاء المتأملين في عواقب الأمور فجعل مطلق العيش في
ظلال النوك كناية عن عيش الناعم والعيش كناية عن عيش العقلاء
المتحيرين في أمورهم وأشار باللطف وجه إلى أن العيش في ظلال الجهل

والحماقة

والحماقة لا يكون إلا ناعماً وأن العيش الشاق لا يكون إلا عيش العاقل
حتى أنه لو ذكر الناعم لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ ظلال و
احترز بفائدة عن التطويل وهو أن يكون اللفظ زائداً على أصل المراد
لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعيناً نحو قول عدي بن الأبرش
يذكر غدر الزباء بجذيمة الأبرش وقددت الأديم لراهشيه وألفى
أي وجد قولها كذباً وميناً والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع
بينهما القد القطع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير
في راهشيه وفي ألفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد
أي احترز بفائدة عن الحشو وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد
متعيناً وهو قسمان لأن ذلك الزائد إما أن يكون مفسداً للمعنى أو لا يكون
فالحشو المفسد كالندى في قوله أي كلفظ الندى في بيت أبي الطيب
ولا فضل فيها أي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا
لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث وإنما صرفها
للضرورة فالمعنى أنه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على
الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا يصح في الشجاعة والصبر دون
العطاء فإن الشجاع إذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب
والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن فيه فضل وكذا الصابر إذا

تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه
لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على
المكاره ولهذا يقال هب أن لي صبر أيوب فمن أين لي عمر نوح بخلاف الباذل
ماله فإنه إذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه إليه دائماً
فيكون بذله له أفضل وأما إذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله
ولهذا قيل فكل إن أكلت وأطعم أخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال
أن المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لأنه لا يفهم من إطلاق لفظ
الندى ولأنه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس إلا عدم التحرز
عن الأمور التي من شأنها الإهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة و
الأقرب ما ذكره الإمام ابن جني وهو أن المراد بالندى بذل المال
لأن الخلود تنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء
ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضيلة
عن الحشو والغير المفسد قوله أي وعن الحشو الغير المفسد للمعنى
كلفظ قبله في قول زهير بن أبي سلمى وأعلم علم اليوم والأمس
قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عمِ فإن قلت قد يقال أبصرته بعيني و
سمعته بأذني وكتبته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو ولو وقع في
التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت أيديهم قلت أمثال ذلك إنما يقال في مقام

يفتقر

ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر
لقد علم الحي اليمانون أنني إذا قلت أما بعد أني خطيبها وقد يكون
مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير
لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني وإما
بالإيغال من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها واختلف في تفسيره فقيل
هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في
في قولها أي قول الخنساء في مرثية أخيها وإن صخراً لتأتم أي تقتدي
الهداة به كأنه علم أي جبل مرتفع في رأسه نار فإن قولها كأنه
علم وافٍ بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها
أتت بقولها في رأسه نار إيغالاً وزيادة للمبالغة وتحقيق أي وكتحقيق
التشبيه في قوله أي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا
أي خيامنا وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع
وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش
لكنه أتى بقوله لم يثقب إيغالاً لأن تحقيقاً للتشبيه لأن الجزع إذا كان غير
مثقوب كان أشبه بالعيون قال الأصمعي الظبي والبقرة إذا كانا حيين
فعيونهما كلها سود فإذا ماتا بدا بياضها وإنما شبهها بالجزع وفيه سواد

وبياض بعض موتت والمراد كثرة الصيد يعني ما اكلت اكثرت العيون
عند نا كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه يتبين بطلان ما قيل
ان المراد ابرق طالت مسايرتهم في المفاوزة حتى الفت الوحوش
رحالهم واخبيتهم ولدفع توهم غير المقصود في البيت السقط وفسقيا
لكاس مثل فم خاتم من الدر لم يهم بتقبيله خال فانه جعل الفم كاسا
ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاسا غاليا ما يكرع فيه كل احد من
اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بان لم يقبله ملك
متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص
بالشعر بل ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل
لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا
يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى
بدونه لان الرسول مهتدى لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع
وترغيب في الرسل اى لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون
صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب
الجملة بجملة تشمل على معناها اى معنى الجملة الاولى للتوكيد علته التعقيب
فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره و
اخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بجملة ولغير التاكيد وهو

التذييل

اى التم

والعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق
بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذى هو الحيوة
بخلاف قولهم فانه لا يشمل على التصريح بها وما يفيده تنكير
حيوة من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه
من قتل جماعة بواحدة فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم
الذى هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم
اى لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة
للمقتول اى الذى قصد قتله والقاتل بالارتداع عن
القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم
انه نقيض منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وهو القود واطراده
اى كون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا
سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون
على وجه القصاص لا مطلق القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له
وخلوه اى خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم
فانه يشمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام
يعني ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشمل عليه ولا يلزم من هذا
ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد

العجز على صدره وهو من المحسنات قلنا المحسنات حسنة ليس من
جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان
الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان
لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه
اى وباستغناء قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف
بخلاف قولهم فانه محتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه و
المطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين
كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو القصاص قتل
وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن
توالي الاسباب الخفيفة التي ينقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم
فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد
ويخلو عما يشمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان
الشئ ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم
الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة وهما لازم الفعل وهمزة انفى
وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد
الاختصاص وايجاز والحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون
لحذف شئ والمحذوف اما جزء جملة يعني ما الجزء ما يذكر في الكلام

ايجاز الحذف واقسام

ويتعلق

ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمله كان او فضلة مفردا كان
او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اى
اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني المتنبه العقبة وفلان طلاع الثنايا اى
ركاب لصعاب الامور انا ابن جلا جلا اى انكشف امره او جلا
الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كان جملة
يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور
بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا
وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا
ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني
يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل
ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى
العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه
حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك
يأخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة
او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت

تحقيق الحكم

ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة
او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط اما مجرد اختصار او
نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون
اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو وما تاتيهم من اية من ايات ربهم
الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله مجرد الاختصار يعني
يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اى جواب الشرط شئ لا
يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم
منه بخلاف ما اذا ذكرنا فانه يعين وربما سهل امره عنده الا ترى
ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه
من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مواخذته على
ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ المتبجح اذا رايتني شابا و
سكت جالت الافكار له بما لم يخل به لو اتى بالجواب مثالهما اى مثال
الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط

اوالمحذوف

او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل
كما مر في الابواب السابقة كالحال نحو البر الكر بستين اى منه والمستثنى
نحو زيد جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو
يا رب ويا غلام والجواب القسم نحو والفجر وليال وجواب لما نحو فلما اسلما
وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما
بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا
والجملة عطف على جزء جملة مسببة سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل
الباطل اى فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في
شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اى فساءنا فالاتيان على الهرم
سبب الاساءة او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب
بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضرب به او ان يضرب بها فيكون قوله فضرب به جملة
محذوفة هي سبب المذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة
واحدة فيما اختلفوا فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله النبيين بدليل قوله تعالى ليحكم
بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد
انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي الشرط كقوله تعالى فالله هو الولي
اى ارادوا وليا بحق فالله هو الولي وهذه الفاء يسمى فاء فصيحة

الفاء الفصيحة

196

٢

وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني
وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل
انها فصيحة على التقديرين فالمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان
اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا اى ان اردنا او غيرهما
اى غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث
الاستيناف من انه على حذف المبتدأ والخبر في قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اما اكثر اى والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا
انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اى فارسلون الى يوسف ارم نحن
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه فقال له يا يوسف ومنه بيت
السقط من بضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن ومالي
اى طربن فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم اعاودها وتدل فعني
الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة سدل فعتها والحذف
على وجهين ان لا يقام شئ مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر
لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه
جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف
لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى على الحذف

ادلة الحذف

والمقصود

والمقصود والاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة
اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما يتعلق بالافعال
دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان
المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير
التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام
وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة ليست من
الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف
نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى
ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد
انه يدل على تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه
والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل
دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات
شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان
يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها
عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت
على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة
لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر

197

فسر جهه ولا فى شانه لكونه منه م ملاله ويتعين ان يقدر فى موارده ثم
نقلا الى العادة ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف لان الشروع انما
يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف
فانما هى من جهة ان الجار والمجرور لابد له من فعل يتعلق هو به على ما
سيشهد به قوانين النحو به ويدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو
بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اى يقدر عند الشروع فى القراءة
بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام او القعود بسم الله اقوم او
اقعد وكذا فعل شرع فيه ومنها الاقتران اى ومن ادلة تعيين المحذوف
اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست فان
كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب به دل على ان المحذوف اعرست
والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق من رفأت الثوب ارفؤه
اذا اصلحته ما وهى منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى بال
صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم
واحد او ليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه
من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل
لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه
مع الشعور بالمجهول يوجب تألما وفى المجهول اذا لم يحصل به شعور ما

الاطناب

فلا

فلا ألم فى الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس
الى العلم به وتألمت بفقد انها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح
كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الألم اكمل واقوى
فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا تقل بشرى ولكن
بشريان ومما يرى فى ذلك قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل
من الغمام فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة
ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخير
اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشد فكيف اذا جاء الشر من حيث لا
يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب منقطع لمجيئها من حيث
يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح
لى صدري فان اشرح لى يفيد طلب شرح لشيء ماله اى للطالب
وصدري يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا
الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة
وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه
ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع
ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة
ومنه اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى

على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار
كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان
اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار
مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز
والمساواة وهذا موافق اصطلاح السكاكى ووجه حسنه اى
حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز
الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب وجه من حيث لم يقل
نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر
الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب و
الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور العريبة
المستطرفة الذى يظهر فى النفس عند وجدانها تأثير وانفعال
عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة الجمع المتنافيين ان يصدق
على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد فى زمان واحد
من جهة واحدة وهذا محال ومنه اى ومن الايضاح بعد الابهام
التوشيع وهو ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين
ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان
الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص

وطول

وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا
لان التوشيع لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام
عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعنى بذكره بعده ان يكون
ذلك على سبيل العطف دون الوصف او البدل فلو قال واما بعطف الخاص
على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اى مزية الخاص
حتى كانه ليس من جنسه جنس العام تنزيلا للتغاير فى الوصف
منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما
له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام المباين لها
لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه و
التصريح به وذلك قد يكون فى مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى اى الوسطى من الصلوة او الفضلى من قولهم للافضل
الاوسط وهى صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من
عدوا لله وملئكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون فى كلام
نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف و
ينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان الصابرين باب
من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة
ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا

سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان
ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار
ليخافوا فتنبهوا عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا
عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفى تكريره تاكيد للردع والانذار
وفى الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ من الاول
واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان الاصل
ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدريج فى درج الارتقاء
من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني
بعد الاول فى الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله
وقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت
التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ على سنة الغفلة ليكمل
تلقي الكلام بالقبول كما فى قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم
سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع
والتحسر كما فى قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة
مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول فى الكلام وهذا التكرير قد يكون
مجردا عن رابطة كما فى قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا

ثم

يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معك فهم ما كتبه اهل الحق كتبته بيمينك
هذا واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان
فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى هى اجراس و
نغم لا معانى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه بالفم ومعناه مؤثر
فى القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال تعالى يقولون بافواههم
ما ليس فى قلوبهم المساوات قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو
ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اى قول النابغة يخاطب ابا
قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتاى
هو اسم الموضع من انتاى عنه اى بعد عنك واسع اى ذو سعة و
بعد شبهه بالليل لانه وصفه فى حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت
الممدوح وان ابعد فى الهرب فسار اقصى الارض لسعة ملكه و
وطول يده ولان له فى جميع الاماكن مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه
فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان فى الاية حذف المستثنى منه وفى
حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساوات قلنا اعتبار ذلك امر
لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل
المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة
كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح

المساوات

كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء و
الايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص
حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا
علم انه متى قَتَلَ قُتِلَ كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع
بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان
ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف و
الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب تركه
لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا مع ان
ليس فيه حذف شيء يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد
رعاية امر لفظي وهو ان حروف الجر لا بد ان تتعلق بفعل وفضله اى
رجحان قوله ولكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام
فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره
اى اللفظ الذي يناظره قولهم القتل انفى للقتل من اى من قوله ولكم
فى القصاص حيوة وما يناظره منه هو فى القصاص حيوة لان
قوله لكم لا يدخل فى المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل
انفى للقتل فحروف فى القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر
التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر

والمعتبر

القصر
الايجاز

اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة
المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي
الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص
فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يراد الجزاء
عام لكل مكافاة يستعمل تارة فى معنى المعاقبة واخرى فى معنى الاثابة
فلما استعمل فى معنى المعاقبة فى قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم
بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون
من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل
بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال
فى الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان
الباطل كان زهوقا اى مضمحلا غير ثابت وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى وما جعلنا لبشر من
قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افاين
مت فهم تذييل من ضرب الاول وقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت من
الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اى التذييل
ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل
مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى قسمين المذكورين وايضا ينقسم قسمة
الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا القسيم للضرب الثاني

كما توهم نظرًا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي
يجب ان يكون لتاكيد الجملة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه
الاية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد
مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا
لا تلمه خال عن اخا العموم لوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب
في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا بعرف بالتامل يعني لا
على استبقا موده اخ حال لكونك ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث الى
وذميم خصال اى الرجال المهذب اى المنقح الفعال المرضى الخصال فصدر
البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك و
تكرير لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب في الرجال واما
بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضًا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز
عن الشئ وفيه التوقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يوتي في كلام
توهم خلاف المقصود بما يدفعه اى يوتي بشئ يدفع ذلك الايهام و
ذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد
في اخره فالاول كقوله اى قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها
اى غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع
اى نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اى تسيل لان نزول

المطر

قد يكون سبب الخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير
مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه
اذلة على المومنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة
على المومنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة
على الكافرين دفعًا لهذا الوهم واشعارًا بان ذلك تواضع منهم للمومنين
ولذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم
على وجه التذليل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى
للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المومنين خافضون
لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب ابن سعد الغنوي حليم اذا
ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على
وصفه بالحلم لتوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو
في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن
زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله
اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله
فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو
لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض
وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا

٢٠٢

في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي
يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان
المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم
انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم
اثار الغضب واطفائه والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في
عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها
الحلم بحيث يهابه العدو ولتمكن مهابته في ضميره فليف في غير تلك
الحالة واما بالتتميم وهو ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود
بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه
وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اى يطعمونه مع حبه والاحتياج
اليه واذا جعلت الضمير لله اى يطعمونه على حب الله فلا يكون
مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتعليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي
اسرى بعبده ليلا مع ان الاسرا لا يكون الا بالليل للدلالة على التعليل وانه
اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة اواكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند
فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال

الكلامين

ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في
قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله
سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله و
لهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه وتقديس
عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اى وكالدعاء في قول عوف بن
محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله وبلغتها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة
ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في
قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من
الاعراب هو الاهل انامها والحوادث جمة فانه تاكيد وجوب اتباع
ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله
تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني
وضعتها انثى وبين قوله واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا
ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث
ذكر في قوله اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم
العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم

٢٠٣

عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم

المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ماقدرا ان هي المخففة من الثقيلة و

ضمير الشان محذوف يعني ان المقدر ات البتة وان وقع فيه تاخير و

في هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة

بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة السببية

اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة

ايضا اي كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث
اي فاء اعتراضية

امركم الله ان الله يحب التوابين المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله

ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين

متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم

بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان الماتي الذي امركم

به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لاقضاء

الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا

الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا ومن نكت الاعتراض

تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى

ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا وفصاله في عامين ان اشكر لي

ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما

ايجابا

ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة

والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا

جنتي لو رايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع الجهنم

والاستعطاف ومنها بيان المسبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر

فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان

كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس

راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما

سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع الايهام خلاف

المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في

الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة بينهم

وقوع الاعتراض اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة

اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها

معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف والاعتراض عند هؤلاء ان

يوتى في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين

بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في

جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها

فينبغي ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا

2

التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون جملة لا

محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه

ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه

لشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم

بالاختصار بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في

التذييل بحيث ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لا يشعر

به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب جملة اخرى

مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او توكيدا و يكون الغرض

منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على

الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة

والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي لكنه وجوز الفرقة

الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان

يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يوتى في اثناء الكلام

او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض

بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما
متن

يكون واقعا في اثناء او بين كلامين متصلين معنى وتقريب كلامه على

ما ذكرنا ظاهر اما على ما ذكر في الايضاح حيث قال ومنهم من شرط في

الاعتراض

الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن

لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا

في احد الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى

ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة

كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض

عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط

ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب

ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة

من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه

يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من

الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط

عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل

من جملة او اكثر فهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب

نفي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما

بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى

الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون

به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره احد

من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حولهم وترغيبا فيه اى فى الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التى اوردها المصنف فى هذا المقام قولهم رايته بعينى وقوله تع اذ يلقونه بالسنتكم وتقولون بافواهكم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل فى التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هى التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجرى على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم فى القلب ومنها قوله تع تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجئ للاباحة فى نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعنى الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تع اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين فى دعوى الاخلاص فى الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون فى نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا ايضا من قبيل التكميل

ومن

ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوى اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اى لذلك الكلام اى اصل المعنى كقوله اى قول اى تمام يصد اى يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر سودد اى سيادة وتمام ولو برزت فى زى عذراء ناهد الزى الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى تنهد ثديها اى ارتفع وقوله اى قول الشاعر الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء فى جانب الفقر اراد بالغنى مسببه اعنى الراحة وبالفقر المحسن يعنى ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة وهذا يصفه بالميل الى المعالى فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت عبارة انه فى اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز لا يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله تع لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اى يزيل تغييره

من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا انقيادا لهوانا واقتدا ء لما يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس فى المهمات الى رايهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما فى الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا

الفن الثاني في علم البيان

الفن الثاني فى علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه فى تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اى ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم معنى ما يدل عليه الكلام الذي روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فى المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سياتى والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد

جواد

جواد فى طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان فى شئ وتقييد الاختلاف بان يكون فى وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد فى طرق مختلفة فى اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال فى وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها فى الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج الاعتراض بان التعبير عن الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث الحارث على ان الاختلاف فى الوضوح مما يابله القوم فى الدلالات الوضعية كما سياتى ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره هينا اولى من تعريفه ايراد المعنى الواحد كما فى المفتاح ودلالة اللفظ يعنى لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وتقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها فالدلالة هو كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان

كان لفظيا فالدلالة لفظيه والا فغير لفظيه كدلالة الخطوط و العقود
والاشارات والنصب ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار
فاضافة الدلالة الى اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظيه و
عليه ان تقييدها بما يكون للوضع مدخل فيها احتراز عن الدلالة الطبعيه
والعقليه لان الدلالة اللفظيه اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فا
الاولى هي التي سماها القوم وضعيه وهي التي ينقسم الى المطابقة والتضمن
والالتزام والثانيه اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبعيه كدلالة
اح اح على الوجع فان الطبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض
الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقليه الصرفه كدلالة اللفظ المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون
للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبعيه والعقليه لاختلافهما باختلاف
الطبايع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق الكلام
في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظيه الوضعيه بانها
فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع و
احترزوا بالقيد الاخير عن الطبعيه والعقليه لعدم توقفهما على
العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجمله لا وضعه
لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام والاعتراض بان الدلالة

صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعنى الفاهميه
فهو صفة السامع وان كان بمعنى المبني للمفعول اعنى المفهوميه فهو صفة
المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال
الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه
وجوابه انا لا نسلم انه صفة اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او
انفهام المعنى من اللفظ هو بعينه كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غايه
ما في الباب ان الدلالة معنى يصح ان يشتق منه صيغه تحمل على اللفظ
كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقهما
الا برابطه مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ
متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم
العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ
التي يكون مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على الخارج منه
كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاول يعني الدلالة على تمام ما وضع
له وضعيه لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له
فهي الدلالة المنسوبة الى الواضع ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة
على الجزء والخارج عقليه لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم

بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم
يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثه وضعيه بمعنى
ان الواضع مدخل فيها ويخصون العقليه بما يقابل الوضعيه و الطبعيه
كما ذكرناه ويخص الاولى بالمطابقه لتطابق اللفظ والمعنى والثانيه بالتضمن
لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثه بالالتزام لكون الخارج
لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل
واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها دلالة
على تمام ما وضع له مع انها ليست بمطابقه بل بتضمن واذا اريد به الجزء لانه
موضوع لا يصدق انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست
بتضمن بل مطابقه وكذا المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم
واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقه واذا اريد به اللازم من حيث
انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم
مع انها مطابقه لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض
فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود
وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض
القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو المطابقه

دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن هو
دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزئه والالتزام دلالته على الخارج
اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجه الى هذا القيد
لان دلالة اللفظ لما كانت وضعيه كانت متعلقه بارادة اللافظ الارادة
جاريه على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه
ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اي ان اريد به احد المعنيين
لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم يكن تلك الاراده على قانون
الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ
ابدا لا يدل الا على معنى واحد فالمعنى ان تمام الموضوع فمطابقه وان كان
جزئه فتضمن والا فالالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعيه لا يقتضي
ان يكون تابعه للاراده بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ
وكنا عالمين بالوضع يتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني
بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلاله موقوفه على الاراده باطل
لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن
فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا
قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما
مطابقه لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القايل يلزم امتناع

الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى
واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام مستلزم للمطابقة
سلمنا جميع ذلك مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك
بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها
مطابقة او التزام او تضمن وانما اخذت يصدق عليه تعريفا الا خر
وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية
مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني اللزوم
بين الموضوع والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول
الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن
والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة ساير الخارجيات اليه
فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد
المخاطب بعرف عام او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما ثبته
اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف
او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعة وغير ذلك مما يجري
مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بخلاف في
اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم
لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى

خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره
من قراين الاحوال فالاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك
تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم
انفكاكه وظاهر انه لو اشترط هذا اللزوم لخرج كثير من معاني
المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة
الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية
اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ
لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه بعض والا اي وان لم يكن
عالما بوضع الفاظ لذلك المعنى لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا
عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد
فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان
يكون كلام اخرى تؤدي الى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح
من دلالة قولنا خده الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها
ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياه
من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما
بوضعها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانا قال والا لم يكن

كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم
والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم كل واحد منهما
فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها
وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون
شيء منها دالا او يكون عالما بوضع منها دون بعض فيكون
بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد
منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فلينا مل وايا ما كان
لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم
بالوضع لزم الدور لان العلم موقوف بالوضع على فهم المعنى
لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف
على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم
المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى
بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى
في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على
فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لانم
انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض
لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر
معانيها

معانيها في العقل بادنى التفاوت لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد
بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفاوت اكثر ومراجعة اطول وكثيرا
ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا
بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة التكرار للفظ
على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح
والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك
لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة
وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط بخلاف المطابقة
فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند
عدم العلم بالوضع وسرعة وبطوء حضور بعض المعاني المطابقية في العقل
وبطوءها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوئه ولهذا يختلف
باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية اي والايراد المذكور
يتاتى بالدلالة العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب
لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم في الالتزام اما في الالتزام
فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من
بعض بسبب قلة الوسايط فيكون اوضح لزوما الرغيمكن تادية ذلك
المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة

عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزوم لبعضها
اوضح منه للبعض فيمكن تاديه ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة
الدلالة عليه فى الوضوح وذلك لان المعتبر فى دلالة الالتزام فيما هو
ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى فى الذهن حصوله
فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة متعدده وسواء كان اللزوم بينهما
عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه
عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل فيمكن تاديه هذا المعنى بتلك العبارات التى بعضها اوضح دلالة عليه
من بعض واما فى التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شئ اخر
وجزء الجزء من شئ اخر فدلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك
المعنى اوضح من دلالة الشئ الذى ذلك جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان
على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح
من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغى ان يكون الامر بالعكس لان فهم
الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان
ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقه
لان المعنى انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان
ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل

من غير

من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس فى الشفاء ان الجنس
ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع التفصيل بينهما فى هذا الحال
امكن يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولم يلتفت الذهن
الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما
يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا و
ما ذكرت هنا من التاديه بالعبارات المختلفة انما هو فى المعانى الافرادية
قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا سياق كلامهم
فى مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان
وكثير من امثلة الكنايه انما هى فى المعانى الافرادية لكننا لما عنّا القوم
فى هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي
يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو
جزء من المعنى التركيبي فاذا اعتبرنا عن معنى تركيبي بتركيب بعض مفرداتها
اوضح دلالة على ما هو داخل فى ذلك المعنى كان هذا تاديه للمعنى الواحد التركيبي
بطرق المختلفة فى الوضوح هذا غاية ما تيسر لى من الكلام فى هذا المقام
وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له
يعنى اللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما فى التضمن او خارجا
كما فى الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اى ارادة ما وضع

٢١٦

٧

والا اى وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبنى
على ما سيجئ فى اول باب الكناية من ان الانتقال فى المجاز والكناية كليهما
انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكى من ان مبنى الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم وليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث
انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه
ثم الظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب فى المجاز ان يذكر الملزوم
ويراد به اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا فى قليل من اقسامه على ما يجئ
وقدم اى المجاز عليها اى على الكناية لان معناه كجزء معناها لان
المراد بالمجاز هو اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع
اى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم فى الوضع
ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه
وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه فذكر المشبه واريد به
المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اى التشبيه قبل
التعرض للمجاز الذى احد اقسام الاستعارة لابتنائها عليه
فانحصر المقصود من علم البيان فى الثلثة التشبيه والمجاز والكناية
فان قلت اذا كان ذكر التشبيه فى علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة

قلت

٥

قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوايده ارتفع ان يجعل مقدمة لبحث
الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام فى شرح
مقدمة علم البيان على ما اختاره السكاكى وانت خبير بانها من
الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه
والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات
الى الاسباب التى اوردها فى صدر هذا الفن التشبيه اى هذا بحث
التشبيه الاصطلاحى الذى يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعنى التشبيه
بالمعنى اللغوى اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه
سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك
ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات بالمضمر لئلا يعود الى المذكور المخصوص
فاللام فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس وما يقال ان المعرفة
اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه فى
اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له
يعنى هو ان يدل على مشاركة امر لامر اخر فى معنى فالامر الاول هو المشبه
والثانى هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه فظاهر هذا التفسير شامل
لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد

٢١٣

ههنا ما لم يكن اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان هو
الدلالة على مشاركة امر لامر اخر فى معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة
التحقيقية نحو رايت اسدا فى الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية
نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني
منه اسد على ما سيجيء فى علم البديع فان هذه الثلاثة دالة على مشاركة
امر لاخر فى معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها فى الاصطلاح
خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بان نحو رايت
بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه فى
الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لاخر فى معنى
لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد
وينبغي ان يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج
عنه نحو قاتل زيد عمروا وجاءني زيد وعمرو وانما قال لا الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي
اثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة
امر لاخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي
على ما سيحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اى فى تفسير التشبيه
الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة
التشبيه

نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام القرينة وما يسمى تشبيها
على المختار وهو القول ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن
المشبه او فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا
زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي فهم بحذف المبتدا اى
هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة
انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه
صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى
الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل فى اخر باب التشبيه ان
شاء الله والنظر ههنا فى اركانه اى البحث فى هذا المقصد انما هو
عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به
ووجهه واداته وفى الغرض منه وفى اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة
المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة فى تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة
امر لاخر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه فى الاصطلاح
كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد
كالاسد فى الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما
لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة الة لبيان التشبيه و
لان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان

اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد فى المبصرات
والصوت الضعيف والهمس فى المسموعات والمراد بالصوت الضعيف
الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت
الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة والنكهة وهي ريح
الفم والعنبر فى المشمومات والريق والخمر فى المذوقات والجلد الناعم
والحرير فى الملموسات وهذا كله مما فيه تسامح الا فى الصوت الضعيف
والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد
والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملابسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها
اجساما لكنه قد اشتهر فى العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر
وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان
كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك ما سيجيء تحقيقه
او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس
فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة
عما من شانه ان يكون حيا والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق
رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو
كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه
المحسوس

المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية اليها ولذا قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من
ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا
للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة
فى وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة فى
الظهور والمسك كخلق فلان بالطيب كان سخيفا مستهجنا محسوسا ويجعل كا
كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ح ثم لما كان
من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة
العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها فى
الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما
قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار
الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو
او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع
والشم والذوق فدخل فيه اى بسبب زيادة قولنا او مادته دخل
فى الحسي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد
منها مما يدرك بالحس كما اى كالمشبه به فى قوله وكان محمر الشقيق
من
هو باب حمرة قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر فى وسطه

سواد وانا اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثيرة فيها ذلك اذا تصوب
اى مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او تصعد اى مال الى العلو
اعلام جمع علم وهى الرايه ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان
الاعلام الياقوتيه المنشورة على الرماح الزبرجديه مما لا يدركه الحس
لان الحس انما يدرك ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على
هيئة محسوسة مخصوصة به لكن مادته التى تركب هو منها كالاعلام
والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلى ما عدا
ذالك اى المراد بالعقلى ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس
الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمى الذى لا يكون للحس مدخل فيه
لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال
اى ما هو غير مدرك بها اى باحد الحواس المذكورة ولكنه بحيث
لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلى كما فى
قوله اى كالمشبه به فى قول امرء القيس اتقتلنى والمشرفى مضاجعى
ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول اتقتلنى ذلك الرجل الذى يوعدنى
فى حب سلمى والحال ان مضاجعى وملازمى سيف منسوب الى مشارف
اليمن وسهام محددة النصال ثم شبه سن السيف اذا حددته ووصف النصال
بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا

يدركه

بدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر
ومما يجب التنبيه له فى هذا المقام انه ليس المراد بالخياليات الصور
المرتسمة فى الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعانى
الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك
لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال من الحس المشترك اذ
لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين
ليست من المعانى الجزئية بل هى صور لو تحققت لها ليست مما لا يمكن ان يدرك
بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم يدرك الا بها ليست ايضا مما لم
تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق فى هذا المقام ان من قوى
الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعانى
وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان
او راسان او لا راس له وهى دائما لا يسكن نوما ويقظة وليس عملها
منتظما بل النفس هى التى تستعملها على اى نظام تريد بواسطة القوة
الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا
تسمى مفكرة فالمراد بالخيالى هو المعدوم الذى ركبته المتخيلة من
الامور التى ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شئ يهلك الناس كالسبع فاخذت

۲۱۶

المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما
يدرك بالوجدان اى ودخل ايضا فى العقلى ما يدرك بالقوى الباطنة
وتسمى الوجدانيات كاللذة والالم الحسيين اطلاقهما بخلاف
اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات
الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند
المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند
المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسى وعقلى اما الحسى
فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف
الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت
حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شئ ترجوه وكذلك
البواقى فهذه مستندة الى الحس واما العقلى فلا شك ان للقوة العاقلة
كمالا وهو ادراكاتها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به
وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من
الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما
اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين
المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة
فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة

لكونها

وهى كيفية يحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة
وهى كيفية يحصل من استواء وضع الاجزاء واللين وهى كيفية يقتضى قبول
الغمز الى الباطن ويكون للشئ بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه
ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبولها الغمز الى الباطن من الرطوبة
وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهى يقابل اللين وكون هذه الاربعة
من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهى كيفية يقتضى بها الجسم
ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عايق والثقل وهى كيفية يقتضى بها
الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عايق ولكل منهما فى الحقيقة مدافعة
محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه فى
الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق
المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة
ولا حركة فيه وما يتصل بها اى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة
والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور فى غير هذا
الفن او عقلية عطف على حسية اى سفه الحقيقية اما حسية كما مر واما
عقلية كالكيفيات النفسانية اى المختص بذوات الانفس من الذكاء
اى حدة الفؤاد وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان
يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس معدة

۲۱۰

كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم قد
يقع على الادراك المفسر بحصول صورة من الشئ عند العقل وعلى الاعتقاد
الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى الملكة
يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن
البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة
للنفس مبدأها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا تحركها
الغضب بسهولة ولا يضطرب عند المكروه وساير الغرايز جمع غريزة و
هي الطبيعة وفسرت بانها ملكة يصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها
الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان الاعتبار
مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرايز مثل الكرم والبخل والعجز و
القدرة والجبن والشجاعة ومقابلاتهما وما اشبه ذلك واما اضافية
عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما يطلق على ما يقابل الاضافي
الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة
الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات
الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري
الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة
بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال

ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري
ونسبي كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او
كاتصافه بشئ تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي
لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى فكان هذا ابتهاج من
السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر
على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطايف التي فيها وايضا وجه
التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما
تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة
او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور كما يشعر
به لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو
حقيقة او
بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلته الواحد اي
وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلته واما متعدد بان
ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وجه
شبه وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما
في كل من تلك الامور بل في الهيئة المركبة والحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد
كذلك واما حقيقي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي و
المتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او

مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من
الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه
سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به
فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع
ان يدرك بالحس من غير الحسي شئ يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من
الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك
بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم
والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان
يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من
الحسي شئ اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله
اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي
اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه
الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل انه اي وجه
التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السوال ان كل وجه
تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو
كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الشركة فيه فكل وجه
تشبيه فهو كلي ولا شئ من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة

حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شئ من
وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا
ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد
فان افراده الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة
الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا
عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان يكون
هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله
الواحد الحسي مشروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان
وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او
عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان
او المشبه حسي والمشبه به عقلي او العكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب
كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما فبقي ستة عشر فالواحد
الحسي كالحمرة من المبصرات او الخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه
تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم
من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر في تشبيه الخد بالورد و
الصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم با
الحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة في على وقد تجرأ

الشجاعة ويقوى جرأة الرجل جرأته بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان
الشجاعة على ما فسره الحكماء مختصة بذات الانفس لوجوب كونها صادرة عن
روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها اعم والهداية اي
الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس وجود الشيء العديم
النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية
سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت لهذا معنى من معاني ذلك
او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد والعلم حكم النور في
انك تفصل به الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل
القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم يثبت له به شبها من
شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها تمثيلا
ثم قال الا ان يكون كذلك لكنا نظر الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء
وموجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تعمل بهذا الظاهر فلا معنا يقع فيه
والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه
عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل
كما انه بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص
كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو
ظاهر

ظاهر وفي وجه بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء
عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة
العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان
ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي بها يقتدر على الادراكات الجزئية كعلم
النحو مثلا والحيوة شرط للادراك وسبب والشرط يشتركان في كونهما
طريقا الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو التعقل ولو
جعل وجه التشبيه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين
الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه التشبيه
لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا
لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان
او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب
ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب دون الواحد قلت
يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة
مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان
لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو
في الانسانية واحد لا بمنزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى
عدة هي اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فينتزع منها هيئة

وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه شبه لذلك ترى صاحب المفتاح يصرح
اي ان يقصد الى عدة هي اشياء مختلفة
في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة
على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا
المعنى اعني ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء يكون لكل منها دخل
في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا
المعنى اعني ان يقصد الى عدة ثم ينتزع منها هيئتين ثم يقصد اشتراك
الهيئتين في هيئة تعمها وتشملها انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فتأمل
وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او
غير واحد وغير الواحد ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة
واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد
محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما
في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة ابن الجلاح او قيس بن الاسلت و
قد لاح في الصبح الثريا لمن رأى كعنقود ملاحية بضم الميم عنب ابيض
في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي بفتح
نوره كذا في اساس البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها
من الهيئة بيان لما في قوله كما من تقارن الصور البيض المستديرة
الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة
اي

اي بقاربها كونها على الكيفية المخصوصة منضما الى المقدار المخصوص و
المراد بالكيفية انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة
الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة كما
تجده في مرأى العين بين تلك الانجم وهذا المعنى صحيح الذي ذكرنا في تفسير
الكيفية جعلها الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار مخصوص
في القرب والبعد هذه النسخة صحيحة وجمع صاحب المفتاح بينهما فكانه
اراد الخ وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما
فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقداري الثريا والعنقود اعني ما لهما من
الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان
الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على
ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة
الحاصلة فيها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا
والمشبه به هو العنقود حين يفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون
مقيدا وانه لا ينافي التركيب فيما اي المركب الحسي في التشبيه الذي
طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع فوق رؤوسنا
من اثار الغبار اي هيجه واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط
بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى بحذف احدى التائين ومن جعل

ماضيا لم يوت لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطايف التي
قصدها الشاعر على ما سنطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة الحاصلة
بيان لما في قوله كما من هوى بفتح الهاء اى سقوط اجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما
يرى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال تشبيه النقع
والسيوف فيه بالليل المتهادي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب
وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا
في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في تشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا
كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع
تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة و
فصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة فصيلها
ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين وما يتعقبه ذلك ان قوله تهاوى
كواكبه لما وقع صفة لليل فالكواكب مذكور على سبيل التبع لليل
ولو كان مستبدا بشانها ان يقع ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان
ادراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن
هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء و
تذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لو نالا يقع في النفس

لكونها من المشاهدات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة
بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف
وما شاكل ذلك ومن حس الحس المشترك والخيالي والقوة الوهمية والحافظة والمتخيلة وجهه ما يشتركان فيه اى وجه التشبيه هو المعنى الذي
قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا فالاقدام والاسد
في قولنا زيد كالاسد مشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير
ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى
الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا
قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف
هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور
في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد في احد الطرفين او في كليهما
الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اى مثل وجه الشبه في
قول القاضي التنوخي وكان النجوم بين دجاها هي جمع دجية وهي
الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان
وجه الشبه فيه اى التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة
الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود
فهي اى تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل
وذلك اى بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان

لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة
فلا يهتدي للطريق ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت اي
البدعة وكل ما هو جهل بها اى بالظلمة فقوله شبهت جواب لما
ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان
السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع
ذلك اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى
تخيل ان الثاني اى السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو
قوله عم اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى وتخيل
ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت
سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب تخيل ان الثاني مما
له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام تشبيه النجوم بين
الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اى مثل تشبيه النجوم
ببياض الشيب في سواد الشباب اى ابيضه في اسوده في
ما سواه محقق او بالانوار اى بالازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة
بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر
اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا
ذا بياض بين شيء ذا سواد على طريق التاويل وهو تخيل ما ليس بمتلون

متلونا اعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى
سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى
كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه
بين المشبه والمشبه به فساد جعله اى جعل وجه التشبيه في قول
القايل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا و
الكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو
لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل
ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه
وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد
ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستحق لوقوعه
في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح
فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او
اقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه فيه هو كون استعمالها مصلحا و
اهمالها مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم فلا يحصل منافعه
التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعات احكام النحو فيه من الاعراب
والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه
وهي التغذي به او ينتفع ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل

معطلى والكثير معقد فكانه اراد بكثرة النحو استعماله بالوجوه الغريبه
والاقوال الضعيفه ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اى والتشبيه
اما غير خارج عن حقيقتهما اى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام
ماهيتهما النوعيه او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهيه اخرى او مميزا
لها عن غيرها كما فى تشبيه ثوب باخر فى نوعهما او جنسهما او فصلهما
كما يقال هذا القميص مثل ذاك فى كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او
خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال
صفة وتلك الصفة اما حقيقيه اى هيئة متمكنة فى الذات
متقررة فيها والصفة الحقيقيه واما حسيه اى مدركة بالحس كالكيفيات
الجسميه اى المختصه بالاجسام مما يدرك بالبصر وهو قوة مرتبة
فى العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فتفترقان الى العينين من
الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة
او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع
كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعنى
بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد
مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات
ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابته وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم

تعليمي

تعليمي ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها فى
الطول والعرض فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط والحركات والحركة
عند المتكلمين حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان اخر اعنى انها
عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو
الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير من الكيفيات
نظر لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذي يقتضى القسمة لذاته والحركة من
الاعراض النسبيه والكيفيه لا يقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد
بالمقادير وصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو
السرعة والبطوء والتوسط بينهما وما يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن
والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع الشكل
واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والتركيب وكالاستقامة
والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع
عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح
باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة و
القويه والتى بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتى بين بين
والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع
الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع

ويحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة او ضعفا ويحسب الاختلاف فى
صلابة المقروع او ملاسته كما فى اوتار الاغانى المسفره او فى قصر المنفذ
او ضيقه او شدة التواتر كما فى المزامير الملتوية يختلف حدة وثقلا او
بالذوق وهى قوة مثبتة فى العصب المفروش على جرم اللسان من
المطعوم واصولها تسعة الحرافه والمرارة والملوحة والعفوصة و
القبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهى قوة مرتبة فى
زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى من الروائح ولا
حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة
او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها
كرائحة الحلاوة او باللمس وهى قوة سارية فى البدن كله بها يدرك
الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه
الاربعة هى اوائل الملموسات التى بها يتفاعل الاجسام العنصرية
وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها
فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات
والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات و
الاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل
والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضى صعوبة ذلك والخشونة

وير

الا بالنقل الى اكثر من جسم واحد وذلك ان للسيوف فى حال احتدام
الحرب واختلاف الايدى فيها للضراب اضطرابا شديدا وحركات
سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا ينقسم بين الاعوجاج
والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه
الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف
مستطيلة فقد نبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهى قوله تهاوى فان
الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات وحركاتها وكان لها فى تهاويها
تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوى تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل
عن اماكنها فهى على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله اسيافنا فى
الصلة للمصدر ومعناه انه ليس عطفا على مثار والنقع بل هو ما يتعلق
به بمعنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال فى قولنا زيد ضارب
عمرو وبكرا ان بكرا فى حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى
المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسى فيما طرفاه مختلفان
اى احدهما مفرد والاخر مركب كما مر فى تشبيه الشقيق باعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر
مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد و
المشبه به مركب وعكسه كما يجىء فى تشبيه نهار مشمس شابه زهر

الوحي بليل معز ويجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في
الهيئات التي يقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي
يقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب
ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقرن
بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون فقد غير المصنف
عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه
دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة
في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني
ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه
التشبيه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمراة في
كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة
السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة
حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب
الدائرة ثم يبدو له بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له راى غير الاول
فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من
الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها

لتبين

لتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المراة اذا كان في
يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك
ايضا لا بد من اختلاط يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة
غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة
للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه
الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب
والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا لاتحادها فحركة الرحى
والسهم والدولاب لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف
في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي
قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اخرى اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح
انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالين اعني حالتي
الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حال الى جهة قال الشيخ كل هيئة
من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز و
يندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد
كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك في قول الشاعر في صفة
الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل
فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب

٢١٦

في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب
في صفة الكلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي
المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من الجدل الله
لا من جدل الانسان والجدل وله المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في
الاقعاء موقع خاص والمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع و
كذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض
من لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته
يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه
اثر النوم
من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة
فنظر الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه
بالمتمطي فانه من قريب التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه
امرا جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ
نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا
التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين و
هو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل
مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التي

هي

هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم
انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا
انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به
ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا صارت
ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى
ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل
فلما راوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه
من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا خطا لوجوب انتزاعه من الجميع
اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة
بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها بايصال اي
بواسطة ايصال معنى باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك
فيه ايصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر
الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى تحيره وزيادة
ترح فالباء في قوله بايصال ليست هي التي تدخل في المشبه لان هذا المعنى
مشترك بين الطرفين فالمشبه به ظهور الغمام ثم انكشافها بل هي مثل الباء
في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان

٢١٧

يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا
لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض
منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا
الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان تثبت ابتداء مطلعا متصلا بانتهاء
موئس وكون الشئ ابتداء لاخر من زايد على الجمع بينهما وليس في قولنا
يصفو ويكدر الا الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما
بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك
له بالماء في الصفاء باقيا على حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو
لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف و
قد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه
المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف انشاء الله تعالى
ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب
في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف
بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا
زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق
مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد
من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان

وجه

وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين
من كتاب بيد شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف و المتعدد
الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى المتعدد
والعقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على
على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طاير بالغراب
والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي
هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في
تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه
اي التماثل بين بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى البشر بالسكون وعند التحقيق المراد هيهنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه
من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما
متضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي
اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح او تهكم
اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم
كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام
فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية
فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في

٢

تحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر ان قولنا هو حاتم مثال للتمليح
لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجئ
في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم ثم قال
الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة
الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح
فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه التشبيه بين
الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراة وكذا بين البخيل
وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي
في ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شئ
ولا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا
يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو الاسد وللبخيل هو حاتم واردنا
التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول في التضاد او مناسبة الضدية
بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل
في المشبه هو ضد الجراة والجود اعني الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة
الجراة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل
في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو الاسد انما
هو الجراة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام

واداته

واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج انه للتشبيه اذا
كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قايم
لان الخبر في المعنى هو المشبه اذا القائم في كانك قائم بعينه هو المخاطب باسم
كان والشئ لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف
الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم
لسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن
بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو
كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في
معناه كساير ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها
والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ
نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما
لفظا كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة
الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد الاية
فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم
في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لا بد لها من مرجع وحذف

مثل الثاني لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا
فالمثل المشبه به وقد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا
ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فبما لا
يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه ان ليس
المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا
كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه
وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا
انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس
من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى انصاري الى الله على ان ما مصدرية
والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق النجم اي زمان خفوقه
فالمشبه به هو كون الحواريين انصارا مقدرا يلي الكاف كمثل ذوي
صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد
تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله قال صاحب المفتاح أُوقِعَ المشبه بين كون الحواريين انصارا
لله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد
كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر

قوله

قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني
مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه
كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد
قول هذا البعض بان الايراد لا يكون نظيرا لقوله او كصيب وبان
تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا
القايل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله
وبين كون قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين
انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح
في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب
من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في
رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع الشبه اي تشبيه كون المؤمنين
انصار الله على ان اللام للعهد بين اي دائرا بين كون الحواريين انصار الله
على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على
ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل
ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون
قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى
التشبيه كونهم مؤمنين بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله أُوقِعَ

التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريوا محمد صلعم اذ حواري
الرجل صفيه وخلصائه والله اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي نحو الكاف
غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال
عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه
بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو
واضرب لهم مثل الحيواة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط
به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها
في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل
من الماء اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فيطيره الرياح كان لم
يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون
المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا داعي
اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير من قوله
يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف
لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقديره كمثل ذوي
صيب لان الى الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد

يتاتى

يتاتى به المشبه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولي
الكاف الماء وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل
لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد شعر وما الناس الا كالديار
واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه
وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها
وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قلت هب ان
طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير
مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم
لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان
يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله
انما مثل الحيوة الدنيا بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير مثل
ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود
واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد فليتامل
وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقديره قوله كماء انزلناه كمثل ماء
على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها
سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت
زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة

فقربيه لما فى علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما فى

حسبت اوخلت زيدا اسدا ان يعقد اى التشبيه ادنى تبعيد ما

فى الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان مشبهة

بالاسد ليس بحيث انه يتيقن بانه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وكون

هذا الفصل منبئا عن التشبيه نظرا للقطع بانه لادلالة للعلم والحسبان

على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه

انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما فى قولنا

زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان

اصوب والغرض منه اى من التشبيه فى الاغلب يعود الى المشبه

وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعنى بيان ان المشبه

امر ممكن الوجود وذلك فى كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى

امتناعه كما فى قوله اى قول ابى الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان

المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم

يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا

فى الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع فى الفضائل

الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منه فاحتج لهذه الدعوى وبين

امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد فى

الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لا يوجد فى الدم فان قلت

اين التشبيه فى هذا البيت قلت يدل عليه ضمنا وان لم يدل عليه

صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد فى ذلك

لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه

بحال المسك وليسم مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه

او حاله عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف

كما فى تشبيه ثوب باخر فى السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه

والا لم يكن لبيان الحال لانها متبينة او مقدارها اى بيان مقدار حال المشبه

فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كما فى تشبيهه اى تشبيه

الثوب الاسود بالغراب فى شدته اى شدة السواد او تقريرها مرفوع

معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية

شانه كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على

الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجد فى

غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط

الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول

ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده فى قوله ويوم

كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت

فى وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه

ما تجد فى قولهم ايام كاباهيم القطاء وقول الشاعر ظللنا عند باب ابى

نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا اهتم بشئ لم

يزل ذاكرا عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شئ

فالسامع لا يصادف فيه الاريحية ما يصادف من انشاد قوله اذا هم القى

بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة

يقتضى ان يكون وجه التشبيه فى المشبه به اتم وهو به اشهر اى

وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة يفيد

ان كلا من الاربعة يقتضى ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما

يقتضى كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله

دليلا على امكانه لكنه لا يقتضى كونه فى المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا

يقتضى الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين

فى السواد والبياض لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان

مقدار حاله لا يقتضى كونه اتم بل هو يقتضى كون المشبه به على حد مقدار

المشبه فى وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه

ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل فى السلامة عن الزيادة

والنقصان كان التشبيه ادخل فى القبول واما تقرير حاله فيقتضى

الامرين جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر اميل فالتشبيه بزيادة

التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت

لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضى الاتمية فالاشهرية لصحة

تشبيه وجه الهندى الشديد السواد بمقلة الظبى للتزيين مع ان

السواد فيها ليس اتم منه فى وجهه ولا هى اشهر منه فى السواد ولان الهيئة

المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليس فى السلحة

اتم ولا هى بها اشهر وكذا فى الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر و

اخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب فى

هذا المقام كلام السكاكى لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة

التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر

المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان ولا لزيادة تقرير

ولا لابرازه فى معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول

بالمجهول وتقرير الشئ بما يساويه التقرير الابلغ او فى معرض الاستطراف

كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا

لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور

ليستطرف المشبه لعدم ندرته كالممتنع المشابهته اياه او الموجبة

الاخراى نقلا لندرة حضور المشبه به فى الذهن اما مطلقا او عند

حضور المشبه الى مشبه به لمثل ما ذكر اى ليستطرف به استطراف النوادر

كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي

لا يكون اعرف واخص واقوى فى صورة الاستطراف خاليا عن التعليل و

معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه

وبالجملة فدليله لا يطابق دعوته لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به

اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما

للتزيين او للتشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان

او الاستقباح او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما فى وجه التشبيه الذي

هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه

المقصد الذي يوجه اليه التشبيه اعنى الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو

الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا

كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب فى

بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حق مقدار المشبه فى وجه

التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم فى وجه الشبه اذا كان الغرض

الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان كان مسلم الحكم

معروفه فيما يصدق من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه

او تشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد استطرافه او

تزيينه

تزيينه موضوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه عن السامع

كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى او تشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور

بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اى عد المشبه ظريفا

حديثا بديعا كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب

لابرازه اى انما كان استطراف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه فى

صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه الآخر غير الابراز فى صورة الممتنع

عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر

فى تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما فى قوله اى قول

الى العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهرى زهى

الرجل فهو مزهو اى تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو

زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت محبوز انها بهما

الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل

النار فى اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت

لا يندر حضورها فى الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر

حضورها عند حضور صورة البنفسج ليستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين

متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف و

اوراق رطبة من لهب نار فى جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطباع على

ليستطرف يجوز بالطاء المهملة وبالظاء المعجمة

ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو

بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان

احدهما ايهام انه اتم فى وجه التشبيه من وجه المشبه وذلك فى تشبيه المقلوب

وهو ان يجعل الناقص فى وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد كقوله

اى قول محمد ابن وهيب وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح

فوق الدرهم ثم توسع فى غرة الشئ لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة

حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح فى الوضوح

والضياء وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفته حق المادح

وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا

فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب

والثاني بيان الاهتمام به اى بالمشبه به كتشبيه الجايع وجها كالبدر

فى الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اى التشبيه المشتمل

على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذى ذكرناه من جعل

احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص

فى وجه الشبه حقيقة كما فى التشبيه الذى هو يعود الغرض منه الى المشبه

او ادعاء كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به بالزايد

فى وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد

فيه

فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزايد على ما قررنا فيما سبق فان اريد

الجمع بين شيئين فى امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما

ناقصا فى ذلك الامر والآخر زايدا سواء وجدت الزيادة او لم توجد

فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من

الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين

فى وجه التشبيه كقوله اى قول ابى اسحاق الصابى تشابه دمعى

اذ جرى ومدامتى فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب

فوالله ما ادرى ابالخمر اسبلت جفونى ام من عبرتى كنت اشرب

والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء فى قوله بالخمر للتعدية

وليست بزايدة على ما توهم ام من عبرتى كنت اشرب لما اعتقد

التساوى بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زايد فى الحمرة

والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند

ارادة الجمع بين شيئين فى امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس

بالصبح وعكسه اى تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور

منير فى مظلم اكثر منه اى من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة

فى وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك

اذ لو قصد شئ من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به

لانه ازيد فى ذلك قال الشيخ فى اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم
يقصد ضرب من المبالغة فى اثبات الصفة للشئ ولم يقصد الى ايهام
فى الناقص انه كالزايد اقتصر على الجمع بين الشيئين فى مطلق الصورة
والشكل واللون وصفين على وجه يوجد فى الفرع على حده او قريب منه
فى الاصل فان العكس مستقيم فى التشبيه ومتى اريد شئ من ذلك لم
يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضى ان يجب الحكم
بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو فى وجه
الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من
الاغراض وسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان
لكن لما استويا فى الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه
المنبئ فى الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر زايدا فى وجه الشبه
هذا تمام الكلام فى اركان التشبيه وفى الغرض منه واما النظر فى اقسامه
فهو انه له تقسيما باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه التشبيه واخر
باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب
السابق واشار الى الاول بقوله وهو اى التشبيه باعتبار الطرفين
اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما
اى المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه من

الرجل

الرجل والمرائة باللباس الاخر فى قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس
لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس اولان
كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع فى فضيحة الفاحشة كاللباس
الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا فى المشبه به قلت
لا اذ لا مدخل له فى التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة او مقيدان
كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طايل هو كالراقم على الماء فان المشبه
هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم
المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل
وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد
يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون
بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اى احدهما غير مقيد والاخر
مقيد كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان المشبه وهو
الشمس غير مقيد بالمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها فى كف الاشل
وعكسه اى تشبيه المرآة فى كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد
والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما فى بيت بشار
وهو قوله كأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب فى تشبيه
المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة عن عدة

كأن مثار النقع فوق رؤسنا
واسيافنا ليل تهاوى كواكبه

٢٢٦

٢

امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال
ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها
بنظايرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت
حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها اه تشبيه المركب بالمركب قد يكون
بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر
كقوله شعر وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق
فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن
لكن اين هو عن التشبيه الذي تريك الهيئة التي تملاء القلوب سرورا
وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة فى اديم السماء وهي زرقاء زرقتها
الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكانما المريخ والمشتري
قدامه فى شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه
شمعه فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث
لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر
الا بعد تكلف وتعسف كما فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا
الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التى لا
يتكلف لواحد واحد شئ يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب
الجزل وان جعلتهما من المتفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقدر فى الاول

شبه

الف

شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهار الايمان بالاضاءة وانقطاع
انتفاعه بانطفاء النار وفى الثاني شبه دين الاسلام بالصيب
وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد
بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من
جهة الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه
الشقيق باعلام ياقوت منشورة على الرماح من زبرجد فالمشبه
مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه
الشاه الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرتا
عضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شئ الى التامل فالمشبه به
فى قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء
وفى تشبيه الشقيق او الشاه الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة
بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاه الجبلي من
تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا
بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وجعل التشبيه
فى نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانه
بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله وكان مثار النقع الخ وقوله
وكان اجرام النجوم الخ وقوله وكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب فانها هنا

٢٢٧

الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض
لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المص اقرب فان الفرق بين
تشبيه الشقيق وتشبيه الشاه الجبلي بانه قصد فى الثاني الى ما يدخل
فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب
بمفرد كقوله اى قول ابى تمام يا صاحبي تقصيا بياض صحيح نظريكما
اى بلغا اقصى نظريكما واجتهدا فى النظر يق تقصيه اى بلغت اقصاه
كذا فى الاساس تريا وجوه الارض كيف تصورا اى تتصور رجل فى
التاء يق صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اى
ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اى خالطه زهر الربى خصها لانها
انضر واشد خضرة فكانما هو اى ذلك النهار انقصت باخضرارها
من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد مقمر فاشبه
مركب والمشبه به مفرد ولا يخ هذا من تسامح وايضا تقسيم اخر للتشبيه
باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يوتى
على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله اى
اى قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب
الطير رطبا اى بعضها ويابسا اى بعضها لدى وكرها العناب و
الحشف هو ردى التمر البالي شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب

الشمس ... اى الذى اخفظ ... ان الرحمن ...

واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة
تعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ فى اسرار البلاغة انه انما
يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لان
للجمع فايدة فى عين التشبيه او مفروق وهو ان يوتى بمشبه ومشبه به
ثم اخر واخر كقوله اى قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اى
الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروى اطراف
البنان عنم هو شجر احمر لين اغصانه يشبه خرنوب فى الشام وان تعدد طرفه الاول يعنى
المشبه دون الثانى فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي
كلاهما كالليالي وثغره فى صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني
يعنى المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اى قول البحترى بات
نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك
الاغيد اى الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منضم او برد سوحب
الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء
وفى قول البحترى يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع
وعن حبب شبه بخمسة وفى كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر
لان المشبه اعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما فى
بيت البحترى يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع فى هذا كلاما

انشاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول صاحب ابن عباد فى وصف ابيات
اهديت اليه اثنتى بالامس ابياته تعلل روحي بروح الجنان كبرد
الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الامانى وعهد الصبى
ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه
عطف على قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث
تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثانى مجمل ومفصل والثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اى
التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما
مر من تشبيه الثريا والتشبيه فى بيت بشار والتشبيه الشمس بالمرآة
فى كف الاشل وتشبيه الكلاب بالبدوى المصطلى والتشبيه فى
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار
يحمل اسفارا والتشبيه فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت
الى غير ذلك وقيده اى المنتزع من متعدد السكاكي بكونه
غير حقيقى حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان
منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما فى تشبيه مثل اليهود
بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد
والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو

عايد الى التوهم وكذا قوله كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه
ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف
فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل
التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يق انه متضمن التشبيه
ولا يق ان فيه تمثيلا وضرب مثل واذا كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل
عليه وان يق ضرب الاسم مثلا لكذا كما يق ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة
للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اى بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور
ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا
ويكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور
وليست بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو
انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه او
فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد فمن له مدخل فى
ذلك نحو زيد كالاسد ومنه ما هو خفى لا يدركه الا الخاصة كقول
بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها اى هم متناسبون
فى الشرف اى يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها
اى الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء فى الصورة يمتنع تعيين بعضها
طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدايرة بخلاف ما لم

يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله يكون
وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين
مدحت بنيها الكملة وهو ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ
وانس الفوارس او لازدياده التفسي وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل
فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم
كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج
لما سئله عنهم وايضا منه اي ومن المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما
كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيما مطلق التشبيه
وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد
الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد
وقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل
لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر وصف
المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه الشبه كقولهم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه
التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا
طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به
كليهما كقوله اي قول ابي تمام في وصف الحسن بن سهل صدفت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك ريقه وان ترحلت عنه لج في الطلب

والليل

والليل عندك فتى ذكر الرضا في ساعة الغضب صدفت اي اعرضت عنه و
تصدق مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك
اي اتاك ريقه يقال فعله في ريق شبابه وريقه اي اوله واصابه المطر
وريق كل شئ افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان
عطاياه فائضة عليه اعرض اولم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جيئته
او ترحلت عنه وهذان وصفان مشعران بوجه شبه اعني الافاضة في حالتي
الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه اي من المجمل ما
ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كنت اياديه لدى ووصل مواهبه الى
طلبت عنه اولم يطلب كالغيث وكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل
عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه وتفرغ في صفاء واد معي كالللا
وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون
امرا لازما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما استعمله مكانه اي
بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي الشئ الذي يكون وجه الشبه لازما
له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها
اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك
بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي
وهذا تسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع و

وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى
الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا انتهى كلامه
يعني ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا
فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان
تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا
هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة ونسابه
بين لانهم جعلوا وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يريد على جعلهم وجه
الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور
المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح هو ترك التحقيق هو هذا دون
ذاك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه
الى الحسي والعقلي وتسميتهم بعضه انما هو من قبيل التسامح في تسميتهم ما يستلزم
وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة
الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود ان يكون جزئية محسوسة فالحسية
لازمة لها فهذا الاعتبار سموا وجه الشبه فهذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل او غريب اما القريب المبتذل وهو الذي ينتقل
فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في
ظاهر الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدا

شغناه

فمعناه في اول الراي وظهور وجه الشبه في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا
لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى انه ادراك الانسان من حيث
انه شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس
متحرك بالارادة ناطق لان التفصيل يشتمل على المجمل وشئ آخر ولهذا كان العام
اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذا ادراك الحواس فانه
الرفيه تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء
وفلان لم يمعن النظر هو لم يستعمه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم
والروايح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على
قوله امرا جمليا اي او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به
في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا
يخفى ان الشئ الواحد مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه
الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه في وجه الشبه تفصيلا ما
من حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة
او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن
مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس
كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر
منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة

كان في وجه الشبه تفصيلا لما لكن المراة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل
من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع
غلبة حضور المشبه به لسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره
المودي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في
الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان
كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى
وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في
القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو
بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر
وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور
يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان
وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من
التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمراة الدائمة الاضطراب الا بعد ان
يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي او لندور حضور
المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج
بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه
وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت نشرن على رماح

فان المشبه به هو انياب الاغوال نادرة الحضور في الذهن لعدم تحققها

محمد زاهد
محمد زاهد

من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا
من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس
كالمراة في كف الاشل فان المراة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس
لانه يقضي ربما الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مراة في يد الاشل وانما
كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين
فمنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يلحظ الطرفان
اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمراة في
كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة
تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف
واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او
عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين
او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان
تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم
بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب
لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في
اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناها ان معك وصفين
او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض
فتفصل له

بياض فاعتبر في اللهب الشكل واللون
واللمعان وترك الاتصال بالدخان
ونفاه صحيح محض

وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء
الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ
بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في البيت حين عزل الدخان عن
السنا وجرده والثاني ان تنظر في المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها
في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل
والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك
في العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما
في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل
حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب
الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا او
عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى
انما مثل الحيوة الدنيا كماء الاية فانها عشر جمل تداخلت قد انتزع الشبه من
مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب
دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل
للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب (جمع عنكبوت) ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن
من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس
الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على
الظماء

الظماء ونعني بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته
او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان
على اول او رد تال الى سابق فتحتاج الى نظر وتامل وهل يشق اجلى من الفكر
اذا صادفت نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود و
الخفاء المردود المعقد هو التعقيد المعنوي الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ
واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه
المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب تلق
هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن
بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه من الابتذال الى الغرابة
لاشتماله على زيادة دقة وخفاء وقوله تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه
في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ
عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء
ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها
وقوله اي وكقول الوطواط لعزمه ما انه مثل النجوم ثواقبا اي اذا كان مثل
النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجوم
مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط
وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه

لعزمه

بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اى لو كان
البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما
فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار
الاداة بقوله وباعتبار اى والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما
حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه اى
من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث
بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اى على ماء كاللجين
اى الفضة فى البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب
يوصف بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس فى ذلك الوقت يعنى صفرة اصيل
او شمس اصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال
فرب نهار للفراق اصيله ووجهى كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته
وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص
وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر كما قال لا يبعدن ليالينا بسحار
وفيه هواجر كاخصلتك والشمس تنعس اصيال هكذا يجب ان ينقل الذهب
واللجين المذكوران فى البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقد للبصاير
الناقد من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعنى الورق الذى يسقط من
الشجر وقد شبه به وجه الماء ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه

هو ورقه

هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين
الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اى ما ذكر
اداته وصار مرسلا من التاكيد المستفاد من الاداة المشعر بحسب الظاهر
ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكور فيها اداة التشبيه
والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافى بافادته اى افادة الغرض
كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه فى بيان الحال او كان يكون المشبه به
اتم شيء فيه فى وجه الشبه فى الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به
مسلم الحكم فيه اى وجه الشبه معروفه عند المخاطب فى بيان الامكان او مردود
بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق
هذا الموضع فصل خاتمة فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف فى المبالغة
باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من
من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وح اما ان يكون
المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى
التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة وفيه تنبيه ثمانية ثم اختلاف مراتب
التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كسرحان
فى الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيد الاسد و
قد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى

المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة وهذا هو المقصود
فى هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار ذكر
اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه
سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه
قيل واعلى مراتب التشبيه المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر
اركانه كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه
نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد فى مقام الاخبار عن زيد ثم اي
الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي فى المرتبة حذف احدهما اى وجهه
او اداته كذلك اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد
فى مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد فى الشجاعة ونحو اسد فى الشجاعة
فى الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو
عن زيد كالاسد فى الشجاعة او نحو كالاسد فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد
فالمرتبتان الاوليان متساويتان فى القوة والاخيرتان متساويان فى عدم
القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه
من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما
اشتمل عليهما كالاولين فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة
له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط فى القوة والضعف ثم لا بعد

ان

ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه
بجعل المشبه به من حيث الظاهر بقى ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا
لقيني اسد يرمي ولقيت فى الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد
او اسد فى الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها
وتحقيق ذلك انه اذا اجرى فى الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء
بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت
فى الحمام اسدا اى رجلا شجاعا ولا خلاف فى ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني
ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه
او حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني من باب علمت والحال والصفة
فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان
الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد
فصوغ الكلام فى الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل
على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون
خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف لقيت اسدا
فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات فعل
واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا فى
الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل ولذا افترقت الصورتان هذا الافتراق

ان يفرق بينهما فى الاصطلاح والعبارة بان تسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة
وهذا خلاصة كلام الشيخ فى اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس
من ذهب الى ان الثانى ايضا اعنى نحو زيد اسد استعارة لاجراء اسم الاسد على المشبه
مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظى راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين
هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او فى حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو
رايت بزيد اسدا او لقينى منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر
اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له باستعماله فيه كما فى لقيت اسدا ولا اثبات
معناه كما فى زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان
باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما
التشبيه مكنون فى الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكى فانه سمى مثل
ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظى ثم قال الشيخ فى اسرار البلاغة فان ابيت
الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعنى نحو زيد اسد فاحسن دخول
ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك فان يكون اسم المشبه به
معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد و
هو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شئ من الادوات الا بتغيير لصورة
الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير الاداة التشبيه فيه وذلك
بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض

وشمس

وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق غروبها عنا وبدر
والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه فى شئ من هذه الامثلة
الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن فى الارض وكالشمس الا انه لا تغيب
وعلى هذا القياس وقد يكون فى الصفات والصلات التى تجئ فى هذا القبيل ما
يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة التى اطلاق و
زيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت
منه يرعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما فى ذلك من
التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل
دم الهزبر الذى هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا فى الموت
ومثله قول البحترى وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلى منه
اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم
ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فيظهر انما اراد ان يثبت
من الممدوح بدرا هذه الصفة العجيبة التى لم تعرف للبدر وهى مبنى على تخييل انه زاد
جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما
بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم يقصد اثبات كونه رجلا
لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به فى البيت مجتلبا لاثبات التشبيه
تعين انه خارج من الاصل الذى تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام

٢٣٦

فيه مبنى على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل فى الاثبات
الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف فى هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت
لان مقتضاهما ان يكون الخبر والمفعول الثانى امرا ثابتا فى الجملة الا ان كونه متعلقا
بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر
كان زيدا اسد النكرة فيما نحن فيه غير ثابت فدخول كان وحسبت عليها كالحمل
على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله انك
تدعى حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها
فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة
بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعنى الاسد والحقيقى فلا
معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان
المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا فى هذا المقام كلام تذكره فى
اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اى هذا بحث الحقيقة و
المجاز وهو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز
لكن قد جرت العادة البحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من نسبة تقابل العدم والملكة
حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعمال فى غير
ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة لان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له
حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع

له

البحث فى الحقيقة والمجاز وتعريفهما

له فى الجملة فالتعريض الاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميز عن
الحقيقة والمجاز العقليين اللذين فى الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم
انه مقابل الشرعى والعرفى فالمقيد بالعقلى يتصرف الى ما فى الاسناد والمطلق
الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة فى الاصل فعيل بمعنى الفاعل
من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى المفعول من حققت الشئ اذا اثبته نقل الى الكلمة
الثابتة او المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب
المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيل بمعنى فاعل يذكر
ويؤنث سواء اجرى على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على
الثانى فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على
موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا اجرى
على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب
دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما فى
هذا التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة فى الاصطلاح الكلمة المستعملة
فيما اى فى معنى وضعت تلك الكلمة له فى اصطلاح به التخاطب اى وضعت
تلك الكلمة له فى اصطلاح فيه يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله فيما
وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
قبل الاستعمال فانها لا يسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن

٢٣٧

مشيئين احدهما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له
فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في
اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان
كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق
دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل
فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها
المخاطب بعرف الشرع في الدعا فانها تكون مجازا لكون الدعا غير ما وضعت
هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان المخصوصة
مع انها موضوعة للدعا في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان
يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على
المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض
الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج
عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي
للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان
قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على
المعنى

المعنى في غيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط
في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة
على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان
الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه
على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه
على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة
بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج
المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك
لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد
المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب
المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير
مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين هذا مفهومه
ما دام منتسبا الى الوضعين لانه متبادر الى الفهم والتبادر الى
الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت
القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين
والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه
على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى

الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة
بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه
للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان
الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه
على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا
تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم
ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل
عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر
اذ ليس ما لا يتجاوز معنييه
لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية
فقد يكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو
من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعملها موضوع فالمجاز
ايضا كذلك لانا اسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس
وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح
لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله اي من غير
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور
حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي
حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل من كلامه انه خرج
المم

عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية بانها ايضا على ما صرح السكاكي حيث قال
الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح
وعدمه في الكناية قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له
بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم
لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله
والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجايب في هذا المقام
ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح
فتوهم ان هذا من تتمة اعتراض المصنف على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها
ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته
ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ
ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله بري منه هذا كلامه
واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بري منه فالعجب انه لم يتنبه
ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى في نفسه وان السكاكي
ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فالايق بهذا الحال قول من قال حفظت
شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على
معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب
المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو

ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله سبحانه وتعالى على ما ذهب اليه الشيخ
ابو الحسن الاشعري من انه وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او
بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس
او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة
يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على
ذلك المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف
الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك المدلول عن الدليل واتفق
الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى عن المدلول كما
ان كل واحد يفهم من كل لفظ انه لافظ ولا يمتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول ما بالغير و
لا يمتنع نقله عن معنى الى معنى آخر بحيث يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما
في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولا يمتنع وضعه
مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود
والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه
بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب
بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع **وقد تأوله** اي القول
بدلالة اللفظ لذاته **السكاكي** اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة

وقد تأوله السكاكي

علم الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم
بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة
كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف
الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيآت تركيب الحروف ايضا خواص
كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب
فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا
والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ
في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي
طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب
في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر
ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه
للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى
في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك
فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه
على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية الاسم ان ينقض بوجود

والمجاز

ذلك المعنى في ذلك المسمى **فالمجاز مفرد ومركب** وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا
يمكن جمعهما في تعريف واحد **اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت**
له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته
اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا
تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا
او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز
المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع
في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له
في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف
اللغة في الاركان المخصوصة مجازا **فقد بين** **ان العلاقة** المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله
على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة **فيخرج الغلط** من تعريف المجاز كما تقول خذ
هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة
ويخرج الكناية لانها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في
غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا
وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول فهجر الاول فهو
في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ
الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة

فالمجاز مفرد ومركب

٣

والكتاب

اي بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية

حقيقة في الدعاء في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد
الموضوع له الاول كلفظ الدابة فانها اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض
يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من
حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء وعاية معنى الدبيب انما هي
لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى
الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو
لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لان ذلك المعنى حتى يصح الاطلاق الاسد
على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه
الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء **وكل منهما** اي من
الحقيقة والمجاز **لغوي وشرعي وعرفي خاص** وهو ما يتعين ناقله عن المعنى
اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك **او عرفي عام** لا يتعين ناقله
اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهو لغوي وان كان الشارع فشرعي
والا فعرفي عام او خاص وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فان الاصطلاح
الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان
كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي
عام او خاص **كاسد للسبع والرجل الشجاع** يعني ان لفظ اسد اذا استعمله
المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع

ودعاء

يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعنى اذا استعمل المخاطب بعرف
الشرع لفظ الصلوة فى العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفى الدعاء يكون مجاز
وفعل للفظ المخصوص والحدث يعنى اذا استعمله المخاطب بعرف النحو فى اللفظ
المخصوص يكون حقيقة وفى الحدوث يكون مجازا ودابة لذى الاربع والانسان
فانها فى العرف العام حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى فاذكر بلفظ التنكير مثال
للحقيقة والمجاز وماذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى الحقيقى والمجازى و
المجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى
والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى
كاسد فى قولنا رايت اسدا يرمى وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم
اعنى على استعمال اسم المشبه به فى المشبه وح تكون المصدر فيصح منه
الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به
مستعارا منه ومعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اى المشبه
مستعار منه ومستعار منه واللفظ اى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ
بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان
العلاقة غير المشابهة كاليد فى النعمة وهى موضوعة للجارحة المخصوصة
لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة
بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية

لما

لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت
يده لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد فى البلد والقدرة اى وكاليد فى القدرة
لان كثيرا ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من
البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد فى قوله عليه السلام المؤمنون
تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى
هم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض
اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم
على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة من
ان اليد ههنا استعارة فهو مبنى على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل من القبول وههنا كذلك اذ لا
يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية فى المزادة اى فى المزود الذى
يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية فى الاصل اسم للبعير الذى
يحمل المزاده والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عددا ومثله اراد
ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة
يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزئى من الجزئيات
لان ائمة الادب كانوا يتوقفون فى الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع
العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمعوا احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان

العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث
على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى
وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة وترتقى ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف اورد
ههنا تسعة غير ما سبق اولا فى اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة
المجاورة واطلاق الراوية على المزادة وعلاقة السببية فقال ومنه اى ومن المجاز
المرسل تسمية الشئ باسم جزئه يعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشئ عند اطلاقه على ذلك الشئ لا ان نفس التسمية مجاز ففى العبارة تسامح كالعين
وهى الجارحة المخصوصة فى الربيئة وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك
لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا
يغنى شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد فى الجزء المطلق على
الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق
الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اى ومنه عكس المذكور
يعنى ان تسمية الشئ باسم كله كالاصابع فى الانامل فى قوله تعالى يجعلون اصابعهم
فى اذانهم من الصواعق والانامل جمع انملة وهى جزء الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل الاصبع
فى الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اى ومنه تسمية الشئ باسم سببه
نحو رعينا الغيث اى النبات الذى سببه الغيث او تسمية الشئ باسم مسببه
امطرت السماء نباتا اى غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد فى الايضاح فى

امثله

امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم فظاهر انه سهو لانه من
تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره اى الدية
المسببة عن الدم او ما كان عليه اى تسمية الشئ الذى كان هو عليه فى الزمان
الماضى نحو واتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد
البلوغ او تسمية الشئ باسم ما يؤل ذلك الشئ اليه فى الزمان المستقبل نحو انى اراني
اعصر خمرا اى عصيرا يؤل الى الخمر او تسمية الشئ باسم محله نحو فليدع ناديه اى
اهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس او تسمية الشئ باسم حاله اى باسم ما يحل
فى ذلك الشئ نحو قوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى
الجنة التى تحل فيها الرحمة او تسمية الشئ باسم آلته نحو واجعل لى لسان صدق
فى الاخرين اى ذكرا حسنا واللسان اسم لالة الذكر ولما كان فى الاخيرين نوع
خفاء صرح فى الكتاب فان قلت قد ذكر فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على
الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف
ذلك قلت يعتبر فى جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه المشبه
انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن عن المشبه به اليه لا محالة فالاسد
مثلا انما يستعار للشجاع لا للزنى او غيره وعلى الخصوص ولا شك فى انتقال الذهن
من الاسد الى الشجاعة واما فى غيره فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين و هو
ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل

بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان عليه او باعتبار
ما يؤل اليه او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت اذا كان ذلك الغير مما
يتصف بالمعنى الحقيقي و بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم
يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا
اي معنى ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره
تصوره والملزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم
خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزء للاخر كالقرآن
للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما اما ان يكون بحصول احدهما في
الاخر كالحال والمحل او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او كون احدهما شرطا
للاخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام
الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه
لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان
بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان
بين شيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة و
هذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد
ان الاطلاق على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة
الانسان فاذا اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه

الاستعارة

اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى تشبيه فمجاز مرسل
فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا
مرسلا باعتبارين قد يقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد يتميز عن التخييلية والمكنى
عنها فتسمى تحقيقية لتحقق معناه اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية
فيقال ان اللفظ قد نقل عن معناه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة
للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير ابن ابي سلمى لدى اسد
شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب
والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له
جسامة ونبالة تمام له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه
والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر
متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله تع اهدنا الصراط المستقيم اي الدين
الحق وهذا ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح
في قوله تع فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل
وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه
من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه
استعارة تحقيقية ويحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان

والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه
يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان تريد انتقاع اللون و
رثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر
الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه
معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاستعارة
قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه
شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ومررت بزيد اسد لانه اذا كان معناه
عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه
على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر
لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا او استعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم
على ان هذا على حذف اداة التشبيه وان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل
صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد اوقعت اسدا على زيد ومعلوم
ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة
قلت لا نم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي
واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح وتحقيق ذلك انا اذا قلنا

في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة من زيد اذ لا ملازمة
بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد
اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة
ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله
اسد علي وفي الحروب نعامة تجري على صافر وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية
وكقوله عهم هم بين على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد و
اما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت
من بروج البدر بعدا بدور وبهما شرحها الكتان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا
وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي
ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر
في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الكلام في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من
باب التشبيه لان المراد يكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا ومنا جرى كلام كما في
قوله تع صم بكم عمي او تكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعا ابن ليل
انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تع حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من
الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين
بسواد اخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تع

ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي
البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر
المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه ليس بمذكور ولا مقدر
اي تخلص من المضيق
ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع
اللفظ له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة
في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما
يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين المؤمن والكافر لان قوله تعالى
ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه
لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في
منافع والكافر خلو من المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة و
ان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الايتين من
قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على
من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي
ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع
له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت
اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع

ولا لاعم

ولا لاعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما
حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فتعين ان يكون
استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام
على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا
رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع
في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم
ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق
فليتامل فان هذا مما يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر
العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا انه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه
ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما
اي في تعريف المسند اليه باللام
يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل
انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على
المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل
الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها (جواب لما) اي استعمال الاستعارة في
المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له و
انما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تطلق كذلك لما كانت

استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد و
يشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه
جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا
الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا يقول جعلته اميرا
الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل الاسم المشبه به الى المشبه تبعا
لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم
الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان
ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في
الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما
يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل
بن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من
الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول
يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء وتظللني
من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة
لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر
والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته

ارغار

هي شعار يلبس تحت الثوب والدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت
القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان
للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب
ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما
وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو
السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد
الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراة ونهاية القوة
في تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني
غير المتعارف تلك الجراة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد
انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة
مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان
الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع
المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على
تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن
المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على
المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل

ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول
المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا
ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة
على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح
ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لابتناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على
التاويل ويفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح
العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف
ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب بخلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي
ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب
بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل
والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون
الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه
الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير
ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها يقتضي ادخال المشبه
في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك
في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي

العموم

العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف
من الاوصاف فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان
في الفصاحة وباقل في الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول
في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان الرجل المعهود من طي او اخر غيره كما جعل
اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا
للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله
في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم
حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر
اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل
والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من
العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا
الشرط تحاربون وتلجاؤن الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها
ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله
اي البحتري صاعقة روى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف
بقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفاء اي
انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على الرؤس

وبالجر في البيت صفة صاعقة ... فالجواب تنكفي على حذف

الاقران خمس سحايبا اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحايب
اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة
بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة تستعار للاخر كما استعار
السحايب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال
على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع
ذلك انه اراد بالسحايب الانامل وهي اي الاستعارة ينقسم باعتبار الطرفين
وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك فهي باعتبار
الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع
الطرفين في شئ اما ممكن نحو احييناه او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا
فهديناه استعارة الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشئ حيا للهداية التي
هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما
في شئ وهذا اولى من قول المص لان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما
استعارة الموت للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت
بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه لتسم هذه الاستعارة
التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع
عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم نفعه هو بالفتح النفع اي
لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم لا شك ان اجتماع الوجود والعدم

في شئ

في شئ ممتنع وكذا استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي
تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز
او النايم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شئ قال المص ثم الضدان ان كانا قابلين
للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف
قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك
اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة
بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا
له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف فهو كان
اولى ان يق له حي هذا كلامه ولا يخفى عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف
هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق
اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى كالحي والميت
فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة
التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شئ عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة
التهكمية والتمليحية وهما استعملا في ضد او نقيض اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناه
الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة
تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم
استعير البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للانذار الذي هو

ضحكه بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد
جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اى
ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذى سمى فى التشبيه وجها وههنا
جامعا قسمان لانه اى الجامع اما داخل فى مفهوم الطرفين المستعار له
والمستعار منه نحو قوله عم خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه فى سبيل الله
كلما سمع هيعة طار اليها او رجل فى شعفة فى غنيمة يعبد الله حتى ياتيه الموت
قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن
والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه و
استعد للجهاد فى سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن فى بعض رؤس
الجبال فى غنم له قليل يرعاها ويكفى بها فى امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت
استعار الطيران للعدو والجامع بينهما داخل فى مفهوميهما فان الجامع بين
العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اى فى مفهوم
العدو والطيران الا انه فى الطيران اقوى منه فى العدو وقال الشيخ فى اسرار
البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمة فى صفة توجد
فى جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس
واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل
السكنات وذلك لا يوجب اختلافا فى الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران

للعدو

للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان فى كل من المرسن والطيران
خصوص وصف ليس فى الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن فى طائر مرعى
فى استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا
منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما فى غليظ المشافر عد استعارة
وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف
ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها فى الاستعارات وخلطوها بها
فانى اعتددت بكلامهم فى الجملة ونبهت على ذلك الحقيقة بان تسميتها استعارة غير
مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيهما الاسم الى مجانس له كالمرسن
والانف والمجانس والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو الليل والنهار اذ لا جامع
بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع فى المستعار منه يجب ان يكون اقوى
واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر فى غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف
بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف
انما هو فى الماهية الحقيقية الا يرى ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد والمحل
مع اختلافه فى الشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى
فى الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا
من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى المفهوم مع كونه فى
احد المفهومين اشد واقوى وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر

لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليست السرعة داخلة فيه بل هى لازمة له فى
الاكثر كالجرءة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال
بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى
وقطعناهم فى الارض امما فالجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع
اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذى هو ضم حلق
الدرع لجامع الضم الداخل فى مفهومهما الاشد فى الاول واما غير داخل عطف على
قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل و
نحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ فى اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة
لكن فى تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاع وحده ما ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع
لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل فى الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام
الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة
وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين
المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل فى مفهوم
الطرفين باعتبار انه داخل فى مفهوم المستعار منه اعنى الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة
باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت
اسدا يرمى او خاصية وهى الغريبة التى لا يطلع عليها الا الخاصة الذين او
توا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد يكون فى نفس الشبه بان

يكون

يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما فى قوله اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك
بن مروان يصف فرسه بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه فى قربوس
سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اى مقدم سرجه وفى
الصحاح القربوس السرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم
والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس واراد بالزائر نفسه وبدليل ما قبله
عودته فيما ازور حبائبى اهماله وكذلك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه
من قربوس السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى
المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب
او غيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت
هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان فى القربوس ممتدا الى جانبى الفم بهيئة
وقوع الحبوة فى ظهر المحتبى ممتدا الى جانبى الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس و
الركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين
متصاعدتين اشبه بالقربوس والثوب فى الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر
كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذى يلى فم الفرس وقد تحصل
الغرابة بتصرف فى العامية كما فى ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من
هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادى الذى هو رائح اخذنا باطراف
الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطى الاباطح الدهم جمع الدهماء وهى

السواد والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى المهرة بن حيدان بطن من قضاعة
والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اى لما فرغنا عن اداء مناسك الحج
ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشدت الرحال على المطايا وارتحلنا ولم
ينتظر السايرون فى الغدوة السايرين فى الرواح للاستعجال اخذنا فى الاحاديث
واخذت المطايا فى سرعة المضى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل
سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف
فيه بما افاده اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعنى قوله سالت الى الاباطح دون
المطى او اعناقها حتى افاد انه امتلات الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا وادخل الاعناق فى السير لان السرعة والبطوء فى سير الابل يظهران غالبا
فى الاعناق ويتبين امرهما فى الهوادى وساير الاجزاء يستند اليها فى الحركة ويتبعها فى
الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل
كما فى قول امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف
الليل فى الطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد شيئا فى طوله عند
تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اى يثقل به فالظاهر ان هذا من قبيل
الاستعارة بالكناية كالليل للشمال الا الاستعارة باعتبار الثلاثة اى المستعار منه
والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان

اوعقليان

اوعقليان او المستعار منه حسى والمستعار له عقلى او بالعكس فهذه الاربعة اقسام
والجامع فى الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا كما عرفت فى بحث التشبيه والقسم الاول
ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسى او عقلى او مختلف بعضه حسى وبعضه عقلى
فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع
اما حسى نحو قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقرة
والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط التى سبكتها نار
السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع
الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كالتى للصور المنقوشة على
الجدار انه ظل فرس الجامع الشكل والجميع اى المستعار منه والمستعار له والجامع
حسى يدرك بالبصر وما عده السكاكى من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا
فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذى هو
فى النار اقوى والجميع حسى والقرينة هى الاشتعال الذى هو من خواص النار لكن لما كان
هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكى ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة
المصرحة والمكنى عنها بخلاف فان كلامه فى المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول
تشبيه الشيب بشواظ النار فى البياض والانارة وهذه استعارة بالكناية والثانى تشبيه
انتشار الشيب فى الشعر باشتعال النار فى سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة
تصريحية لكن الجامع فيها عقلى واما عقلى عطف على اما حسى يعنى ان الاستعارة التى طرفاها

حسيان والجامع عقلى نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه
كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل و
هو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر اى حصول
امر عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على
كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلى وبيان ذلك ان الظلمة هى الاصل والنور طار
عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اى كشط وازيل
كما يكشف عن الشئ الطارى على الشئ الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور
المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع فى عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان
المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون
ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون فى الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة
الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل
من النهار او بان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال
كما فى قول الحماسى وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقى فى ذلك عار ظاهر
اى زائل قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون انى احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى
ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام
غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب
عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب

عبد القاهر

عبد القاهر والسكاكى الى الثانى وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء فى قوله تعالى فاذا هم
مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة ان الشئ ربما يعد
فى العادة مرتبا على غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول
الزمان والعادة فى مثله يقتضى عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما فى هذه الاية
فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن
لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغى ان لا يحصل الا فى اضعاف ذلك
الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة
ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل
ففاجاءه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال
نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاءه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاءه
الانكسار لان دخولهم فى الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم فى الظلام
الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلوا السلخ بمعنى الاخراج دون
النزع انتهى كلامه واقول تقويته لذلك لا شك ان الشئ انما يكون اية اذا اشتمل على
نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام
عقيب ظهور النهار لا عقيب ظهور زوال ضوئه فليتامل واما مختلف بعضه حسى و
بعضه عقلى كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس فى حسن
الطلعة وهو حسى ونباهة الشان وهى عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا

القسم لندرته وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى
عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر فتامل ولان الاستعارة مبنيا على التشبيه
يتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة
(و) اما عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان
اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار
له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر
وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه
فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول
او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت و
الرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون
قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا فيكون الاستعارة اصلية وههنا بحث
وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال
في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو
في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام
الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون وممن جعل الجامع عدم ظهور
الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه
يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون له اختصاص

بالمستعار له

بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي والحسي هو
والمستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاج وهو حسي
والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي
كما لا تلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة والمسكنة اي جعلت الذلة
محيطة بهم كالقبة او الخيمة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة
لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه اما ضرب القبة على الشخص او ضرب
الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذل والصاقها بهم والجامع الاحاطة او
اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تقديرية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون
القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان
المختلفان والحسي هو المستعار له نحو قوله تعالى انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان
المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء
المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ
المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين
مختلفين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير
للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا
ما يكون متاولا باسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسمي الزمان والمكان والالة والحرف وانما كانت
تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه تقتضي ان يكون المشبه موصوفا بوجه
الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق اي الامور
المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة
منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف
وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير تحقيق كون اي رجل شجاع
باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء
الزمان والمكان والالة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب و
غير ذلك ولا يقع اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة
وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والالة فان المقتل مثلا اسم للمكان
باعتبار وقوع القتل فيه ويجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه | القتل
في نفسها الا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه
ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة
الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء
الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار
صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان

يذكر

يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه
في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق
معناه اي لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما
يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية
وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية
والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني ترجع
تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد
في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة
مقام دلت مقام دالة
بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح
المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار
لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية
وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت عن بعض الائمة يقول ان الدلالة لازمة للنطق
فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة
اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك
اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر
غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة

فى الغلط ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعنى مشفر البعير فى مطلق الشفة على ما
صرح به الشيخ فلك اطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل على اصل الاعتبارين
فاستحسنه ويقدر التشبيه فى لام التعليل نحو فالتقطه اى موسى ال فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اى يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين
بعد الالتقاط بعلته اى علة التقاط الغائية كالمحبة ــــــــــــــــ
والتبنى ونحو ذلك فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة و
الحزن ما كان حقه ان يستعمل فى العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى
المجرور وهذا الذى ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل
فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا
ولكن المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل
الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا فى
الاستعارة المصرحة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية على ما مر فى الباب ان التشبيه
فى التبعية لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون الاستعارة بالكناية
فى نفس المجرور لانه اضمر فى النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير
المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية
فى شئ وكذا يصح على مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعنى
العداوة واريد به المشبه به اعنى العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة

التبعيه

التبعية فى ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه
ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوع لذلك الا انه على ترتب العلة الغائية التى هو المشبه به
فجرت الاستعارة اولا فى العلية والغرضية وتبعيتها فى اللام كما مر فى نطقت الحال فصار
حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل ان قدر التشبيه
فى امثال ذلك فى ما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكى
كما اذا قدر فى نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر
التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلية والغرضية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية و
مدار قرينتها اى قرينة الاستعارة التبعية فى الاولين اى الفعل وما يشتق
منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقى لا يسند الى الحال او
المفعول نحو جمع الحق لنا فى امام قتل البخل واحيا سماحا فان القتل والاحيا
الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامى لم تلق قوما هم شر لاخوتهم
منا عشية تجرى بالدم الوادى نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل
زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة
او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمرى والقد القطع وزرد الدرع وسردها
نسجها فالمفعول الثانى اعنى اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون
المفعولان بحيث يصلح ان يكون كل منهما قرينة كقول الحريرى واقرى المسامع اما نطقت
بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من السامع والبيان دليل على

انه استعارة والمجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان
بشرهم استعارة او الى الجميع اعنى الفاعل والمفعول والمجرور نحو قوى حروب بنى فلان
اعناق الاعادى بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكى فى ذلك بقول الشاعر تقرى
الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا بغير صحيح لان
المجرور اعنى فى الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على
ان سرى استعارة لان السرى فى الحقيقة السير بالليل فليس بشئ لان
المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها
على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقراين الاحوال نحو قتلت
زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة فى الحروف فغير منضبطة
والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام
لانها اما ان لم يقترن بشئ يلايم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلايم المستعار
منه الاول مطلقة وهى ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اى تفريع كلام بما يلايم
المستعار له او المستعار منه نحو اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت
النحوى على ما مر فى بحث القصر و الثانى مجردة وهى ما قرن بما يلايم المستعار
له كقوله اى قول كثير غمر الرداء اى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه
يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يلايم
العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعنى قوله اذا تبسم ضاحكا

ارشحا

اى شارعا فى الضحك اخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن فى
يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعنى اذا تبسم غلقت رقاب اموالى فى ايدى
السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فيه فكساها لان
الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير
عكس فكان فى الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع
لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف
عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع
من الضرر والانتقاع ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا يناسب ذلك فكيف يكون
تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتهما بذلك الاثر الحادث الذى استعير له اللباس
كانه قيل فاصابها الله بلباس الجوع والخوف والاذاقة عندهم جرت مجرى الحقيقة لشيوعها
فى البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذى يلوح
من كلام القوم فى هذه الاية ان لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه
ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس
ثم استعمل له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما
يدرك من طعم المر والبشيع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا فى الكشاف فعلى هذا يكون
اى تركيب الطعم وبها قرينة الاستعارة بالكناية وقرينة الاستعارة
الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا والثالث مرشحة وهى
ما قرن بما يلايم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى

[illegible]

مرشحه

فاربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليهما ما يلايم الاشتراء من الربح والتجارة ونظيره الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اى التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف يلايم المستعار له اعنى الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلايم المستعار منه اعنى الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلايم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اى مبنى الترشيح اى لا مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعاء ان الاستعارة له عين المستعار منه لا شيء مشبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اى قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباءه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اى ونحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس

والنهي عنه

والنهي عنه اى عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب او النهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله للاستعارة كره واذا جاز البناء على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله مع التشبيه والاعتراف بالاصل فيستوجبون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اى قول العباس بن احنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليك اليها اى الى الشمس بالصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا فجعلت تقديم الظرف على المصدر وقد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه

بحث المجاز المركب

٢

قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاز الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اى بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى تمثيلا لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا

على سبيل

على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحسر والتحزن فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اى لكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر التاء لان الخطاب في

فصل

فصل

المثل قد ورد في امور واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالضم على لفظ
المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير
لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب
قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
قد اتفقت الاراء على ان في قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية و
استعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان
اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما فهم من كلام القدماء والثاني
ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المص ولما كانتا عنده امرين
معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة
تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق عليها فقال المص **قد يضمر التشبيه
في النفس** اي في نفس المتكلم او في نفس اللفظ **فلا يصرح بشيء من اركانه سوى
المشبه** فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه
لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح
وقد سبق ان المراد غير الاستعارة بالكناية **ويدل عليه** اي على ذلك التشبيه المضمر
في النفس **بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به** من غير ان يكون هناك

امر

امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر **فيسمى التشبيه** المضمر في النفس
استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر
خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة **ويسمى اثبات ذلك
الامر** المختص بالمشبه به **للمشبه استعارة تخييلية** لانه قد استعير للمشبه ذلك
الامر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه لتخييل انه من جنس
المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل
وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار
الى الاول بقوله **كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت** اي اعلقت
اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت
مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل يروى انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمس
بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى
بني فاعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسن بن علي ع دخل على معاوية
يعوده فلما راه معاوية تجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر
لا اتضعضع فاجابه الحسن ع على الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها البيت
**شبه في نفسه المنية في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة
بين نفاع وضرار** ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة **فاثبت لها**
اي للمنية **الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه** اي في السبع **بدونها**

٢٦٠

فاصل

تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار
للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله **وكما في قول الاخر ولئن نطقت
بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم
في الدلالة على المقصود** وهذا هو الاستعارة بالكناية **فاثبت لها** اي للحال
اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة **فيه** اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة
تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقيان مستعملان في المعنى
الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له
وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما
بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان يكون
قرينتها التخييلية البتة فان قلت فما تقول المص في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة
بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه
كما يسمى اطولكن في قوله ع اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعني اليد
المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند
له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما تفسيرها
الصحيح قلت معناه الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار
بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع

للمنية

للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار
اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار
هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية
ويدل اشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال
النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه
من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن
ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه
نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان
المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا
منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية
كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد
القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية
استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بذي الاظفار وهو السبع
وهذا قريب بما ذكره المص في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على
قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار
اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع
موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد و

٢٦١

كشفت غداة ريح وقرة والقر البرد تقول لم من غداة تهب فيها الشمال وقوة ملكت الشمال زمامها فهي في قبضها ومتصرفة فيها كيف شاءت كشفت ودفعت عنهم اذا اوردتها عادة البرد من ... بطعام ...

وغداة ريح قد كشفت وقرة اذا اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال

يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اصبحت

بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى لك التشبيه في هذا

بعد ان يخبر الطريق فتقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه

المالك تصريف الشيء بيده فيجيء الشبه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه بل

ما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فيجعل المستعار له اعني

الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف

في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا

باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا

مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن

الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله ولا

حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا و

رواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية

ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها

على التحقيقية يبقى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال

اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي

واعرض عن معاودته فبطلت الاته اي الات ما كان يرتكبه بها وكذا الضمير

في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبي بجهة من جهات المسير كالحج و

التجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه التشبيه

الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة

فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اي لذلك الصبي بعد ان

شبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص تلك الجهة اعني الجهة التي بها

قوام ~~الافراس والرواحل~~ جنس المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل له استعارة

تخييلية فالصبي على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال

صبا يصبو صبوة اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد

يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله و

يحتمل انه اي زهير اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها

والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي

قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبي وعنفوان الشباب مثل المال و

المنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل

تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع

الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية

والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المص في عدة مواضع اراد ان يشير اليها ثانيا

وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية

فصل في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية

الافراس والرواحل الة

بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد

الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين

وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي

فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان

التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون

حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن

الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس

المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فمجرد قولنا المستعملة فيما

وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى

الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت

هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت

له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا

للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة

فيما وضعت له لا بقوله ليحترز عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما

هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين

على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس باصح

القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل والوجه ان يتعلق بقوله

ليحترز به عن الاستعارة فيتعلق كون الكلام قلقا اي مضطربا وعرف السكاكي المجاز

اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة

الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة

متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة

موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان

نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا

وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل

على المقصود اقامه المص مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به

التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى

السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل

في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له

بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق

عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال

وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة

لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدا مثله في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا

في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له

لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان

مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة فى الدعاء مجازا او صاحب العرب الدابة فى الحمار مجاز و هذا
ايض فى الظاهر فاسد لان مثل ذلك يكون مجازا فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من
حذف مضاف اى احترازا عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكى بان
الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لان نفسر قد فسر
الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احترازا عن المجاز
المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فح لا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف
الحقيقة بعدم التاويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح
لا تتميم الحد فان اراد ذلك فقوله يحترز عن كذا وكذا مبنى على تجوز و تسامح و
اجيب بانا لا نسلم ان الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز
عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى
بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافى الوضع
كما فى المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف
ونصب القرينة انما هو لنفى المتعارف لتعيين المراد اعنى غير المتعارف لا لنفى الاسد
مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا
الكلام ورد ايض ما ذكره بان التقييد اصطلاح به التخاطب او ما يودى
معناه كالابد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب

تعريف

عند الاطلاق
لا يتناول
ا لو
ح

تعرف الشرع فى الدعاء مجازا فكذا لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايض ليخرج عنه
نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح
ولا تاويل فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخواج الاستعارة
فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد فى
تعريفها انما يكون بهذه العبارة اعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح
اذ لو قيل هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او نوع
الى مجازها لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذ فى
تعريف المجاز وما بق من ان هذا القيد مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره
فيه بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة فى الذات فكلام
لا ينبغى ان يلتفت اليه لا سيما فى التعريفات وكذا ما بق ان تعريف الوضع بلام العهد
اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة
له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا
يتم ايض حتى يتعين الموضوعة فى قوله فيما هى موضوعة له بالوضع الذى فيه وقع التخاطب
ولا يصح بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التى تختلف باختلاف الاضافات
لا بد فى تعريفاتها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف
من اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم بكونها اضافيا كاحذف جميع المنطقيين من
تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاث ومعلوم

ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايض قد يكون حقيقة و مجازا لكن بحسب وضعين كما
مر ان تعلق الحكم بالوصف كثيرا ما قصد به هذا المعنى مثل ما بق ان الجواد لا يخيب سايله
اى من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث
انها موضوعة له وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمله الشارع فى الدعاء لان
استعماله اياها فى الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة
بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا بق فعلى هذا ينبغى ان يترك القيد فى تعريف
المجاز ايض لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه
ثانيا انه لو ترك فى تعريف المجاز ايض لصار المعنى انه الكلمة المستعملة فى غير ما هى
موضوعة له من حيث انه غير ما هى موضوعة له واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس
من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع العلاقة مع قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه فى تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل
واعترض ايض بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه
يصح فاجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناه اذ لا ينصب فى الغلط
قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا الجواب غلط لان الاشارة الى الكتاب حيث
تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس
معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكى المجاز اللغوى
الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن

المبالغة

مشعرة
٢ بالحيثية كما فى قولنا الجواد
لا يخيب سايله خ ل

اى بعد قطع النظر عن امر اخر لم لا ... اى تحقيقوا

المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة عرف الاستعارة بان يذكر
احد طرفى التشبيه وتريد به اى بالطرف المذكور الاخر اى الطرف المتروك
مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به كما تقول فى الحمام اسد وانت تريد به الرجل
الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه وهو اسم جنسه وهو
وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فيثبت
لها ما يخص المشبه به اعنى السبع وهو الاظفار فالشجاعة قد اكتسيا اسم الاسد
كالفناء الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار فى معرض السبع معها
فى انه كذلك ينبغى كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية فى معرض
المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى
المشبه به مستعارا منه ويسمى المشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال
على ان المستعار منه فى الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو
لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه فى مناسبة التسمية كان مشعرا بان
المستعار هو الاظفار مثلا ويجى من كلامه ما ينافى جميع ذلك ففى الجملة قد وقع منه على زعم الخصم
خبط فى تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اى قسم السكاكى الاستعارة الى
المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه
هو المشبه به وجعل منها اى من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما
لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع

سواء كان هو المذكور
او المتروك
مستعارا
منه
و
يسمى اسم المشبه مستعارا له

وهو ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في البيت زهير و
فسر التحقيقية بما مر اى بكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد
التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها
اى من التحقيقية حيث في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة
الاستعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك
بانه اى التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة
التى هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
والالزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه
عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التى هي مجاز مفرد ولا يلزم
من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كالحيوان
الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا
على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى
وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى
المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة
وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان
في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس موردا للقسمة

واجيب

واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا
يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال
الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه
صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد وسلمنا ذلك لكنا نقول
بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم
يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي
والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا
نوعيا على ما بين في علم الاصول والثاني انا لا نم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو
استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في
قوله تع مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو يثبت ان مثل هذا
يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب لا
لتوجيه كلام السكاكى لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا انى اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى ولا شك انه ليس ما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته
بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلى والثالث انه ان لم يستلزم
التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة
الكلمة الى شيء او تقييدها او اقترانها باى شيء لا يخرجها عن
ان يكون كلمة فالاستعارة هنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن

بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا
الجواب في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان
لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلى والجواب انما هو في استعمال
هذا الكلام في غير معناه الاصلى اعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان و
فسر السكاكى الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اى
معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقيق العقلى او الحسى كلفظ الاظفار
في قول الهذلى واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في
الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها اى تصوير المنية بصورة السبع
واختراع لوازمه لها اى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام
اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اى للمنية صورة مثل الاظفار
المحققة ثم اطلق عليها اى على ذلك المثل يعنى على الصورة التى هي مثل صورة الاظفار
لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو
الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار والمحققة
والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة
بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولبيان ان الحال الشبهة
بالمتكلم وتمام الحكم الشبه بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار

فعظ

فعظ من غيرها استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا ولا يوجد له مثال في
الكلام واما قول ابى تمام لا تسقنى ماء الملام فاننى فزعم السكاكى انه استعارة
تخييلية غير ما نحن للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له
لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام
بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
في شيء وعلى التقدير ين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغى ان تشبه بظرف شراب
مكروه او شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية
او يكون قد شبه الملام ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اى في تفسير التخييلية بما ذكر
تعسف اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها
دليل ولا يدعوا اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب
ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون
حكم الوهم تخييليه ذكر ابو على في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الحاكمة
في الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تحد ممر
وهي التى لها قوة التركيب والتفصيل بين الـ والمعانى الجزئية وتسمى عند
استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية بما ذكر تفسير غيره لها اى غير
السكاكى للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال والهذلى للمنية
اظفارا فعلى تفسير السكاكى يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد

ويكون اطلاق الميل عليه استعارة تصريحية تحقيقية واستعمالا في غير ما وضع له
عند غيره الاستعارة هو اثبات الميل للشمال ولفظ الميل حقيقة لغوية مستعمل في
معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان الميل استعارة
ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ الميل قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه
شبه شيئا بالميل بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى
الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه
معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء
من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور
بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة
التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي
للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية
ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون
حقيقة لغوية او في غير معناها اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا
لغويا وقسما من الاستعارة المصرحة كما هو مذهب السكاكي وظن ان هذا النزاع ليس
بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا
يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون

الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره في التخييلية من اثبات صورة وهمية
فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص المشبه به
للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار
كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يختص المشبه به الذي
هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار
فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة والاخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة
والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي
اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي
الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه
المشبه به مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منها
اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية
بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود
الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه
ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ايضا ليس
بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي المشبه بها
وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره
في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز

والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون
الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة
الحبل لما يناسبه وحاصله اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح و
جوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا
حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن
بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت
رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز
عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل نعم هذا لا يكون الترشيح خارجا
عن الاستعارة زايدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف و
الصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منها وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه
وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور
من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله
واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان
يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها
اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة
بالكناية لا ينفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون

الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة المكنى عنها ان
لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما
وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست
كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الاخر وجعلها
قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو
نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في
النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد
بالمنية معناه الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها حال الا فلا دخل له في الاعتراض
فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد
سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه و
انكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم باسم جنسه
ولا اعتداد بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم
المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما ندعي هناك الشجاع
مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض بين
ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا
اسم المشبه اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية
في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير

ستعارف ثم مذهب من قبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين
كلفظى المنية والسبع لحقيقة والحقيقة لايكونا مترادفين فيتهيا لنا بهذا الطريق
دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لايقتضى
كون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى تدخل فى
تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من
جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة
بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله
فى الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد
يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا
يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا لل
فالسبع فاستعماله للموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة
بل مجازا بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحقيقة مراد فى تعريف الحقيقة والحقيقة هي
الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق و
نحن لانم ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل انشبت المنية اظفارها استعمال
فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا
من افراد السبع الذى لفظ لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك
ان استعماله فى الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له فى مثل قولنا دنت منيته فلان

وقد يكون

وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير
متعارف كما فى اظفار المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل التحقيقية بخلاف
الاعتبار الثانى فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع بالتحقيق بل من حيث
انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن فى توجيه كلامه على ما
فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه
الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار
منه على ما سبق والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه واراده
المشبه اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوى اراد بها
اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار فى الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به
المتروك وعلى هذا لا اشكال الا انه صرح فى اخر بحث الاستعارة التبعية بان المشبه
استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفى اخر
فصل المجاز العقلى بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى فجاء الاشكال
فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اى ذكر المنية استعارة بالكناية حال
كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى اعنى استعمال
المشبه فى المشبه به ادعاء فيوافق كلامه فى بحث الاستعارة بالكناية وح يندفع الاشكال
بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهى ما يكون فى الحروف
والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اى قرينة

التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اى قرينة الاستعارة
المكنى عنها نحو قوله اى قول السكاكى فى المنية واظفارها حيث جعل المنية
استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل
القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة الاستعارة
النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق
اليه قرينة الاستعارة وهكذا فى قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات
استعارة بالكناية عن المطعومات المشتهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى
اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس فى ساير الامثلة ففى قوله تعالى ليكون
لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة
الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا فى قوله تعالى و
لاصلبنكم فى جذوع النخل يجعل الجذوع الاستعارة بالكناية عن الظروف
والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة
التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة
الاستعارة بالكناية وانما اختار السكاكى ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل
الاقسام ورد ما اختاره السكاكى بانه اى السكاكى ان قدر التبعية كنطقت
فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقى لم تكن استعارة
تخييلية لانها اى تخييلية مجاز عنده اى عند السكاكى لانه جعلها من اقسام

الاستعارة

الاستعارة المصرح بها التى هى من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة
المشبه الا ان المشبه به فيها يجب ان يكون مما لا يحقق له حسا ولا عقلا بل صورة
وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة
للتخييلية لوجود المكنى عنها فى نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية وح وجود
الملزوم بدون اللازم محال وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل
بالاتفاق والا اى لم يقدر التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل
قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت الحال مثلا استعارة لا مجازا مرسلا
ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة ولا يعنى بالاستعارة سوى هذا
فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما
ذكره غيره اى غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر
اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتات له ان يجعل نطقت فى
قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يعده استعارة والاستعارة فى الفعل
لا يكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هى المشابهة لا يكفى فى ثبوت
الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة فى الشبه وتحقق
هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغى ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة
فى غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المص وهو انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان

حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل
لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية
مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كا فهمه المص فاذا قلنا نطق لسان الحال و
اردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد
من استعارة مكنى عنها وتخييلية فاما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون
التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلام
ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب من يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان
ينظر فيه ادنى نظر فان قلت ان اراد بالامتناع استلزام المكنى عنها التخييلية اتفاق
غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه يجعل دالخلاف معهم على انه
قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تنقضوا عهد الله ان في العهد استعارة
بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا
لا وهمي فتكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة محققة لا تخييلية وان اردنا اتفاق
السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية
انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما
ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز
العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهي كالاظفار في اظفار المنية
ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم

في هزم

في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي
لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي
شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد
من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى
عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية وتفسير المص مثلا نطقت الحال بكذا
يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكتابة واثبات النطق لها استعارة
تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار
فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا
لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل
في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل
على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه التشبيه
شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك
مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن و
القبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة
التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا
استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة

على كون المشبه به اقوى في وجه كقوله التشبيه ظلمناك في تشبيه صدغ عينك بالمسك
فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان
يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطا
لان المترشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة
كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى
ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب
عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال
الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني
يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كالو شم رائحة
التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كالو قيل في التحقيقية رايت
اسدا واريد انسان ابخر اي نتن الفم وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة
واريد الناس من قوله عم الناس كابل لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون
الناس كابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا
كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزته وجوده كالنجيبة التي لا توجد
في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في خبرها في محل
النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة
وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا من الاستعارة يعني انه كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية

او التمثيل

او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة
التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا و
تكليفا بالايطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي
الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين
الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة
فيقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة
فتقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني وقعت في ظلمة والاستعارة المكنى عنها
كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة
التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها
عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابعة لحسن
متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال
ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ
غير تابعة لها ولهذا استهجن ما رالملام ولقايل ان يقول لما كانت التخييلية
عنده استعارة مصرحة على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز
لنقلها عن معناها الاصلي كذلك يوصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره

فصل
فلم يكن في

فظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في وجاء ربك لانه قد نقل عن محله الى المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول التنبيه على المعنى الثاني اقتداء بالسلف واحترازا بتنبيه السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها اى حكمها الذي هو الاعراب على ان الاضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اى تغير اعرابها من نوع الى نوع اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء امر ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اى جاء امر ربك لاستحالة المجيء على الرب تعالى واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سوال اهل القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام الرجل قد مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا او معتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء

فالحكم

فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود ههنا نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي ليس للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه ولا فرق بين قوله ليس كمثله الا تعطيه الكناية من فائدتها وبهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد لا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجواد لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيما لا يد له فكذلك يستعمل هذا فيما له مثل ومن لا مثل له فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير الحكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب

٢

من السماء اى كمثل ذوى صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله اى فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وبعد نقصان منه يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه او ساكنقصان الامرأة والاهل فيما مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوى من قوله تعالى او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن اهل لعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة وما يغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغيير المعنى والاستعمال في غير الموضع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحرف فلا يدخل فيه نحو سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح والى في هذا النوع انه يعد ملحقا بالمجاز وشبيها به لاشتراكهما

في التعقل

٩

في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم يكن ذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير متناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضع له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولا يدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما في المستثنى متصل ومنقطع فلا تعرض للسكاكي ههنا واياه يتقدر به والله اعلم

الكناية

الكناية في الاصل مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما يعني المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ المكنى به والمعنى المكنى عنه والثاني بمعنى اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف

المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام
ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم انتفاء اللازم وهذا معنى
قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشي معاند
لذلك الشي والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث
وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى
وارادة المعنى جائزة ولا واجبة وهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية
لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد
طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا
ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان
لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل
وفي موضع اخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى واللازم جميعا لانه
قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها
والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية مشتركان في كونهما
حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وهذا يشعر قول المص انما يخالف
المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل
وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقبح جاء فلان مع الامير

ولايق

ولايق جاء الامير مع فلان فوجه التوفيق بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة
المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح
والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة
لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له
وتلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه **وفرق** اى فرق السكاكي وغيره بين
الكناية والمجاز **بان الانتقال فيها** اى في الكناية **من اللازم** الى الملزوم كالانتقال
من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه **وفيه** اى في المجاز **من الملزوم**
الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد
الذي هو ملزوم للشجاع الى الشجاع **ورد** هذا الفرق **بان اللازم ما لم يكن ملزوما
لم ينتقل منه** الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم
من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما و
تساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام قرينة قلنا ح لا نتفي
اعم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك **وحينئذ** اى حين اذا كان اللازم ملزوما
يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي
ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم
وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال

من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان الملزوم بين الطرفين من خواص الكناية
دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم
باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لطول النجاد التابع لطول القامة و
لهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر
من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس
وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال
النبت في الغيث **وهي** اى الكناية **ثلثة اقسام بدونه الاولى** اى القسم الاول
والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية **المطلوب
بها غير صفة ولا نسبة** بل المطلوب **فمنها** اى فمن الاولى **ما هي معنى واحد**
وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر
تلك ليتوصل بها الى ذلك الموصوف **كقوله** الضاربين بكل ابيض مخذم **والطاعنين
مجامع الاضغان** المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى
واحد كناية عن القلوب **ومنها ما هي مجموع معان** هو ان يؤخذ صفة فتضم
الى اللازم اخر واخر ليصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه
كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى
هذا خاصة مركبة **وشرطهما** اى شرط هاتين الكنايتين **الاختصاص بالمكنى عنه**
ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد

قرينة

قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المص وفيه نظر ولعل وجه النظر انه
فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة
لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة
لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوى القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان
فالجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها عن
ضم لازم الى اخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك
الثانية من اقسام الكناية الكناية **المطلوب بها صفة** من الصفات كالجود والكرم
والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة **وان لم يكن الانتقال**
من الكناية الى المطلوب **بواسطة فقريبة** والقريبة قسمان **واضحة** يحصل الانتقال
منها بسهولة **كقولهم كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد** ثم اشار
الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله **والاولى
كناية ساذجة** لا يشوبها شيء من التصريح **وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير**
الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت
الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل
نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي
الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال الانجاد
فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة

الى الضمير المسبب مع انها فى المعنى عبارة عن السبب اعنى المضاف اليه لكونها جاريه
على المسبب فى اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفى المعنى دالة على صفة فى نفسه سواء كانت
هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن الوجه او كانت غيرها
نحو زيد ابيض اللحية اى شيخ وكثير الاخوان اى متقوى بهم بخلاف زيد احمر نحوه واسود
ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة
الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تع
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة
الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت القطع بانها فى
المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظى وهو
امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف
الانتقال بينها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا
فان عريض القفا وعظيم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم
لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد
وليس ينتقل منه الى امر اخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود
لكن فى بادى النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض
الوسادة كناية قريبة خفية من هذه الكناية اعنى قولنا عريض القفا قال المص وفيه
نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب

انه

انه لا امتناع فى ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل
الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية
قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه وهذا كله ان لم يكن
الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم
كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق
الحطب تحت القدر ومنها اى من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فى منها عائد الى
الكثرة التى قبله الى كثرة الطبايخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان
بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط و
كثرتها يختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر
من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة امر اى اثبات امر
لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف
ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اى قول ابن زياد الاعجم ان السماحة
والمروة اى كمال الرجولية والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد
يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر
اولا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور
معطوف على قوله ان يقول اى او بمثل هذا القول او منصوب معطوف على مفعول ان
ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة

ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او
سمح ابن الحشرج او حصل السماحة او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف
مصرح به فى امثلة القسم الثانى باعتبار اضافتها واسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى
ان طول القامة المكنى عنه بطويل النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومسند
الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس
المراد بالاختصاص ههنا الحصر لترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان
جعلها اى جعل تلك الصفات فى قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهى ما يكون فوق الخيمة
يتخذها الروساء مضروبة عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوى
قباب فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان
الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قول زياد فى كون الكناية لنسبة الصفة الى
الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه
حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى
اعنى نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد
اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطويل للنجاد وهو قائم مقام
طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة
له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت

المجد بين

المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير
تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان
قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما فى قولنا يكثر الرماد
فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان
احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة
المضافية اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف فى هذين
القسمين اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما
يقال فى عرض من يوذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه
كناية عن نفى صفة الاسلام عن الموذى وهو غير مذكور فى الكلام وكما تقول فى عرض
من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن
اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك
امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة
لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا
كان الموصوف غير مذكور كالقسم الثالث مستلزما للثالث من غير عكس فافهم و
عرض الشى بالضم ناحيته من اى وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض اى من جانب
وناحية قال السكاكى الكناية متفاوتة الى تعريض وتلويح ورمز وايماء و
اشارة وذكر فى شرح المفتاح انه انما قال يتفاوت ولم يقل ينقسم لان التعريض و

واشالہ مماذکر لیس من اقسام الکنایہ فقط بل ھو اعم وفیہ نظر والمناسب

للعرضیۃ التعریض ای الکنایہ اذا کانت عرضیۃ مسبوقۃ لاجل موصوف غیر

مذکور کان المناسب ان یطلق علیہا اسم التعریض یقٓ عرضت لفلان او بفلان

اذا قلت قولا وانت تعنیہ فکانک اشرت الی جانب وترید جانبا اخر ومنہ

المعاریض فی الکلام وہی التوریۃ بالشئ عن الشئ وقال صاحب الکشاف الکنایۃ

ان تذکر الشئ بغیر لفظہ الموضوع لہ والتعریض ان تذکر شیئا یدل بہ علی شئ

لم یذکرہ کما یقول المحتاج للمحتاج الیہ جئتک لاسلم علیک فکانہ امالہ الکلام

الی عرض یدل علی المقصود ویسمی التلویح لانہ یلوح منہ ما یرید وقال ابن الاثیر

فی المثل السایر الکنایہ ما دل علی معنی یجوز حملہ علی جانبی الحقیقۃ والمجاز بوصف

جامع بینہما ویکون فی المفرد والمرکب والتعریض ھو اللفظ الدال علی معنی لا من

جہۃ الوضع الحقیقی او المجازی بل من جہۃ التلویح والاشارہ فیختص باللفظ المرکب

کقول من یتوقع صلۃ واللہ انی محتاج فانہ تعریض بالطلب مع انہ لم یوضع

لہ حقیقۃ ولا مجازا وانما فہم منہ المعنی من عرض اللفظ ای جانبہ ولغیرہا ای و

المناسب لغیر العرضیۃ ان کثرت الوسایط بین اللازم والملزوم کما فی کثیر

الرماد وجبان الکلب ومہزول الفصیل التلویح لان التلویح ھو ان تشیر

الی غیرک من بعید والمناسب لغیرہا ان قلت الوسایط مع خفاء فی اللزوم

کعریض القفا وعریض الوسادۃ الرمز لان الرمز ھو ان تشیر الی قریب منک علی

سبیل

سبیل الحقیقۃ لانہ الاشارہ بالشفۃ والحاجب والمناسب لغیرہا ان قلت الوسایط

بلا خفاء کما فی قولہ او ما رایت المجد القی رحلہ فی ال طلحہ ثم لم یتحول الایماء و

الاشارہ ثم قال السکاکی والتعریض قد یکون مجازا کقولک اذیتنی فستعرف ارجع الا الایذاء

وانت اذنا ما مع المخاطب دونہ ای لا ترید المخاطب وان اردتہما ای المخاطب

والانسان الاخر معہ جمیعا کان کنایہ لانک اردت باللفظ المعنی الاصلی وغیرہ معا

والمجاز ینافی ارادہ المعنی الاصلی ولا بد فیہما ای فی الصورتین من قرینہ دالۃ

علی ان المراد فی الصورہ الاولی ھو الانسان الذی مع المخاطب وحدہ لیکون مجازا و

فی الثانیۃ کلاہما جمیعا لیکون کنایہ وھہنا بحث وھو ان المذکور فی المفتاح لیس

ھو ان التعریض قد یکون مجازا وقد یکون کنایہ بل انہ قد یکون علی سبیل المجاز وقد

علی سبیل الکنایہ وقال الشارح العلامہ معناہ ان عبارہ التعریض قد یکون مشابہہ

للمجاز کما فی الصورہ الاولی فانہا تشبہ المجاز من جہۃ استعمالہا المخاطب فیما ھی

غیر موضوعۃ لہ ولیس بمجاز اذ لا یتصور فیہ انتقال من ملزوم الی اللازم وقد

یکون مشابہۃ للکنایہ کما فی الصورہ الثانیہ فانہا تشبہ الکنایہ من جہۃ استعمال

اللفظ فیما ھو موضوع لہ مرادا منہ غیر الموضوع لہ فلیس بکنایہ اذ لا یتصور لازم

وملزوم وانتقال من احدہما الی الاخر وفیہ نظر لان ھذا مذھب لا یکاد یذھب احد

الیہ بل امر لا یقبلہ عقل لانہ یودی الی ان یکون کلام دال علی معنی دلالۃ صحیحۃ من

غیر ان یکون حقیقۃ فی ذلک المعنی ولا مجازا ولا کنایہ بل الحق ان الاول مجاز والثانی

کنایہ کما صرح بہ المص وھو الذی قصدہ السکاکی وتحقیقہ ان قولنا آذیتنی فستعرف

کلام دال علی معنی یقصد بہ تہدید المخاطب بسبب الایذاء ویلزم منہ التہدید

بالنسبہ الی کل من صدر منہ الایذاء فان استعملتہ واردت بہ التہدید المخاطب و

غیرہ من الموذین کان کنایہ وان اردت تہدید غیر المخاطب بسبب الایذاء فعلاقتہ

اشتراکہ للمخاطب فی الایذاء اما تحقیقا او ما فرضا وتقدیرا کان مجازا واللہ اعلم

فصل اطبق البلغاء علی ان یکون المجاز والکنایہ ابلغ من الحقیقۃ

والتصریح لان الانتقال فیہما من الملزوم الی اللازم فہو کدعوی

الشئ ببینہ فان وجود الملزوم یقتضی وجود اللازم لامتناع انفکاک الملزوم

عن اللازم وھذا ظ وانما الاشکال فی بیان اللزوم فی سایر انواع المجاز و

اطبقوا ایضا ان الاستعارہ التحقیقیہ والتمثیلیہ ابلغ من التشبیہ لانہا

نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقیقۃ وانما قید نا الاستعارہ بالتحقیقیہ

والتمثیلیہ لان التخییلیہ والمکنی عنہا لیستا من انواع المجاز قال الشیخ عبد القاہر

ولیس السبب فی کون المجاز والاستعارہ والکنایہ ابلغ ان واحدا من ھذہ الامور

یفید زیادہ فی نفس المعنی لا یفیدہ خلافہ بل لانہ یفید تاکید الاثبات المعنی

لا یفیدہ خلافہ فلیست مزیہ قولنا رایت اسدا علی قولنا رایت رجلا ھو والاسد

سواء فی الشجاعۃ ان الاول افاد زیادہ فی مساواۃ للاسد فی الشجاعہ لم یفدہا

الثانی بل الفضیلہ ھی ان الاول افاد تاکید الاثبات تلک المساوات لہ لم یفدہ الثانی

فصل

ولیست

ولیست فضیلہ قولنا کثیر الرماد علی قولنا کثیر القری ان الاول افاد زیادہ

لقراہ لم یفدہا الثانی بل ھی ان الاول افاد تاکید الاثبات کثرہ القری لہ لم یفدہ

الثانی واعترض المص بان الاستعارہ اصلہا التشبیہ والاصل فی وجہ الشبہ ان

یکون فی المشبہ بہ اتم منہ فی المشبہ واظہر فقولنا رایت اسدا یفید للرجل شجاعۃ

اتم مما یفیدہا قولنا رایت رجلا کالاسد لان الاول یفید لہ شجاعۃ الاسد والثانی

یفیدہ شجاعۃ دون شجاعۃ الاسد فکیف یصح القول بان لیس واحد من ھذہ

الامور یفید زیادہ فی نفس المعنی یفیدہا خلافہ ثم اجاب بان مراد الشیخ ان

السبب فی کل صورہ لیس ھو ذلک ولیس المراد ان ذلک لیس بسبب فی شئ من

من الصورہ فہذا یتحقق فی قولنا رایت اسدا بالنسبۃ الی قولنا رایت رجلا کالاسد

لا بالنسبہ الی قولنا رایت رجلا مساویا للاسد او زایدا علیہ فی الشجاعۃ ولا

یتحقق ایضا فی کثیر الرماد وکثیر القری ونحو ذلک وھذا وہم من المص بل معنی کلام

الشیخ ان شیئا من ھذہ العبارات لا یوجب ان یحصل لہ فی الواقع زیادہ فی المعنی

مثلا اذا قلنا رایت اسدا فہو لا یوجب انہ یحصل لزید فی الواقع زیادہ شجاعہ

لا یوجبہا قولنا رایت رجلا کالاسد وھذا کما ذکرہ الشیخ من ان الخبر لا یدل علی ثبوت

المعنی او نفیہ مع انا قاطعون بان المفہوم من الخبر ان ھذا الحکم ثابت او منفی وقد

بینا ذلک فی بحث الاسناد الخبری والدلیل علی ما ذکرنا انہ قال فان قیل مزیہ قولنا

رایت اسدا علی قولنا رایت رجلا مساویا للاسد فی الشجاعہ ان المساواہ فی الاول

الفن الثالث في علم البديع

تعلم من طريق المعنى وفى الثانى من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى فى نفسه
بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذلك
لا يتغير معنى مساواة الاسد بان بان تدل عليه بان يجعله اسد وهذا صريح فى
ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط فى استنباط المعانى من عبارات الشيخ
لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم هذا اخر الكلام فى علم البيان والله المشكور
على نواله وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالنبى واله الفن
الثالث فى علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اى يتصور
معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة
الى الوجوه المذكورة فى صدر الكتاب فى قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام
حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية
وضوح الدلالة اى الخلو عن التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه
انما يعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق
الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد
بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد
وذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغة او غير داخل ويكون قوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا فى البلاغة مما
يتبين فى علم المعانى والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها ح بعض

المحسنات المعنوية

الطباق والتضاد

ماليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس
من علم البديع وهى اى وجوه تحسين الكلام ضربان معنوى اى راجع الى
تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين ما للفظ
ولفظى راجع الى اللفظ لذلك وبدأ بالمعنوى لان المقصود الاصلى والغرض الاول
هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوى فالمذكور منه فى
الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا
والتطبيق والتكافؤ ايضا وهى الجمع بين المتضادين اى معنيين متقابلين
فى الجملة يعنى ليس المراد بالتضادين هاهنا الامرين الوجوديين المتواردين على
محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما
تقابل وتنافى فى الجملة وفى بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء
كان تقابل التضاد وتقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل
التضايف او ما شبه شيئا من ذلك على ما يجئ من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين
من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو قوله تعالى وتحسبهم ايقاظا وهم رقود
او فعلين نحو يحيى ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما
اكتسبت فان فى اللام معنى الانتفاع وفى على معنى الضرر اى لها ما كسبت من خير
وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص
الاضطراب فى العمل وهو ابلغ من العمل
الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس

ويجذب اليه وكانت اجد فى تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع
والقسمة يقتضى ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع
حرف لكن الموجود هو الاول نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء
مما يتقابلان فى الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثانى بالفعل وهو اى الطباق
ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلى مصدر
واحد احدهما مثبت والاخرى منفى او احدهما امر والاخرى نهى فالاول نحو
ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثانى
نحو لا تخشوا الناس واخشونى ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا
من دبج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر فى معنى من المدح او غيره الوان
لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق واحد ولما كان هذا داخلا فى
تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المص بانه قسم من اقسام الطباق
وليس قسما من المعنوى برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اى قول ابى تمام فى مرثية
ابى نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها
اى لتلك الثياب الليل الا وهى من سندس خضر اى ارتدى الثياب
الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلة الا وقد صارت الثياب
خضرا من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاولى الكناية
عن القتل وعن الثانية الكناية عن دخول الجنة وما فى هذا البيت من الكناية

قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى من البيان ولا يتغير الامن لا يعرف معنى
الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريرى فمذ اغبر العيش الاخضر و
ازور المحبوب الاصفر اسود يومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى رثى
لى العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان
الذى له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد هاهنا فيكون تورية ويلحق به
اى بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع
تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة
وان لم يكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذى هو ضد الشدة ونحو
قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله لان
ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون
ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق والثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبى يا سلم من رجل يعنى
نفسه ضحك المشيب برأسه اى ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا يقابل
بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر ظهور المشيب بالضحك الذى يكون
معناه الحقيقى مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثانى ايهام التضاد لان المعنيين
المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكر

تدذكرا بلفظين موهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه
اى فى الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي
وغيره قسما براسه من المحسنات البديعية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر اى بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين
المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل فى الطباق لانه ح
يكون جمعا بين معنيين متقابلين فى الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل
لا ان يكون متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من امثلة
ثم يختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة
الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة
المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما والمقابلة الثلثة بالثلثة نحو
قوله اى قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح
الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر و
الافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى
وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب
بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل فى الجميع ظاهرا الا بين الاتقاء والاستغناء
بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه اى عما

عند الله

عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون
الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان
المقابلة قد يتركب من الطباق وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان
مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة
والرحمة وزاد السكاكي فى تعريف المقابلة قيد الاخر حيث قال هي ان يجمع بين
شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط هنا اى فيما بين المتوافقين
او المتوافقات امر شرط ثمه اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده اى ضد
ذلك الامر كهاتين الايتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء
والاتقاء والتصديق جعل ضده اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر
عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اى تلك المذكورات
وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من
المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس
ضده ومنه اى ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق و
والائتلاف والتلفيق والتوفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه
لا بالتضاد والتناسب بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد
يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اى قول البحتري
فى صفة الابل كالقسي المعطفات اى المنحنيات المحسنات من عطف العود وعطفه

مراعاة النظير

٢٨٤

حناه بل الاسهم مبرية اى منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين
القوس والوتر والسهم وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير
انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي
الخلق وقد يكون اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه فى الندى
من الخبر الماثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر
عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع و
الخبر الماثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل
والحيا والبحر وكف تميم مع ما فى البيت الثاني من صحة الترتيب فى
العنعنة اذ جعل الرواية عن كابر كما يقع فى سند الاحاديث فان السيول
اصلها المطر والمطر اصلها البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء
الشاعر ومنها اى ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف
وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى والمتناسب قد يكون
ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف
الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه
مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا وقد يكون خفيا كقوله تعالى
ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله
ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان

الواجب

الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه
احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اى الغالب من عز يعز عليه اى غلبه ثم
وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة او
الحكيم من يضع الشيء فى محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض
عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اى بمراعاة النظير ان يجمع بين
معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا
مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذي ينجم
اى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اى ينقادان
لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه
قد يكون بمعنى الكواكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى التناسب كما مر فى ايهام
التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال
يؤم الرسم غيره السقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط فى
البيت السابق تجل عن الرهط الاماني غاره والنون هو المعروف من حروف
المعجم شبه به الناقة فى الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم والراء
اسم فاعل من رايته اذا اصبت رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا
رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة
راء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ان يتركب من النوق ما هي فى الضعف والانحناء

[illegible]

٢٨٤

كالنون يركبها الاعرابي لزيادة الاطلال فيضرب به اذا لاح راكب بها من شدة
الهزال يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات اسمة في ذكر الحرف والنون والراء
والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما تسميته بعضهم بالتفويف
من قولهم برد مفوّف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يوتى
في الكلام بمعان متلائمة وجمل مسبوقة المقادير او متقاربة المقادير كقوله من
يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرّزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر
فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اى لبس
السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اى اتخذت الطراز
والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو
علم الثوب وكقوله ديك الجن أُحْلُ وأُمْرُرْ وضُرَّ وانْفَعْ ولِنْ فاخْشِنْ ورِشْ
وانْتَدِبْ للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرّا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا
للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن وريش اى اصلح حال من يختل حاله
وابر من برى القلم اذا نحته اى افسد حال المفسدين وانتدب اى احبب
للمعالي واجعها يقال ندبه للامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فاولى داخل في
الابيات الاول
مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه
جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اى من المعنوى الارصاد وهو نصب الرقيب
في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم

الارصاد

الدين

الذين يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم
التسهيم ايضا وهو برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز
من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله وهو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي
يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اى على العجز وهو اخر
كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروى الظرف متعلق بيدل اى انما يجب فهم
العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى وهو الحرف الذي يبتنى عليه او
اخر الابيات او الفقرة ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا تعرف
فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا
ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف
الروى النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا فيه احلت دمي من غير
جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذى حللته بمحلل وليس
الذى حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان
العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اى قول عمرو بن معد يكرب اذا لم تستطع
شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اى من المعنوى المشاكلة وهو
ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اى لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك

المشاكلة

الغير تحقيقا او تقديرا اى وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح
التكليف
شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل
والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب
على ما لا يخفى نجد مجرور على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء من طبخه
قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اى خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها
في صحبة طبخ الطعام نحو قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث
اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا
نحو قوله تعالى قالوا امنا بالله وما انزل الينا وما انزل الى قوله صبغة الله ومن
احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اى قوله صبغة الله مصدر لانه
فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التى يقع عليها الصبغ موكد لامنا
تطهير الله
بالله اى تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على
لنفوس المومنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله موكدا لمضمون
قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه موكدا لامنا بالله ثم اشار
الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله
والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه
انه الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال

الان

الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله
بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب
امروا
في قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين
بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر
عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى
تقديرا بهذه القرينة الحالية التى هي النزول من الغمس النصارى اولادهم في
الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس
كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام وتحسن اليهم فيعبر عن الاصطناع
بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال تحسن وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اى
من المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اى توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى
ضمير المصدر كما في قولهم قد حيل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط
والجزاء اى يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزوجين في ان يترتب على كل منهما
معنى رتب على الاخر كقوله اى قول البحترى اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج
بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اى استمعت الى النمام الذى يشي حديثه
جواب الشرط
ومزينه فصدقته فيما افترى على فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها
الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا
احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب

المزاوجة

العكس

وتذكر القيدين الواقعين فى الشرط والجزاء فى ترتب مضمان شئ عليها ومن تتبع الامثله المذكوره للمزاوجه علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان الجمع بين معنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين النهى الناهي ولجاج الهوى وفى الجزائين اصاخت الى الواشى ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد تقول بالمزاوجه فى مثل قولنا اذا جائنى زيد فسلم على اجلسته فانعمت عليه ومنه اى ومن المعنوى العكس والتبديل وهو ان تقدم جزء فى الكلام على جزء اخر ثم توخر ذلك المتقدم عن جزء الاخير و العباره الصحيحه ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم فى الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتوخر ما قدمت واما ظاهر عباره المص فيصدق على مثل قوله تعـ وتخشى الناس والله احق ان تخشيه وقول الشاعر شعر طويع الى ابن العم تلطم وجهه وليس الى داع الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفى الجمله وبين ما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد الطرفين فى الكلام وبين السادات وهو الذى اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اى وجوه ان يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقا لفعلين فى الجملتين ومنها اى ومن الوجوه ان يقع بين لفظين فى طرفى الجملتين

نحو

الرجوع

التوريه

قول النابغه

نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان فى طرفى جملتين ومنها ان يقع بين طرفى الجمله كما قلت طويت باحرازنا الفنون ونيلها رداء شبابى والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اى من المعنوى الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اى بنقضه وابطاله لنكته كقوله اى كقول زهير قف بالديار التى لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان لتطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح الامطار لنكته وهو اظهار الكابه والحزن والحيره و الدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقه فتدارك كلامه فقال بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم وشله فانى لهذا الدهر لا ابل لاهله ومنه اى من المعنوي التوريه ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينه خفيه وهي ضربان مجرده وهي التوريه التى لا تجامع شيئا مما تلايم المعنى القريب نحو قوله تعـ الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما تلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحه عطف على مجرده وهي التى تجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب المتورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعنى

٢٨٨

القوه وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب اعنى الجارحه المخصوصه وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضى ابى الفضل عياض يصف ربيعا باردا او الغزاله من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدى والحمل يعنى كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفه قليله العقل فنزلت فى برج الجدى فى اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزاله معناها البعيد اعنى وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعنى الرشا حيث ذكر الخرافه وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين مرشحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا يخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ او بالعم الجاعه من الناس وبالخال المخيله فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعـ الرحمن على العرش انه تمثيل لانه لما كان الاستوى على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك ملجعلوه كنايه عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقى صار مجازا كقوله تعـ وقالت اليهود يد الله مغلوله اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان اى هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمه والتمحل للتثنيه من ضيق العطن والمسافه عن علم البيان مسيره اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدى الى جهه حقيقه او مجاز بل تذهب الى اخذ الزبده والخلاصه من الكلام من غير ان يتحمل بمفرداته حقيقه او مجازا وقد شدد النكير على من تفسر اليد بالنعمه والايدي بالقدره والاستواء بالاستيلاء واليمين والقدره وذكر الشيخ فى دلايل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين

القدره

الاستخدام

القدره فذلك تفسير منهم على الجمله وقصدوا الى نفى الجارحه لسرعه تخوفا على السامع من خطرات يقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المص فى جعل الايتين مثالين للتوريه على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين [illegible]

ومنه اى ومن المعنوى الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بضميره اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اى ضميرى ذلك اللفظ احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بالاخر اى بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحترى فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور فى الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب فى شبوه النار اى اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعنى نار الهوى التى تشبه النار الغضا ومنه اى ومن المعنوى اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقه بان السامع يرده اليه اى يرد بالكل من احاد هذا المتعدد الى ما هوله فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر الاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو

٢٨٩

ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل
والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من
فضله على الترتيب وإما على غير ترتيبه اى ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما
ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب و
ليسمى معكوس الترتيب كقوله اى قول ابن حيوس كيف أسلو وانت حقف
وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف
للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة وكذلك وليسمى
مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو
ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا
من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان
على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر بالكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو
الفريقان وذلك ان تجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اى قالت
اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف
بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث
قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بواحد منهما
ومتعلق بآخر من غير تعيين اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان
هودا وقالت النصارى لن يدخل الا من كان نصارى فلف بين الفريقين
او

او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او
كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه لا يدخل
الجنة هؤلاء صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى
ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع
آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل
ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر لفين
احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت
زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا والتاديب والاكرام ومخافة الشر
فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او
على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا
العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف
الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله
على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكرنا من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر
فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء و
الخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير
وهذا النوع من اللف والنشر المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاد المحدث

من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول مع من تفاصيل المعللات
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من المعلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة
ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات ما ذكره في بيان تطبيق
العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر
الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من
العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء
عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باحد حرفي الجر كما قال ومن الترخيص
فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم هو الترخيص
وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة
على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص
له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على
الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحد من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله
في لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان
العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه انه لا ارتياب
في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة اشارة
الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اى ومن المعنوي
الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله
كقوله تعالى

كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي
ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اى
الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اى استغنى مفسدة
للمرء اي مفسدة هي ما تدعو صاحبه الى الفساد ومنه اى ومن المعنوي
التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله
اى قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء
فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء و
منه اى من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على
التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم
عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد
اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع
اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس اسم شاعر ولا يقيم على ضيم اى
ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد به
ذلك الظلم بذلك الواحد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند الفعل
اليه اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي
العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب هنا والوتد هذا اى غير
الحي على الخسف اى الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اى الوتد

يشيع اى يدق ويشق راسه فلا يرثى اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العبد
والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف الى الثاني الشج على التعيين فان
قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة
الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف و
النشر قلت لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه
يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى العير الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة
الى العير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى الباب ان
التعيين محتمل ومثل هذا ليس فى اللف والنشر فليتامل ومنه اى من المعنوى
الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال
كقوله اى قول الوطواط فوجهك كالنار فى ضوئها وقلبى كالنار فى حرها
ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه
فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحراق ومنه اى من المعنوى
الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اى تقسيم
متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب حتى اقام
اى الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عدى بعلى فقال
على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هى من بلاد الروم تشقى
به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وهى

متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قاد المقانب يعنى
قاد العساكر حتى قام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء
فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه فصل العقل والنهب
والسبي وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثاني وفصله فقال للسبى ما نكحوا و
القتل ما ولدوا لم يقل من نكحوا ومن ولد ليوافق قوله والنهب ما جمعوا
والنار ما زرعوا او لان فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة
المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح
قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر واضهم لك مصطاف اى الاخذ المكان فى الشتاء او بالصيف
ومرتبع وقال وقد جمع فيه ارض العدو وما فيها فى خالص للممدوح ثم قسم فى
هذا البيت المذكور فيما رايناه من نسخ ديوان ابى الطيب وما وقع عليه الشرح موافقة
لما اورده المص وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبى ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني
كقوله اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم
او حاولوا اى طلبوا النفع فى اشياعهم اى اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية
اى غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهى الطبيعة و
الخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهى فى الاصل المحدث فى الدين بعد
الاستكمال والمراد ههنا محدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم فى البيت
الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى البيت

الثانى فى كونها سجية حيث قال تلك منهم ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق
والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور
كقوله تعالى يوم ياتى يعنى ياتى الله اى امره او ياتى القوم اى هوله والظرف
منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة
الا باذنه اى باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا فى
موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فى موقف اخر والماذون
فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اى من اهل الموقف
شقى وجب له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجب له الجنة بمقتضى الوعد
فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج
النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى
سموات الاخرة وارضها دائمة مخلوقة للابد وهى عبارة عن التابيد ونفى الانقطاع
كقول العرب ما قام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال
لما يريد واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع ولكنه ممتد الى
غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء فى قوله الا ما شاء ربك قلت هو الاستثناء من
الخلود فى عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب
سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو

رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب
الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فان فساق المؤمنين لا يخلدون فى النار
وهذا كاف فى صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل فى وقت ما يكفيه صرفه عن
البعض وكذا الاستثناء الثاني ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون
الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدا معين كما ينتقض
باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار
نشرهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس فى
عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة فى سياق النفى تعم ثم فرق بان اوقع
التباين بينهما بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقى وسعيد اذا الانفس
واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء
ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم على
امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل من تلك الاحوال
ما يليق به كقوله اى قول ابى الطيب ساطلب حقى بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما
التثموا مرد لقلة وطائهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء ثقال اذا لاقوا اى حاربوا الاعداء
خفاف اى مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ودفع ملم كثير اذا
شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ
واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والاستيفاء اقسام الشئ كقوله

تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا
ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون فاذا كان فاما
ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا او انثى وقد استوفى في جميع الاقسام وذكرها وانما قدم
ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان
ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه تحمس تاخير الذكور عن
لان في التعريف تنويها بالذكور فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين
لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم والتاخير فقدم الذكور
واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى ومنه اي من المعنوي
التجريد وهو ان ينتزع عن امر ذي صفة امر اخر مثله فيها اي مماثل
لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة
لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك
الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد
اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق
حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي يهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة
حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق اخر
مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع
منه نحو قولهم لئن سئلت فلانا لتسالن به البحر بالغ في اتصافه

باسماح

بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية
الباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من
لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيته اسدا لقيت بلقائه اسدا
ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة
في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول باء
المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس
شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما
اصابها من شدائد الحرب تعدو بي تسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث
في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهو الدرع والباء للملابسة و
المصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من الرحل التعبير
اشخص عن مكانه وارسل اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعداده
اي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابسا
ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم
وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار
تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف
نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي ولئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي
اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة ويروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن

او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه
انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهو بخلاف قوله تعالى
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اختلاف معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت
مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا
حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط
ما قيل انه اراد في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه
اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان تجرد التكلم
نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله
اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق
الكناية نحو قوله يا خير من ركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي
يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس
بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب
بكف الكريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم
لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء
وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي
التجريد وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه ويكون داخلا في قوله
ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه

شخصا

شخصا اخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي
الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال
الحال اراد بالحال الغنى مكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله فقد الخيل والمال
ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها
الرجل ومنه اي ومن المعنوي المبالغة المقبولة لان المردوده لا يكون من
المحسنات وفي هذا اشاره الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان
خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما
الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت
قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا
بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه
ولهذا استدرك النابغة على حسان في لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى و
اسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والسيوف
وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن و
يفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة
فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتعيين المقبولة من
المردوده ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان تدعى لوصف بلوغه
في الشدة او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا

وانما تدعي ذلك لئلا تظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي
في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين
وينحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان
كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف
فرسا له بانه لا يعرق وان كثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء
بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخرى في طلق
واحد بين ثور ونعجة والمراد بالثور الذكر من البقر الوحشي وبالنعجة
الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح
اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وحشيين
في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا
لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث
مالا من الميل ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على
اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان
والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا
فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان
لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف منه اي من الممدوح النطف الغير المخلوقة
وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي الغلو اصناف منها ما ادخل عليه

ما يقربه

ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله عليه قول
بيت السقط شجا ركبا وافراسا وابلا وزاد فكاد ان يشجو الرحالا ومنها ما تضمن
نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير
للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك
الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكن اي امكن العنق ادعى
ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار
ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا
اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني
يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي
اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها و
ان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري وذلك الليل و
عدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل
مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالاس
ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب
الكلامي وهو ان يورد حجة للمطلوب على طريق اهل الكلام وهو ان يكون
بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
واللازم وهي فساد السماوات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي

هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي تمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان
المذهب الكلامي ليس في القران وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من ٢
المقدمات الطبيعية القطعية الاية ليست كذلك لان تعدد الالهة ليس قطعي
الاستلزام للفساد وانما هو المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر
فيها النعمان ابن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت
ولم اترك ريبة للمرء مطلب ريبة هي ما يريب الانسان ويقلقه
واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب والحلف به
اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي اغش من غش
اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم و
لكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام
مسترادا اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلاء وارتاده ومذهب
ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم
واقرب كفعلك اي يجعلون لي حكما في اموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم
كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك
اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدحي آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما
مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا لك كذلك مدحي
لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي سماه الفقهاء قياسا ويمكن رده

الى صورة

الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك
القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني
قوله تعالى وهو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل
عليه البدء وكل ما هو اهون فهو داخل في الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال
لا احب الافلين اي القمر ورئي ليس باقل والقمر ربي ليس ومنه اي من المعنوي حسن
التعليل وهو مما يرجع الى المعنى فقط وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي
اي ينظر النظر المشتمل على لطف ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما
اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه
كما تقول فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير غير حقيقي منه
مقبول لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب العقول يطلقون
الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير
مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعى علة مناسبة لها اما
ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان
لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول
ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت
اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب
من السحاب هو الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة لها اذ

فى العادة وقد علله بانه عرق حياها الحادث بسبب عطاء الممدوح او بظهر
اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت عليها هى المذكورة
لكان المذكور علة حقيقية فلا يكون من جنس التعليل كقوله اى قول
ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب
ان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعدائهم انما يكون فى العادة لدفع مضرتهم
حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت
عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا
للحرب غدت الذئاب راجية ان تتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة
فى وصفه بالجود ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اى تناهى
فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب
رجعت الذئاب ان ينالوا من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن
يسرف فى القتل طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة
الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا احتياج الى
قتلهم واستيصالهم والثانية اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها واما
ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجي
حذارك اي حذاري اياك انساني اى انسانى عيني من الغرق فان
استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه

حيث

حيث لا يستحسن اساءة الواشي وان كانت ممكنة عقبه اى عقب الشاعر استحسان
اساءة الواشي بان حذاره اى حذار الشاعر منه اى من الواشي نجى انسانه اى
انسان عين الشاعر من الغرق فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا
منه اى غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا
فى هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق
اى من انتطق اى شد النطاق وجعل الجوزاء الكواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية
الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان
المفهوم ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمة
علة لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق اعني الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق صفة ثابتة تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول
مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنع
الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطا تيقن
لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذا المراد به الحالة
الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح فى الايضاح بخلاف ذلك فان قلت
هل يجوز ان يكون لو فى البيت مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤيته ما على الجوزاء من هيئة
الانتطاق علة لكونه بنية خدمة الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل

كو نبودى عزم جوزا خدمتش
كس نديدي بر ميان او كمر

على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت
الوصف ووجوده كما فى الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة
للعلم به كما فى الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته واذا جعلت نية خدمة
الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله
ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق اى
لحسن التعليل ما بني على الشك فكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن لان
فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى قول ابي تمام كان السحاب الغر
جمع اغر والمراد السحاب الماطر الغزير الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقى اراد
ترقا بالهمز فخففها اى ما يسكن لهن مدامع والضمير فى تحتها الربى فى البيت
الذى قبله وهو قوله ربى بنسيمها شفعت ريح الصبا لرياضها الى المزن حتى جادها
وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر
والهامع السايل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت
حبيبا تحت تلك الربى فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهب طللان
طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة
مثل ما احد وقال بعض النقال فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه
ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملاءمة لمطلع القصيدة
وهو قوله الا انصدعي من عبرانك بلاقع عشية شاقتك الديار البلاقع و

في

فى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير
فى تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذى فقد ثم السحاب فى
تلك الديار ومنه اى من المعنوى التفريع وهو ان يثبت متعلق امر حكم
بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر به التفريع والتعقيب
احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راحل كقوله اى قول الكميت من
قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم
تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب
الكلب وهو الذي كلب باكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا
الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة واشراف
وملوك وفى طرفه قول الحماسى بناة مكارم واساة كلب دماؤكم من الكلب الشفاء
فقد فرع على شفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه
اى من المعنوى تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر هذه التسمية على الاعم الاغلب
والا فقد يكون ذلك فى غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا
يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه ويسمى تاكيد بما يشبه نقيضه
وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح لذلك
الشئ بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة المدح فى صفة الذم كقوله اى قول

النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور فى حدها
والواحد فل من قراع الكتائب اى من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد
يستثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اى ان كان فلول السيف عيبا
فاثبت شيئا منه اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف من
العيب وهذا زيادة توضيح المقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط
المذكور وهو اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال
الشجاعة فهو اى اثبات شئ من العيب فى المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض
القار وحتى يلج الجمل ولتأكيد فيه اى تأكيد المدح ونفى صفة الذم فى هذا الضرب
من جهة انه كدعوى الشئ ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من
العيب بالمحال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال
اى كون المستثنى بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر
الشئ اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر
فى اصول الفقه فاذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى يوهم اخراج شئ هو المستثنى مما قبلها اى ما قبل الاداة وهو المستثنى
منه يعنى موقع فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من
النفى ويريد اثباته حتى يحصل بفهم شئ من العيب يقال توهمت الشئ اى ظننته
او همته غيرى فاذا تها اى الاداة صفة مدح ويحول الاستثناء من الاتصال الى

المنقطع

المنقطع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يوجد فيه صفة ذم حتى
تتبعها فاضطر الى الاستثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتأخيل للقلوب وضرب
الثانى من التأكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشئ صفة مدح وتعقب باداة
الاستثناء اى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة استثناء يليها صفة
مدح اخرى له اى لذلك الشئ نحو انا افصح العرب بيد انى من قريش و
بيد بمعنى غير وهو اداة استثناء واصل الاستثناء فيه اى فى هذا الضرب ايضا
ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء فى الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل
فى المستثنى منه وهذا لا ينافى قوله ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فلينا مل
لكنه اى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب لم يقدر متصلا كما فى الضرب الاول بل بقى
على حاله من الانقطاع لانه ليس فى هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول
صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء فى هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد
الا من الوجه الثانى من الوجهين المذكورين فى الضرب الاول وهو ان الاصل فى
مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل المستثنى توهم شئ مما قبلها من حيث انه استثناء
فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يتأتى فيه التأكيد من وجه
الاول اعنى دعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء
متصلا ولهذا اى لكون التأكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط كان الضرب الاول
افضل لافادة التأكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما

فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا فى اللغو فيفيد التأكيد
من وجهين وان يكون من الضرب الثانى بان يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا
ويحتمل وجها اخر وهو انه يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء من ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا فيه من
فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون
فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما مما يمكن حمله على كل من ضربى تأكيد المدح بما
يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعنى حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم
سلاما فان امكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك فى الكلام
ان يذكر متعددا ثم يأتى بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان يقول ما جاءنى رجل ولا
امرأة الا زيدا ولو قصد ذلك كان الواجب ان يؤخر ذكر الرجل ومنه اى من تأكيد
المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل
ما فيه معنى الذم من المستثنى ما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات
ربنا اى ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله يقال
نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا
بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفى وهو كالضرب الاول
فى افادة التأكيد من وجهين فى هذا الباب اى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم
كالاستثناء فى افادة المراد كما فى قوله اى قول ابى الفضل بديع الزمان الهمدانى يمدح

خلف

خلف بن احمد السجستانى هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه
الوبل فالاولان استثناء ان مثل قوله بيد انى من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد
من التأكيد ما يفيد هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن و
منه اى من المعنوى تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى
من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة
الذم فى صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسئ الى من احسن اليه وثانيهما
ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء يليها صفة ذم اخرى كقولك
فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه
واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتى منه الضرب الاخر اعنى الاستثناء المفرغ نحو
لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق ومنه
اى من المعنوى الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ اخر
كقوله اى قول ابى الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اى جمعته لهنئت الدنيا
بانك خالد مدحه بالنهاية فى الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد فى
الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا
مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشئ لا فائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى وفيه
اى فى البيت وجهان اخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال
وهذا ما ينبئ عن علو الهمة والثانى انه لم يكن ظالما فى قتلهم اى قتل مقتوليه لانه

لم يقصد بذلك الاصطلاح الدنيا وذلك لان تهنيه الدنيا انما هي تهنيه لاهلها فلو
كان ظالما في قبيل من قبيل ما كان لان الدنيا سرور بخلوده ومنه اى من المعنوي
الادماج بقى ادمج الشئ فى الثوب اذا لفه فيه وهو ان تضمن كلام سيق لمعنى مدحا
كان او غيره معنى اخر منصوب مفعول بان تضمن وقد اسند الى المفعول الاول
وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون فى الكلام اشعار بانه سوق
لاجله فمن قال فى قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا فاسعفنا فيمن
يحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج سكوى
الزمان فى التهنيت فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدحا ولو جعل
التهنيه مدحا لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابى الطيب
اجفاني كانى اعد بها على الدهر الذنوبا وانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية
من الدهر يعنى لكثرة تعلمى لاجفانى فى ذلك الليل كانى اعد على الدهر ذنوبه
وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما يكون فى البيت ابى الطيب او
اكثر كما فى قول نباتة ولابد لى من جهلة فى وصاله فمن لى بخل اودع الحكم عنده
فانه ادمج فى الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى من ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح
لان تودع حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام
مخرج الانكار وبنبها على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح لهذا البيان ونبه بذلك على
انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان سبيل الوصل هذا المحبوب الموقوف على

الجهل

الجهل المنافى الحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان تودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع
تستعاد اخر الامر ومنه اى من المعنوى التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو
ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط
عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا
وعمى بالعكس فيكون ذما قال السكاكى منه اى من التوجيه متشابهات
القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين ويفارقه باعتبار اخر وهو
انه يجب فى التوجيه استواء الاحتمالين وفى المتشابهات احد المعنيين قريب و
الاخر بعيد ولهذا قال السكاكى واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام
ومنه اى من المعنوى الهزل الذى يراد به الجد كقوله اذا ما تميمى اتاك مفاخرا
فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اى من المعنوى تجاهل العارف و
هو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق المجهول غيره لنكتة وقال لا احب
تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى كالتوبيخ فى قول الخارجية ايا شجر الخابور
ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهى تعلم ان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ
الدال على الشك وبهذا تعلم انه ليس يجب فى كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل فى
مقام الشك فى الحكم والمبالغة اى كالمبالغة فى المدح كقوله اى قول البحترى المع
برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحى اى الظاهر بالغ فى

من حسن ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح ذا المصباح او المبالغة
فى الذم فى قوله اى قول زهير وما ادرى وسوف اخال ادرى اقوم ال
حصن ام نساء وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اى
فكالتحير والدهش فى الحب فى قوله اى قول حسين بن عبد الله تالله يا ظبيات
القاع هو المستوى من الارض قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر
فى اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا
القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله ايا دار سلمى
سلام عليك اهل الازمن اللاتى مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع
البكاء ثلث الاثافى والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل
ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كانهم لم يكونوا
يعرفون منه الا رجلا ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض فى قوله تعالى وانا او
اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين وبغير ذلك من الاعتبارات ومنه اى و
من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع فى كلام
الغير كناية عن شئ اثبت له اى لذلك الشئ حكم فيثبتها لغيره اى تثبت انت
فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه
اى من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير
نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل

ولله

ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين والاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين
كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا الفريقهم المكنى عنه بالاعز
الاخراج واثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله
والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين اعنى الله تعالى
ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على
خلاف مراده مما يحتمله اى حال كون خلاف مراده من المعانى التى يحتملها ذلك
بذكر متعلقه متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك
كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى فلفظ
ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى
وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادى والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال
لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادى اى طولت الاقامة والاتيان وابرمت
اى امللت وابرم ابخى احكم والتطول الانعام فقوله ابرمت ابخى من هذا القبيل
واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا وكانوها ولكن للاعادى وخلتهم
سهاما صائبات وكانوها ولكن فى فؤادى وقالوا قد صفت منا قلوب لقد
صدقوا ولكن عن ودادى فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان
قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى
حمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اى من المعنوى الاطراد وهو ان يأتى باسماء

الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولاده من غير تكلف فى السبك
ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطراده وسهولة انسجامه
كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث ابن شهاب يقال
ثل الله عرشهم اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم فقد
ثل عرشهم اي ان تحوا اسلاك وصاروا يفرحون به فقد اثرت فى عزهم وهدمت
اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عم الكريم بن الكريم
بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام
فى الضرب المعنوى واما الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور

هذا ضرب اللفظى

منه فى الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ
اى فى التلفظ فيخرج التشابه فى المعنى نحو اسد وسبع او مجرد عدد الحروف نحو
ضرب وعلم او فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه فى اللفظ كثيره
يجئ تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اى اللفظان
فى انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفى اعدادها وبه يخرج نحو
الساق والمساق وفى هياتها وبه يخرج نحو البرد بفتح احدهما وضم الاخر فان
هيئة الكلمة هو كيفيه يحصل باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب
وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبنى للفاعل وضرب المبنى للمفعول وفى
ترتيبها اى تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الحتف

والفتح

والفتح ووجه الحسن فى هذا القسم اعنى التام حسن الافاده مع ان صورته صورة
الاعاده فان كانا اى اللفظان المتفقان فى جميع ماذكر من نوع واحد من انواع الكلمة
كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد فى النوع ثم
الاسمان اما المتفقان فى الافراد او الجمعيه بان يكونا مفردين نحو يوم يقوم
الساعة اى القيامه يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام
او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال اجال والهوى للمرء قتال الاول جمع
اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد منتهى الاعمار
واما مختلفا نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد و
هو ما ارتفع من الارض وان كانا اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم و
فعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفا فالاسمان كقوله اى قول ابي
تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى
الكريم ويجدده وايضا تقسيم اخر التام وهو انه ان كان احد لفظيه اى
لفظى التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان
يكون التجنيس جناس التركيب وان اتفقا اى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب
والاخر مفرد فى الخط خص هذا النوع من الجناس المركب باسم المتشابه لاتفاق
لفظيه فى الخط كقوله اى قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذاهبه اي
صاحب هبه فدعه فدولته ذاهبه غير باقيه وقول ابي ابى العلاء مطايا مطايا

وحركن منازل عنها ليس عنها بمقلع فمطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا
منادى والا اى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب فى الخط كقوله اى
خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين فى الخط اى قول
ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا
اى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل فى قوله فى الاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ
المركب من كلمه وبعض كلمه كقول الحريرى ولا يله عن نشر كارديتك واتكه بدمع يحكي
الوبل حال مصابه ومثل لعينك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه والثاني
مركب من صابه والميم من مطعم فالصاب عصارة شجر مر المصاب الاول بالفتح مفعل
من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين فى الخط وهل سمي مفروقا قلت لا اذ يجب فى
المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمه وبعض كلمه والتقسيم ان المركب ان كان مركبا
من كلمه وبعض كلمه يسمى التجنيس مرفوا والاخر اما متشابه او مفروق صرح بذلك فى
الايضاح وفى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف و
اعدادها وهياتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك اربعة اقسام لان عدم الاتفاق
فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها او فى هياتها او فى ترتيبها
لانهما لو اختلفا فى الاثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا فى النوع والعدد
مثلا او فى الهيئه او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما
حصر المذكور فى الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسميه

اعنى

اعنى قوله والتام منه ان اتفقا او على مقدر اى هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا
اى لفظا المتجانسين فى هيات الحروف فقط واتفقا فى النوع والعدد والترتيب
سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف
قد يكون فى الحركه كقوله جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد
بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد
فى كونه من التجنيس المحرف كون الاختلاف فى الهيئه فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط وان
كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين فى عدد
الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا
واحدا فكانه فى الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفيه والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد
فى هذا الباب فى حكم المخفف فمع هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف
بينهما فى الهيئه فقط وهو ان الفاء فى الاول ساكن فى الثاني متحرك وهذا نوع من الاختلاف
غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف فى الحركه والسكون كقولهم
البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوحة ومن الثاني ساكن وان اختلفا فى اعدادها اى ان اختلف لفظا المتجانسين
فى اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر حيث اذا حذف الزايد اتفقا فى
النوع والهيئه والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر
وهو ستة اقسام لان الزايد اما حرف واحد او اكثر وعلى كلا التقديرين فهو اما فى الاول

والوسط وفي الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول
نحو والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جبذ
او في الاخر كقوله اى قول ابى تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول
باسياف قواض قواضب من ايدى متعلق بيمدون اى يمدون سواعد من ايد ورايه
على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع
موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه
حفظه وحماه وقواض من قضى حكم من قضبه قطعه اى يمدون للضرب يوم الحرب ايديا
ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة
وربما سمى هذا القسم الذى زيادة حرف في الاخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم
قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت انما اتى بها تاكيدا للاول حتى
اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد
الياس واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون
الزيادة في الاخر كقولها اى قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اى
حرقة القلب بين الجوانح وربما سمى هذا الذى يكون اكثر من حروف مذيلا
وان اختلفا في انواعها اى ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط
ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد التشابه فيخرجان عن التجانس
كلفظى نصروه له ولفظى ضرب ولفظى ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع

فيما

فيها الاختلاف ان كان متقاربين في المخرج سمى هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة
اضرب لان الحرف الاجنبى اما في الاول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق
طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل
معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء والهاء والهمزة وما بين اللام
والراء من التقارب في المخرج والا اى وان لم يكن الحرفان متقاربين سمى لاحقا وهو ايضا
في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالها في
الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعبة الا
للمكثر المعتود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما
كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان
في عدم الفاء والميم الشفويتين نظر او في الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان
اختلفا في ترتيبها اى وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في
النوع والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو موخر في اللفظ الاخر سمى هذا
النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية
والذى قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل والا سمى قلب البعض واليه اشار
بقوله حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب
فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن
روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع لى احدهما اى احد المتجانسين في

اول البيت والمجانس الاخر في اخره سمى تجنيس القلب ح مقلوبا مجنحا
لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا
ولى احد المتجانسين سواء كان جناس القلب ام غيره واما ذكره بالاسم
الظاهر دون المضمر المجانس الاخر سمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو
وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وجد وقولهم
النبيذ بغير النغم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب و
كقولك حسامه للاولياء والاعداء فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين
في الكتابة وتجنيسا خطا كقوله تعالى والذى يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو
يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك
فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدأ بهذا وتحقيق هذا النوع
ما لم ينقل فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود متى يعود وفي مستنصر به حبة
المسئ نظر من حيث وقيل لفاصل السنجى تعدد امس بصحيفه بق اثبت بتصحيفه وتلحق
بالجناس شيئا احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق اللفظين في
الحروف الاصول مع ترتيب والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم
فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اى في اللفظين المشابهة وهي
ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد كل من اللفظين جميع
ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق

قال

قال انى لعملكم من القالين وان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم
الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق
الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من
غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس
من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس
باللفظ بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما طلنا ومنه اى من
اللفظى رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل اللفظين المكررين
اى المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين او المتشابهين في اللفظ دون
المعنى او الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق
او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر في اخرها
اى اخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو و
تخشى الناس والله احق ان تخشيه والثانى ان تكونا متجانسين نحو
وسائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السوال والثانى من السيلان
والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع
ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين وهو في النظم ان
يكون احدهما اى احد اللفظين المذكورين او المتجانسين او الملحقين بهما في
اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او

صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسمًا اخر وهو ان يكون اللفظ
الاخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشهر ولعل المص
تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر لا للصدر ولحشو المصراع الثاني اصلا
بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ في صدر المصراع
الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران
او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصله من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار
الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة
عشر حاصل من ضرب اربعة في اربعة لكن المص ما يورد من شبه الاشتقاق الا مثالًا
واحدًا اما لعدم الظفر الامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا
الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما بان يكون اللفظان مكررين ما يكون احد
اللفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في المصراع الاول سريع الى ابن العم
يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع اى سهم بن عبد الله العشرى
يمنع من سهم على دجل لما بعد الغشيرة من عار وهى ورده ناعمة صفراء
طيبة الرايحة وموضع من على دوقع على انه اسم ما ومن زايدة وعمع مفعول
اقول في قوله اقول لصاحبي والعيش تهوى ما بين المنتشبه باضمار يعنى
احاو ودفع واما ثر عار الرواحل يسرع بين هذين الموضعين واقول
في اثناء ذلك متلهفا اسمتع لشم عار دجل فانا نعدمه اذا امسينا لحزني

من ارض

من ارض نجد وسائره وما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاولى الثاني
مثل قوله اى قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب
وهي الجارية حين يبدو ثدياها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني
بالسيوف القواضب القواطع مغرما ويكون اللفظ الاخر صدر المصراع
الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها
وقيل الماء على الدار التي لو وجدنا بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الا
لمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه
خبر لم يكن ومثله ضمير الالمام وقليلا صفة موكدة لان القلة يفهم من اضافة
التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة
مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة
اى قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدنا بها ما هو له ما كان
موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الامكانها
الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان
متجانسين ما يقع احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل
قوله اى قول القاضي الارجاني دعاني اى اتركاني من ملامكما سفاها هو الخفة
وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون التجانس
الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الثعالبي واذا البلابل جمع

بلبل وهو الطاير المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو
الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهي ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب
والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني
فهو من الباب على مذهب السكاكي دون المص وما يكون متجانس الاخر في اخر
المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اى القران
قال الجوهري المثاني من القران ما كان اقل من المئين ويسمى الفاتحة القران لانها تثنى
في كل صلوة ويسمى جميع القران مثاني لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون
برنات المثاني اى بنغمات اوتار المزامير التي هي طاق منها الى طاق الواحد مثنى
مفعل من الثنى وما يكون المتجانسين الاخر صدر المصراع الثاني مثل قوله
اى قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح اى ظهر لي ان ليس فيهم فلاح
اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين ما يكون في اخر البيت
والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول البحتري ضرايب ابدعتها
في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرايب جمع ضريبة وهي الطبيعة
والسجية التي ضريب للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في
ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر
في حشو المصراع مثل قوله اى قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فليس على شيء سواه بخزان اى اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما

يعود

يعود ضرره اليه ولا يخزن سره على غيره ولا يحفظ ما لا ضرر فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما
الاشتقاق وقوله اى قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب
من الماء يهجر للافراط في الحصر اى البرودة يعني ان تعدى عنكم لكثرة انعامكم
على بمثل ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع
الاول الا انه عن القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق ما
يكون الملحق في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضايري
اطنين اجنحة الذباب يضير ضاير ويضير ما يجمعهما الاشتقاق وما يكون
الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني في مثل قوله اى قول ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل
حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الندى ويغمر صرف الدهر نائله
الغمر وقد كانت البيض القواضب اى السيوف القواطع في الوغى بواتر
اى قواطع بحسن استعماله اياها فهي الان من بعده بتر جمع ابتر اى لم يبق بعده
من يستعملها استعماله فيغمر والغمر ما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما
الامثلة الثلاثة التي اهملها المص فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما
شبهه في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح
يلحى الى جرى العنان الى ملهى فسحقا له من لايح لاح فالاول ماض والاخر اسم
فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر
لعمري لقد كان الثريا مكانه ثريا فاضحى الان مثواه في الثرى فالثرا وادى من الثروة

والنثر يأتى ومنه اى من اللفظى السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة
من الفقرة باعتبار كونها متوافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجئ وقد يطلق
على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف
واحد فى الاخرى وهو معنى قول السكاكى هو اى السجع فى النثر كالقافية
فى الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ فى اخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف
الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من
اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكى بالاسجاع حيث قال انها فى النثر كالقوافى
فى الشعر الالفاظ المتواطئ عليها فى اواخر الفقرة ومن التى يقال لها الفواصل ولذا ذكرها
بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المص فقوله وهو معنى
قول السكاكى معناه ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله يعنى كما ان القوافى هى
الالفاظ المتوافقة فى اواخر الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الفقرة
فكان التقفية هى توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا يوافقها وهو اى
السجع ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفا اى الفاصلتان فى الوزن نحو ما لكم
لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا
والا اى وان لم يختلف الفاصلتان فى الوزن فان كان ما فى احدى القرينتين
من الالفاظ او كان اكثر اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابل اى
يقابل ما فى احدى القرينتين من الاخرى فى الوزن والتقفية اى التوافق

على حروف الاخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع
بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى فى الوزن و
التقفية واما لفظ فهو فلا يقابلها شئ من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع
الاذان لكان اكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله فى الاولى والا فمتواز اى وان لم يكن
ما فى احدى القرينتين والاكثر مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى
وذلك بان يكون ما فى احدى القرينتين او اكثر وما يقابله من الاخرى مختلف فى الوزن
والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او فى الوزن فقط
نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او فى التقفية فقط كقولنا حصل الناطق
والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من القرينتين مقابل من
الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج
الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى
لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالا على معنى اخر والا كان تطويلا كقول الصابى
لا تدركه العين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا يخلقه العصور بمرورها ولا يهرمه
الدهور بكرورها والصلوة على سالم بن الكفر اثر الاطمس ومحاه واولا اسمار الاول و
عفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور وبين محو الاثر واعفاء الرسم
قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود اى بعد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية

نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن قرينته قرينة اخرى اقصر منها قال ابن
الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله تع واما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثانى ان يكون الثانى اطول من الاول
لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تع وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا
فان الاول ثمانى لفظات والثانى تسع ولم فى القران غير نظير وليستثنى منه ما كان على
ثلاث فقر فان الاولين يحسبان فى عدة واحدة ثم ياتى الثالثة بحيث يزيد عليهما طولا
ويجوز ان يجئ مساوية لهما كقوله تع واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس
لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخير اقصر من الاول وهو عندى
لان السجع قد استوفى احدهما فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى قصيرا يبقى الانسان عند
سماعه يكون بالانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير
هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان
المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان عن
لفظين ومنه ما كان من ثلاثة الى عشرة وما عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من
القصير بان يكون بالنيف من احد عشر الى اثنى عشرة اكثره خمس عشرة لفظة كقوله تع

واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلاث عشرة و الاسجاع
مبنية على السكون الاعجاز اى اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان
يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك فى كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم
ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر بالحركة لفات السجع لان التاء
من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز فى القوافى ولا وان بالعرض
اعنى بزواج الفواصل فاذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون
آتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات ومانى الطعام وسرانى اى اسرانى واحدث
مع قدم وما حدث اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم فى
ذلك قيل ولا يقال فى القران اسجاع لان السجع هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل
وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها و
قيل السجع غير مختص بالنثر بل يجرى فى النظم ايضا ومثاله فى النظم
قول ابى تمام تجلى به رشدى واثرت به يدى وفاض به ثمدى هو الماء
القليل واصله فى الماء واورى به زندى اى صار ذا ورى وهذا عبارة
عن الظفر بالمطلوب وما ادرى بضم الهاء وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اورى
الزند اصحت ثان بغلط وتصحيف والضماير فى به يعود الى مفرح المذكور فى البيت
السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت وانى لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن
السجع على هذا القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى المسطر وهو جعل

كل من شطرى البيت سجعه مخالفة لاختها اى للسجعة التى فى الشطر الاخر و
قوله سجعه مخالفة ينبغى ان ينتصب على المصدر اى يجعل كل من شطرى البيت
مسجوعا سجعه مخالفة للسجعة التى فى الشطر الاخر لا على انه المفعول الثانى لجعل لان
الشطر ليس بسجعه ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين تسمية الكل باسم جزئه
فقول الحريرى لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتنى المتربة عن الاتراب سجعه
وقوله طوحت فى طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اى قول ابى تمام يمدح
المعتصم بالله حين عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب فى الله اى راغب
فيما يقرب به من رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول
سجعه مبنية على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير مبتدأ خبره فى البيت الثالث و
هو قوله يرم ولم يسمه الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول
بجريانه فى النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب و العروض
وهو اخر المصراع الاول والضرب اخر المصراع الثاني ثم قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب
ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء
القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمى فاجملى الثانية
ان يكون الاول غير محتاج الى الثانى فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث
يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادى من شروط الصبوح

فى المهرجان حصر السرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثانى
ويسمى التصريع الناقص كقول ابى الطيب مغانى الشعب طيبا فى المغانى بمنزلة الربيع من
الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة فى المصراعين ويسمى التصريع المكرر
وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى فى المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل
ذى غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا نازل درجة واما مختلفة المعنى بكونه
مجازا كقول ابى تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مربعا
السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتى ذكرها فى اول الثانى ويسمى التعليق
كقول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلى وما الاصباح منك بامثل
لان الاول معلق بصبح وهذا معتبر جدا السابعة ان يكون التصريع فى البيت مخالفا
لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابى نواس اقلنى قد ندمت من الذنوب
والا فبالذى رعد من الجحود مصرع بالنائم فقام بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان
السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه اى من اللفظى الموازنة وهى تساوى الفاصلتين
اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين فى الوزن دون
التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة
متساويين فى الوزن لا فى التقفية لان الاولى على الفاء والثانى على الثاء اذ لا
عبرة بتاء التانيث على ما بين فى علم القوافى ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك
كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب

فى الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان فى التقفية فيكون بينه وبين السجع مباينة ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوى فى الوزن فلا يشترط
التساوى فى التقفية وح يكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
فى سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق المماثلة بدون السجع فى مثل ونمارق
مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس فى مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
فاما ذكره ابن الاثير فى المثل السائر من ان الموازنة هى تساوى فواصل النثر وصدر
البيت وعجزه فى الوزن لا فى الحرف الاخير كما فى السجع وكل سجع موازنة وليس كل موازنة
سجعا فمبنى على انه يشترط فى السجع تساوى الفاصلتين فى الوزن ولا يشترط ٣
تساويهما فى الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اى ثم تساوى
الفاصلتان فى الوزن دون التقفية وان كان ما فى احدى القرينتين من
الالفاظ واكثر اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابل من الالفاظ من
القرينة الاخرى فى الوزن سواء كان مثله فى التقفية او لم يكن هذا
النوع من الموازنة فهى من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع
ولما كان فى كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بافرينة المماثلة مما يختص بالشعر
اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجرى فى النثر والنظم جميعا
ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا يختص بالنثر كما
سبق الى الوهم من قوله بتساوى الفاصلتين فقال نحو واتيناهما الكتاب

المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اى قول ابى تمام مها الوحش
اى بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اى هذه النساء اوانس بك ويحدثنك
ومها الوحش لو انها فى الحظ الا ان تلك العناد وابل والنساء نواضر لا
ذبول فيها الظاهر ان الاير والبيت مما يكون اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما
يقابل من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن فى اتيناهما وهديناهما وكذا
فى هاتا و تلك مثال الجميع قول البحترى فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم
لما لم يجد عنك مهربا اى من اللفظى وهو ان يكون بحيث اذا قلبته و ٢
ابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو
قد يكون فى النظم وقد يكون فى النثر اما فى النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين
قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت
كقوله اى قول القاضى الارجانى مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته
تدوم اما فى النثر فما اشار اليه بقوله وفى التنزيل كل فى فلك يسبحون
وربك فكبر فالحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو
الحروف الملفوظة ومنه اى من اللفظى ويسمى التوشيح وذا القافيتين التشريع
ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اى
من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع
يجب فى التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اى القافيتين وقفت لانهم فسروه

بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين اوجزئين من بحر
واحد فعلى اى القافيتين وقعت كان شعرا مستقيما كقوله اى قول الحريرى يا
خاطب الدنيا من خطب المراة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اى
حالة الهلاك وقرارة الاكدار اى مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها
ابكت غدا بعدا لها من دار غارتها لا ينقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا
سائر الابيات كلها من الطويل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية
الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من اخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه
مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول
الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر او مجموع قوله
من الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الاخر او لفظ دار منه ههنا
اقوال اخر مذكوره فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت على القافيتين او اكثر لكان
احسن ليشمل نحو قول الحريرى جودى على المستهتر الصب الجودى ويقطع بوصالها و
تو حى ذا المبتلى المسكر القلب الشجى ثم اكتفى عن حاله لا تظلمى فان قيل اذا وجد البناء
على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت
على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اى من اللفظى لزوم ما لا يلزم
ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل الروي
وهو الحرف الذى يبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او ميمية

سمى بذلك لانه لا يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع
بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع
به الاحمال او من الرى لان البيت يرتوى عنده فينقطع كان عند الارتواء فيقطع الشرب
او ما فى معناه اى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة يعنى الحرف
الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات ما ليس بلازم فى
السجع مثل الراء حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال من ما
فى معناه فقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك فى بيتين او اكثر ومن
بيتين او اكثر والا فعلى كل بيت يجيء قبل حرف الروى ما ليس بلازم فى السجع مثلا
قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء
قبل اللام ميم مفتوح وليس بلازم فى السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء فى البيت
الثانى ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم فى السجع معناه انه لو جيء قبل حرف الروى من قافية
البيت او قبل ما فى معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به فى مذهب السجع
يعنى لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعين لم يحتج الى الاتيان بذلك السجع
ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم فى
السجع او القافية ليتوافق قوله قبل حرف الروى او فى معناه فيجيء ما ليس بلازم فى السجع
قبل ما هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر والراء بمنزلة حرف الروى وقد جيء قبلها فى الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم

فى السجع لتحقق بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسير ولا يظفر ونحو ذلك وكذا فتحة
الهاء لتحقق السجع فى نحو ولا تنهر ولا ينصر ولا يظفر كما ذكر فى قوله تعالى اقتربت الساعة
وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وجيء قبل حرف الروى نحو
قوله ساشكر عمرا ان تراخت منيتى ايادى لم تمنن وان هى جلت اى لم يقطع
او لم يخلط بمنة وفى الاساس شكرت لله نعمته واشكروا الى وقد يقال شكرت فلانا
يريد نعمته فكانه اراد ساشكر لعمرو ويجلوف اياه او جعل ايادى بدل اشتمال من عمرو
فتى اى هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا
النعل زلت يقال فى الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به اى لا يظهر
الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان
فى طريقة قول الاخر اذا افتقر المرار اذا لم يرفقه وان الشر المرار ايسر صاحبه
راى خلتى اى فقرى من حيث يخفى مكانها لانى كنت استرها بالتجمل خلتى
فكانت قذى عينيه حتى تجلت اى انكشفت وزالت باصلاحه لها بايادية يعنى من
حسن اهتمامه جعلها كالقذى الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو
التاء وقد جيء قبلها من الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى مذهب
السجع نحو جلت وملت ومست وانشقت ونحو ذلك ففى كل من الاية والابيات
نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام فتحهما وقد يكون
الاولى بدون الثانى كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومى لما تؤذن الدنيا

به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع
مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف فى الايضاح
ان ذلك قد يكون فى غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى وما اشانه الغسل من
اختيار الكسل فانه كما التزم فى الفاصلتين اعنى الغسل والكسل السين التى يحصل
السجع بدونها كذلك فى التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف
الروى او فى معناه اعم من ان يكون ذلك فى حروف القافية والفاصلة او فى غيرها
لان جميع ما فى البيت التى حروف الروى يصدق عليه انه قبل حروف الروى وكذا
ما فى معناه من الفاصلة فيصدق على التاء فى اختار انه قبل اللام التى هى بمنزلة
حرف الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون فى القافية
او الفاصلة لانهم فسروه بان يلزم المتكلم فى السجع والتقفية قبل حرف الروى ما لا
يلزمه من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروى
او ما فى معناه يعنى من حروف القافية والفاصلة والا لكان المناسب ان يقول
فى البيت او الفقرة وقوله فى الايضاح وقد يكون ذلك فى غير الفاصلتين ايضا
معناه ان مثل هذا الاعتبار الذى يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء فى كلمات الفقرة
او الابيات غير الفواصل والقوافى واصل الحسن فى كله ذلك يعنى فى الضرب
اللفظى من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس اى
لا ان يكون المعانى توابع للالفاظ وذلك ان المعانى اذا تركت على سجيتها طلبت

لانفسها الفاظ يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا او ان اتى بالالفاظ متكلفة
مصنوعة وجعل المعانى تابعة لها كالظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن
على منظر قبيح وعمل من ذهب على نصل من حيث ينبغى ان يجتنب ما يفعله بعض المتاخرين
الذين لهم شغف بايراد المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات
ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات
وركاكة المعانى قال المص هذا ما تيسر باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن
الثالث وبقيت اشياء يذكرها فى علم بعض المصنفين وهو قسمان احدهما ما
يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله فى فن البلاغة او لعدم
كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهوض بان احدهما مثل ما يرجع به فى التحسين
فى الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين فى الخط كما
ذكرناه فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة
الحروف كقول الحريرى فتنتنى فجننتنى بتجن يفتن غب تجنى ومثل المنقطع و
هو ضد الموصل كقول الوطواط وراك ان ودت دار ودود ورا وود واوردا وورد
وردا ومثل الخيفاء وهى الرسالة او القصيدة التى يكون حروف احدى كلمتيها
منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريرى الكرم ثبت الله
جيش سعودك يزين اللى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهى التى احد حروف كل كلمة
منها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر

فاتى

فياتى برسالة او خطبة او قصيدة لا توجد فيها بعض حروف المعجم والثانى ما اثر له
فى التحسين قطعا مثل الترديد فطلوا ان تعلق الكلمة فى المصراع او السطر بمعنى ثم تعلقها
بعينها بمعنى اخر كقوله لنا حتى تولى مثل اولى رسل الله والله اعلم وكقوله زهير تلق
يوما على علاته هرما تلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابى النواس صفراء لا ينزل
الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد وسمى سياقة الاعداد وهو
ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات
متوالية واما لعدم الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين
الايضاح وهو ان يرى فى كلامك خفاء دلالة فياتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه
داخل فى الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب وقد اورده فى
المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله
الى النفس فانه قد يجيى مع الايجاز وقد يجيى مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم
ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات
الشعرية وما يتصل بها ومثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن
الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
كالمقدمة دفعا لتوهم بعضهم خاتمة فى السرقات الشعرية وما يتصل بها اى بالسرقات
مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول فى الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان فى الغرض على العموم كالوصف

٢١٦

بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة
ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى لتقرره اى لتقرر هذا المعنى العام فى
العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين من
وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما استدل به على اثبات وصف من الشجاعة
والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة
لاختصاصها بمن هى له اى لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف
الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس فى معرفته اى معرفة وجه الدلالة
على الغرض لاستقراره فيها اى فى العقول والعادات كتشبيه بالاسد والجواد
بالبحر فهو كالاول اى فاتفاق القائلين فى هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض
كالاتفاق فى الغرض العام فى انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول خبر لقوله
فان اشترك الناس فهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان فى وجه الدلالة والا اى
وان لم يشترك الناس فى معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان
يدعى فيه اى فى هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بان
القائلين فيه بالتفاضيل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثانى زاد على الاول
او انقص عنه وهو اى ما لا يشترك فيه الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض
ضربان احدهما خاص فى نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامى تصرف

فيه

فيه بما اخرجه عن الابتذال الى الغرابة كما مر فى باب التشبيه والاستعارة من
تقسيمهما من الغريب الخاصى والمبتذل العامى واما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف
فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما فى الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا فالاخذ
والسرقة اى ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو
ان يوجد المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع
اللفظ اى يوجد المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا
الاعتبار ضربان احدهما ان يوجد المعنى مع اللفظ او بعضه والثانى ان يوجد المعنى
وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع التغيير
النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من
غير تغيير لنظمه اى الكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم
لانه سرقة محضة وسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله الزبير انه فعل بقول
معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعنى اذا لم يعط صاحبك النصفة ولم
توفه حقه متوخيا المسلة ولم يوجب له عليك مثل ما يوجبه لنفسك عليه وجدته
على طرف الهجران ان كان يعقل اى وجدته هاجرا لك متبدلا بك ولا واخاك
ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف
يحمل امورا تقطع تقطيع السيف ويوثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان
تضيمه اى لا بد من ان تضيمه اذا لم يكن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف

٢١٧

مرجل اى مسعد يعنى لا يبالى ان يركب من الامور ما يورث عليه تاثير السيف مخافة ان تدخل
عليه ضيم او تلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوب صعبه وبعد لا فقد حكى
ان عبد الله ابن الزبير دخل على معوية فانشد هذين البيتين فقال له معوية
لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس
المزني فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية
اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على عبد الله بن الزبير وقال له
الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ له والمعنى فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره
وفى معناه اى فى معنا ما لم تغير فيه النظم ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها
ما يرادفها يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل
لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس
فانك انت الاكل واللابس وقول امرء القيس وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون
لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة فى داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس
بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التى
كنت تعلم فاورده الفرزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا
ان تبدل بالالفاظ ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان
بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ
لا كله اى نظم اللفظ لا كله سمى

الاحد

الاحد اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول
او دونه او مثله فان كان الثانى ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى
الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اى فالثانى ممدوح
مقبول كقول بشار من راقب الناس اى حاذرهم فى الاساس وقيده وراقبه حاذره
لان الخائف يترقب العقاب او يتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك
اللهج اى الشجاع القتال الذى ولوع بالقتل وكقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمى
بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه
عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اى حزنا انتصب على انه مفعول له او
تمييز وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر
لفظا روى عن ابى معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب
بيتى فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم
فى كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا
باطراف القنا فى ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ
لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم
وان كان الثانى دونه اى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الاول فهو مذموم
اى مردود كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض غزواته
هيهات اى بعد ان ياتى الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيان له بدليل ما قبله

٢١٨

وهو قوله يسمى لها نصر سـ اذن يبنى فى حيث ينتصر الغنى ويبتل لاد بأن الزمان
بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر فى المسايل المشكلة قال
الشيخ فى هذا البيت نقص لان الغرض فى هذا النحو نفى المثل وان يقع انه محال انه
لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وصور وجود
المثل ولم يمتنع من حيث هو من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابى الطيب
اعدى الزمان سخاوه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثانى
ماخوذ من المصراع الثانى لابى تمام لكن مصراع ابى تمام اجود سبكا لان قول ابى الطيب
وقد يكون بلفظ المضارع لم يصر بحره اذ المعنى على الماضى والمراد ولقد كان فان
قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه
اعنى لا يسمح بهلاكه لعلمه بانه سبب اصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخا
بالشئ هو بذله للغير والزمان اذا سخا به فقد بذله ولم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه
او يبخل به كذا ذكره المص واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق فى تصرفه لكونه تحصيلا
للحاصل واما اعدامه فاماه صار بعده فى تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فيبقى
الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان مع الزمان فسخا بايجاده لكنه لا
يسخو باعدامه فقط لكونه سببا للصلاح قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون
مصراع ابى تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذى لا يظهر قرينة يدل
عليه على ان هذا المعنى فما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جنى اى يعلم

الزمان

الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاوه الذى افاده منه
لبخل به على الدنيا فاستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرض بعيد
لان سخاه غير موجود لا يوصف بالعداء وانما المراد يهب انه عنى وكان بخيلا به على فلما
اعداه سخاه اسعد فى تضمن اليه وهذا هى له على تفاسير الثلثه فالمصراع ماخوذ
من مصراع ابى تمام لان معناه الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كان معنى
مصراع ابى تمام بخله بمثل المرثى ولو اشترطنا فى الاخذ اتحادهما فى المعنى بحيث لا يكون بينهما
تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على احد من التفاسير لان
ابا تمام قد علق بخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدى بعد ما ذكر معنى ابن جنى
وابن فورجه ان المصراع الثانى من قول ابى تمام هيهات البيت وان كان الثانى
مثله اى مثل الاول فابعد اى فالثانى ابعد من الذم والفضل للاول
كقول ابى تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس
دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اى المنية الطالبة للنفوس
لو تحيرت فى الطريق الى هلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها
الا الفراق وقول ابى الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها
المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير فى لها للمنايا وهو حال من سبلا
وقيل انه جمع لها وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروى يد المنايا فقد اخذ
المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل النفوس الارواح

وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني لاحديث فراقكم لما اسربه دموعي هو ذلك

الدر الذي اودعتم في سمع السر في مدمعي وقول جار السر في موشيه استاده

وقايله ماهذه الدرر اي تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدرر اللواتي

حشاهما ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير

ان لا يكون في الثاني دلالة على الرفقة باتفاق والوزن والقافيه والا فهو مذموم جدا

كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في

الافاق الا ومن جدوك راحلتي وزادي وقول ابي والي وعنك بعد عند لعاد وقلبي

عن فنايك غير عاد بحبك حيث مال ركابي وضيعك حيث كنت منا

البلاد ولما فرغ من الضرب الاول والنوع الظاهر من الاخذ والسرقه شرع في

الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده

هو عطف على قوله وان اخذ اللفظ اخذ المعنى الماما من الم اذا قصده واصله

من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاه ونحوها واللفظ للمعنى

بمنزلة الجلد وكانه كشط من المعنى جلدا والتشبيه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام

كذلك اي مثل ماسمي اغاره ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه

او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني عن الاول كقول ابي

تمام هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدا خبره الجمله الشرطيه

اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطئ فللريث في بعض المواضع انفع

وقول

واذى والان اقبلت الدنيا عليك بما تهوى نفسي ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام

ولا بد من تقدير الثاني خبرا لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن تضمين مازاد

على الاصل بنكته اي في شعر البيت او المصرع المتضمن في شعر الشاعر على لطيفه لا

يوجد في شعر الشاعر الاول كالتوريه وهي ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد و

يراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي

اي اظهر لي لماها اي سمره شفتيها وثغرها تذكرت مابين العذيب وبارق ويذكرني

من الاذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه

مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت مابين العذيب وبارق

مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان

معروفان ومابين ظرف للتذكر او للمجرور والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف

على المصدر ويجوز ان يكون مابين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه

والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطارده الفرسان

ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيد من

لان جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبه وبارق ثغرها الشبيه

بالبرق ومابينهما ريقتها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على السابع

بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التوريه والتشبيه ولا يضر في

التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم

٣٢٥

في يهوى بردا الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في
المقصود وقوله غلطوا وغضوا اى وقعوا في الغلط في حقه وحطوا عن رتبته ولم يعرفوا
مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي
تضمين البيت فما زاد على شطر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان
او حديثا او مثلا او شيئا من القرآن او الحديث او غير ذلك لا على طريق الاقتباس
وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان تضمين الكلام شيئا من القرآن او الحديث بلا
على انه منه والنثر الذي قصد نظمه ان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اى
طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اى قول ابي العتاهية ما بال من اوله
نطفة واخره جيفة يفخر حال اى ما بال مفتخرا عقد قول علي ع م وما لابن
آدم والفخر انما اوله نطفة واخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون
عقدا اذا غير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وحتى يكون داخلا
على طريق الاقتباس كقول الشاعر المثنى بالذي استقر حب خطار واشهد
معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول
اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وقول الامام الشافعي عمدة الخير عندنا
كلمات اربع قالهن خير البرية اتق المشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن
بنية عقد قوله ع م الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد

الدنيا

واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت
بمنزلة ثيابهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اى على السيف وهو مجرد
عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فيقبل المعنى
من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون المعنى الثاني
اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس
كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس وليس من الله
بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص بعض العالم وهم الناس وهذا
يشملهم وغيرهم ومنه اى من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني
نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا
لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار و
الانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال
اتصلي وانت محدث هذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت
بالواو كما هو راى البعض او على تقدير المبتدا اى وانا احب واذا جعلتها للعطف
فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا
واحد ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا
محبوبا فهذا نقيض معنى البيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب
كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي الطيب والجراحات عنده

نعمات سبقت قبل سمعه سوال فاراد ابو تمام ان الممدوح مستلف نعمات السائلين
بافيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه سبقت من بنايل عطائك الممدوح
بلغ ذلك منه مبلغ الجراح من المجروح لان غايته ان يعطى بغير سوال ومنه اى من
الظاهر ان يوجد بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه و
ترى الطير على اثارنا رأى عين اى عيانا ثقة حال واثقة بها على ان
المصدر اقيم مقام الصفة او المفعول له من الفعل الذى يتضمنه قوله على اثارنا اى
كائنة على اثارنا للوثوق بها واعتمادها ان ستمار اى ستطعم من لحوم من يقتلهم
من القتلى وقول ابى تمام وقد ظللت اى القى عليها الظل عقبان اعلامهم
ضحى بعقبان طير فى الدماء نواهل من نهل اذا روى نقيض عطش اقامت
اى عقبان الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاهم
حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعنى ان رايات الممدوح الشيء كالعقبان
قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل فى دماء القتلى لانه اذا خرج
للغزو تسايرت العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فيلقى ظلالها عليها فان
ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأى عين و من معنى قوله ان ستمار
يعنى ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاده بقوله رأى
عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأى عين
وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يوكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة

والاقتدار

والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها
بذلك وهذا ايضا توكيد المقصود واما ابو تمام لم يلم بشيء مما افاده قوله رأى عين
لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع
ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا ترى اصلا لكن اراد ابو تمام عليه
اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذى اخذه من الافوه وهو لساير الطير
على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل وباقامتها مع
الرايات حتى كانها من الجيش وبها اى باقامتها مع الرايات حتى كانها من
الجيش يتم حسن الاول اى قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات
عقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها
مع الرايات حتى انها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك
الذى هو رفع التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات و
يحتمل ان يكون يعنى قوله وبها يتم حسن الاول بهذه الرايات يتم حسن معنى البيت
الاول اعنى ساير الطيور على اثارهم وما ذكرنا اولا هو الموافق لما فى الايضاح وعليه
التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة يعنى الظاهر مخرجا مقبولا بل منها اى
من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع
فكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني
ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه

ابعد من الاخذ والسرقة وادخل فى الابتداع والتصرف هذا الذى ذكر فى الظاهر
وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى فى كونه مقبولا او مردودا وتسمية كل
باسامى المذكوره وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثانى اخذ من الاول
بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه
والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكوره لجواز
ان يكون الاتفاق اى اتفاق القايلين فى اللفظ والمعنى جميعا او فى المعنى وحده
قبيل توارد الخاطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى
عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز
اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب بك هذا للحطيئة فقال الان علمت انى
شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى
من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب واحد منهم واشعى فما
اعفى وقد اسر الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب
بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعنى سيفه كانه قال حتى يعمل ذلك السيف الا
ظالم او ابن ظالم ثم ضرب سيفه الرومى واتفق ان نبا السيف وضحك سليمان
ومن حوله فقال الفرزدق ان تعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله
يستسقى به المطر لم ينب سيفى من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر
ولم تقدم نفس مثل ميتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه

وهو يقول

وهو يقول ما ان تعاب سيف اذا نبا ولا تعاب صارم اذا سا ولا يعاب اذا
كبا ثم جلس تقول كانى يا ابن المراغة يعنى جريرا قد اهجانى فقال سيف ابى رغوان
ابى سيف مجاشع ضربت ولم تضرب سيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير
وخبر الخبر ولم يتمثل الشعر فانشأ يقول بسيف ابى رغوان سيف مجاشع ضربت
ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين
كانى بابن القين يعنى الفرزدق ساجاً بنى فقال ولا يقتل الاسرى ولكن يفكهم اذا اثقل
الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ساعة فقال مجيبا كذلك
سيوف الهند تنبو ظباتها ويقطع احيانا مناط التمايم ولا نقتل الاسرى ولكن
نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومى جاعلة لكم ابا عن كليب
او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثانى اخذ من الاول قيل قال فلان كذا و
قد سبقه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى
العلم بالغيب من نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول فى السرقات
الشعرية القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم
اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات
ان كلا منها اخذ شئ من الاخر اما الاقتباس فهو ان تضمن الكلام نثرا كان او نظما
شيئا من القرآن والحديث لا على انه منه اى لا على طريقة ان ذلك الشئ من القرآن
او الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار من القرآن والحديث وهذا احتراز عما

يقال فی اثناء الکلام قال الله کذا وقال عم کذا وفی الحدیث کذا ونحو ذلك و
مثل فی الکتاب باربعة امثلة لاقتباس اما من القران او من الحدیث وعلی
التقدیرین فالکلام اما منثورا ومنظوم فالاول کقول الحریری فلم یکن
الاکلمح البصر او هو اقرب حتی انشد واغرب والثانی مثل قول الاخر
ان کنت ازمعت ای عزمت علی هجری بلا جرم فصبر جمیل وان
تبدلت بنا غیرنا فحسبنا الله ونعم الوکیل والثالث مثل قول الحریری قلنا
شاهت الوجوه وقبح اللکع ومن یرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ
الحدیث علی ما روی انه لما اشتد الحرب یوم حنین اخذ النبی علیه السلام
کفا من الحصا فرمی بها وجوه المشرکین وقال شاهت الوجوه ای قبحت بالضم
من القبح نقیض الحسن وقول الحریری وقبح ای لعن اللئیم وقیل البعد من
قبحه الله بفتح العین ای ابعده عن الخیر والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبیب
لی رقیبی سیئ الخلق فداره من المداراة وهی المداهنة والملاطفة وضمیر المفعول
للرقیب قلت دعنی وجهك الجنة حفت بالمکاره اقتباسا من قوله عم حفت
الجنة بالمکاره وحفت النار بالشهوات یعنی حففته بکذا ای جعلته محفوفا مما
یعنی ان وجهك جنة فلا بد لی من تحمل مکاره الرقیب کما لابد لطالب الجنة من
شاق التکالیف وهو ای الاقتباس ضربان احدهما ما لم ینقل فیه المقتبس
عن معناه الاصلی کما تقدم من امثلة الاربعة والثانی خلافه ای ما نقل فیه

المقتبس

المقتبس عن معناه کقوله ای قول ابن الرومی لئن اخطأت فی مدحك ما
اخطأت فی منعی لقد انزلت حاجاتی بواد غیر ذی زرع فقوله بواد غیر
ذی زرع مقتبس من قوله تعالی حکایة ربنا انی اسکنت من ذریتی بواد غیر ذی
زرع عند بیتك المحرم لکن معناه فی القران واد لا نبات وقد نقله الرومی عن
هذا المعنی الی جناب لا خیر فیه ولا نفع من لطیف هذا الضرب قول بعضهم
فی صبیح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة
ملبوسا وقد جرد الموسی راسه فقلت لقد اوتیت سؤلك یا موسی
ولا باس بتغییر یسیر فی اللفظ المقتبس للوزن او غیره کالتقفیة کقوله
ای قول بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه واما التضمین ای التضمین قال فهو ان تضمن
الشعر شیئا من شعر الغیر بیتا کان او ما دونه مصراعا او ما دونه مع التنبیه
علیه ای علی انه من شعر الغیر ان لم یکن ذلك مشهورا عند البلغاء وان
کان مشهورا فلا احتیاج الی التنبیه وبذلك یتمیز عن الاخذ والسرقة ولو قال
مکان قوله من شعر الغیر من شعر اخر لکان احسن لیتناول ما اذا ضمن
الشاعر شعر العرب شیئا من قصیدة الاخری لکنه لم یلتفت الیه لندرته فی
اشعار العرب اما تضمین البیت مع التنبیه علی انه من شعر الغیر فکقول عبد
القاهر بن طاهر التمیمی اذا ضاق صدری وخفت العدی تمثلت ما بحال
یلیق بالله ابلغ اما ارتجی وبالله ادفع ما لا اطیق وبدون التنبیه کقول بعضهم

كانت تلهيه الشيء سكوته فمحجوب واسد للب سرج مجمل وقعدت اسطل
العنا كراكب عن المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري
ومما نحن فيه على انه من شعر الغير مع سكونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد
كانه كان مطويا على احسن ولم يكن قديما انشدني ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا
من كان يالفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التغيير
على انه من شعر اخر كقوله اى قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد
للبيع على اني سانشد يوم بيعي اضاعوني واى فتى اضاعوا المصراع الثاني
للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل
بطريق مكة وقيل هو الى الصلب وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر
اللام في ليوم للتوقيت والكريهة من اسماء الحرب وسداد ثغر بكسر السين لا غير
وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اى اضاعوني
في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الى واى فتى اى
كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وامابد ون التغيير فقد قلت اذا طلعت
وحسابه حول الشقيق العص روضه اس اعذاره الساري المحول يوفقا فاني
وقومك ساعة من باس المصراع الاخر لابي تمام واعلم ان ما يضمن ما دون البيت
ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الثاني كما مرانفا والثاني ان لا يتم بدونه
كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والعين والقلب يتنافى عدى
وادى

وقول ابي الطيب ومن الجزء بطو سيبك اى تاخر عطاياك عني
اسرع السحب في المسير الجهام اى السحاب الذي لا ماء فيه يقول
لعل تاخر عطائك عني يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء
فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان
للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني
دون الاول كقول البحتري واذا تالق اى لمع في الندى اى المجلس الخاص
باشراف الناس كلامه المصقول المنقحات لسانه من غضبه اى من
سيفه القاطع سد لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنتهم في النطق
قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها و
خرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لحدة مضا اسنة
رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن
فصار الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته
ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق
والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من ذلك تشبيهه كلامه بالسيف
وهو استعارة بالكناية وثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل
الاول كقول الاعرابي ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا وروى وما ان كان اكثرهم
سواما السام والسوام والسوايم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا

فى الاساس فلان رحب الباع والذراع او رحبتهما اى سخى وقول اشجع يمدح

جعفر بن يحيى وليس باوسعهم فى الغنى الضمير فى باوسعهم للملوك فى

البيت قبله يريد ان الملوك سوى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه

اى احسانه اوسع وكقول الاخر فى مرثية ابن له والصبر يحمد فى المواطن كلها

الا عليك فانه مذموم وقول ابى تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما

فاصبح يدعى حازما حين يجزع هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير

الظاهر فمثل ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى

كقول جرير فلا يمنعك من ارب اى حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو

العمامة والخمار اى لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء صورة الرجال لان الرجال منهم

والنساء سواء فى الضعف وقول ابى الطيب فى سيف الدولة يذكر خضوع

بنى كلاب وقبائل العرب له ومن فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب

فتعبير جرير عن الرجل بذى العمامة كتعبير ابى الطيب بمن فى كفه قناة وكذا

التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان

احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر

الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه بغير لفظه وصرفه عن

نوعه من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اى من غير

الظاهر ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحترى سلبوا اى ثيابهم و

الزرق

يحبك الله وقوله من احسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات

واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر

عن سبك النظم فان يكون حسن الموقع مستقرا فى محله غير قلق كقول بعض المغاربة

فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اى صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى

المرارة ولم يزل سوء الظن يقتاده اى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة

وصدق توهمه الذى يعتاده اى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل

قول ابى الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم

يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا قبح فعل الانسان قبحت

ظنونه فيتهم اولياءه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما

التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم

يقولون فى تفسير الابيات فى هذا البيت تلميح اى قول فلان وقد لمح هذا البيت

فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر

ملح الشاعر اذا اتى بشىء مليح وقد ذكرناه فى باب التشبيه وهو ههنا خطاء

محض نشأ من قبيل الشارح العلامة حيث سوى بين التمليح والتلميح وفسرهما

بان يشار الى قصة او شعر ثم صارت الغلط مستمرا واخذ مذهبا للعدم التمييز

وهو ان يشار فى فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره

اى ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام

٤٢٦

التلميح ستة لانه اما ان يكون فى النظم او فى النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشاره الى قصه او شعر او مثل اما فى النظم فالتلميح الى القصه كقوله اى قول ابى تمام
لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنه و
انطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادرى ااحلام نائم المت بنا
ام كان فى الركب يوشع الضمير فى اخريهم ولهم للاحبه المرتحلين وان
لم يجر لهم ذكر فى اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه غيره يعنى ذهب
به وازاله والضمير فى ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعه من الخدر والدجيه
الظلمه انطوى انظم المجزع ولونين وقوله ااحلام نائم استعظام لما راى
واستغراب اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى ع واستيقافه
الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعه فلما ادبرت الشمس خاف
ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه
فدعا الله فرد الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله
لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظى ارق واحفى منك فى ساعة الكرب اى ارحم واحفى من حفى
عليه تلطف وتشفق منك فى ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدا
خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير فى ارق والنار عطف على الرمضاء
وتلتظى حال من النار اشارت الى البيت المشهور المستجير اى المستغيث

بعمرو

بعمرو عند كربته الضمير للموصول اى الذى يستغيث عند كربته بعمرو
كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس بن مره ولهذا البيت
قصه وهى ان البسوس زارت اختها الهيله ومرام جساس مجاورلها من
جرم بن ريان لها ناقه وكليب قد احمى ارضا من ناحيه العاليه موضع فلم ترعاها
الا ابل جساس لمصاهره بينهما فخرجت فى ابل جساس ناقة الجرمى ترعى
فى حمى كليب وانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها بفنائه ل
وضرعها تشخب دما ولبنا فصاحت البسوس وازلاه واغربتاه فقال
جساس ايتها الحره اهدئى فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها
فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحى فبلغ جساسا
خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثنى
بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب
وبكر اربعين سنه كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشام من البسوس والتلميح
الى المثل كقوله لعمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل
السائر دونه عليان القتاده والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق
قال كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا يظن انه يتعرض بفحل له يسمى
عليان او الخرط انتزع ورقك على القتاد من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر
شوكها واما فى النثر فالتلميح الى القصه والى الشعر كقول الحريرى فى المقامة النابغيه

٣٢٧

فبتّ بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبتّ كأني ساورتني
ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب ع والتمليح الى المثل
كقول العبقي فما لها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة
تاكل اولادها ومن التمليح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميما قال لشريك
النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان
يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من
السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى
من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت روى رجلا من بني محارب دخل
على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ
محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب و
ما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء الليل تجاوبت فدل عليها صوتها
حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا فكانوا في طلبه اراد قول
القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال من الخاتمة
في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق
اي يفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع الانق والاحسن يقال تانق في الروضة
اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مثل مواضع من كلامه حتى يكون
تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل

واحسن

واحسن سبكا بان يكون في غاية من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس
وان تكون الفاظه متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني
مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس
بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم واصح معنى بان يسلم من التناقض و
الامتناع ومخالفة العرف والاستدلال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل
الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات
وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع
السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى
جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فان الابتداء في
تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق
واللوى رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان فالمعنى بين اجزاء الدخول
فيصير الدخول كاسم الجميع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت
بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب
والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف
الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول فاحسن من هذا
بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله

اى وحسن الابتداء فى وصف الديار كقول اشجع السلمى قصر عليه
تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام فى الاساس خلع ذا نوع ثوبه و
طرحه عليه وفى ذكر الفراق والعتاب قول ابى الطيب فراق ومن فارقت غير
مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفى الشكاية قول ابى الطيب فؤاد لا يسليه المدام
وعمر مثل ما تهب اللئام وفى العزل قول ابن ادبيك ام ساد العوام خمر
بغى بعده وهو فى كمدى جمر وينبغى ان يجتنب فى المديح ما يتطير به كقوله
اى قول ابى مقاتل الضرير فى مطلع قصيدة انشدها للداعى العلوى موعد
احبابك بالفرقة غد فقال له الداعى موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء
وروى ايضا انه دخل على الداعى فى يوم المهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن
بشريان غرة الداعى ويوم المهرجان فتطير به الداعى فقال يا اعمى تبتدئ
هذا يوم المهرجان وقيل بطحه اى القاه على وجهه وضربه خمسين عصا و
قال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اى احسن الابتداء ما ناسب المقصود
بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود
والانتهاء ناظرا فى الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل
براعة اذا فاق اصحابه فى العلم او غيره كقوله فى التهنية اى قول ابى محمد الخازن
يهنى الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد
فى افق العلى صعدا وقوله فى المرثية اى قول ابى الفرج الساوى فى مرثية فخر

الدولة

الدولة هى الدنيا تقول بملاء فيها حذار حذار اى احذر من بطشى اى اخذى
الشديد وفتكى اى قتلى بغتة وقول ابى تمام يهنى المعتصم بالله فى فتح عمورية
وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يصح فى ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب
فى حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف فى متونهن
جلاء الشك والريب وكقول ابى العلاء فيمن عرضت له شكاية عظيم لتعريك ان
يلم عظيم بال علو والانام سقيم كقول ابى الطيب فى التهنية بزوال المرض المجد
عوفى اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم وشر ما يشار
فى افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله فى الكشاف والحمد لله الذى
انزل القران كلاما مؤلفا منظما وفى المفصل الله احمد على ان جعلنى من
علماء العربية وثانيها اى ثانى المواضع الثلثة التى ينبغى للمتكلم ان يتانق
فيها التخلص اى الخروج مما شبب الكلام به من تشبيب اى وصف للجمال او غيره
كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما
اى بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز به عن الاقتضاب
وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوى والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح
الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة مما شبب به الكلام كان ينبغى ان
يقول مما ابتدا به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو
ان يصف الشاعر حال المرءة وحاله معها فى العشق ثم يشبب بغلامه

٢٩

اى يشبب بها فتشبيب الكلام بالنسيب او نحوه مما لا يظهر معناه فى
اللغة اللهم الا ان يقال لما كان اكثر ما تفتتح به القصايد والمدايح تشبيبا
ونسيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح وانما كان التخلص
من المواضع التى ينبغى للمتكلم ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا
للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلايم
الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس
ثم التخلص قليل فى كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب
واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر
كقوله اى قول ابى تمام فى عبد الله بن طاهر يقول فى قومس قومى و
قد اخذت منا السرى اى اخذ منه اى اثر فيه ونقصه والسرى مصدر
سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم و
السرى و بعض العرب يونث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما
انها جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل فى المصادر
كذا فى الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهو ما بين القدمين
والمهرية المنسوبة الى المهرة بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية
والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اى يقول قومى والحال
ان من اولد السرى وسائر المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت

من قواها تقول لى وخطى المهرية عطف على السرى لا على قولها منا يقطع ان السرى اخذت
منا واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومقول يقول قولها امطلع الشمس
تبغى ان تؤم بنا فقلت كلا ولكن مطلع الجود ولكن مطلع الجود واحسن
التخلص ما وقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب نودعهم والبين فينا كانه
قنا ابن ابى الهيجاء فى قلب فيلق وقد ينتقل منه اى مما يشبب به الكلام
الى ما لا يلايمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اى الاقتطاع والارتجال
فهو اى الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين
بالخاء المعجمة والضاد المعجمة وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل
لبيد قال فى الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم اى الذى
ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية اى والاقتضاب
وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلاميين ايضا قد
يتبعونهم فى ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقولهم
اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلاميين فى الدولة العباسية لو راى الله
ان فى الشيب خيرا جاورته الابرار فى الخلد شيبا جمع اشيب وهى حال من
الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلايمه فقال كل يوم تبدى صروف
الليالى خلقا من ابى سعيد غريبا [illegible] ومن الاقتضاب [illegible]
التخلص فى انه يشوبه شى من الملايمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فانى

قد حلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والصلاة
على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة
انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله
بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فان كذا وكذا
قصدا الى الربط بين الكلام بما فيه ما سبق عليه وقيل هو اي قوله بعد حمد الله
اما بعد هو فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء
البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي
شأن بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق
اليه فصل بينه وبين ذكر الله بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب
من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين
لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا
اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او الحال كذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا
كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعد ما ذكر جمعا من الانبياء واراد
ان يذكر عقيبهم الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن
الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي
علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر غيره يعني بذلك فصل الخطاب
الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب

من التخلص

[illegible] الحديث اخر هذا باب فان [illegible]
[illegible] ومن هذا القبيل لفظ [illegible]
[illegible] المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها [illegible]
[illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible] لطافة [illegible]
[illegible] كان في العكس [illegible]
[illegible] عبد الحميد
[illegible] ماتى [illegible]
[illegible] فاهلها اي فانت احق
[illegible] وضرب [illegible]
[illegible] الانتهاء
[illegible] كقوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
والمتأخرون [illegible]
وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكملها

[illegible] انظارت الى [illegible] [illegible] او [illegible] الى [illegible]
[illegible] انواع الاشارة [illegible] [illegible] [illegible] واذا نظرت [illegible]
[illegible] الى [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
ووجد [illegible] الى [illegible] [illegible] [illegible] الى [illegible] [illegible]
لا [illegible] [illegible] كيف [illegible] [illegible] وجل فى [illegible] [illegible]
والغاية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
الفصل [illegible] [illegible] [illegible] بالحسن [illegible] [illegible]
بعض [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وقوله تبت يدى ابى لهب
وغير ذلك وكذا [illegible] بعض [illegible] [illegible] المغضوب عليهم ولا الضالين
ولا [illegible] هو الا [illegible] [illegible] اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل فى
التذكر للاحكام المذكورة فى علم المعانى والبيان وان لكل مقام لا يحسن فيه
غيره ولا يقوم مقامه [illegible] [illegible] هذا يظهر بالتامل مع التذكر لما تقدم
من [illegible] المذكورة فى الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا يفى بها الدفاتر
بل [illegible] [illegible] على كنهها الا علام الغيوب هذا ما اوردنا جمعه من
[illegible] [illegible] من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم
الاحزان والمحن وتكاثر [illegible] والفتن وتواتر حوادث اورثت [illegible]

[illegible] خاندان آية الله [illegible] ١٣٢١